الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- سقوط جدار برلين: تقويمات وانطباعات
- عام على إدارة أوباما:
  تحديات الساحتين الداخلية والخارجية
- بين الانتشار النووي والردع الصاروخي
  العالم على رأس صاروخ

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الواحد والسبعون – كانون الثاني/يناير 2010

للحرب طبل وللسّلام طبول

عادت إسرائيل لترفع الوتيرة، مبشّرة بالمعارك ومعلنة الويل والثبور، ومطلقة التهديدات في كلّ اتجّاه، مما يؤكّد، تكراراً واستمراراً، أن عمر دولتها مرتبط بالحرب من دون غيرها، فلعلّ القواميس في إسرائيل لا تتسع لتلك الكلمة البسيطة الطيّبة المختصرة: سلام. ولعلّ التهوّر الذي يبديه قادة تلك الدولة قد يصل إلى نقطة اللاّرجوع مع مشهد الخيول والرماح وبهلوانيات اللعّب بالنار. صحيح أن احتمالات السّلام موجودة هي الأخرى، تماماً كما هي موجودة احتمالات الحرب، لا بل أكثر وأشمل وأوسع، إلاّ أن التهوّر والتطرف قد يطيحان الأمور، بل قد يذهبان بها أدراج الرياح، وهذا ما يدركه العالم بعد فوات الأوان، أما العدو فلا يدركه على الإطلاق. إن مسؤولية المجتمع الدولي واضحة في عدم ترسيخ السلام، فمن أين تحصل إسرائيل على معظم سلاحها؟ وكيف لها أن تفشل التصويت على القرارات التي لا تعجبها في المحافل الدولية؟ وكيف لها بالتالي أن تعطّل تنفيذ القرارات العادلة القليلة التي تظفر بالتصويت؟ وكيف لها أن تزوّر الحقائق وأن تخدع الرأي العام؟ قدر هذا الوطن أن يبقى مستعداً لمواجهة الأخطار، وحماية الأرض والحفاظ على مكتسبات البناء والعمران. وقدره ألاّ تستسلم إراداته وألاّ تهون عزائمه. ورسالته أن يبرهن بشكل دائم أنه نصير للعدالة، طموح إلى الغد المشرق، ساع إلى التواصل مع حضارات العالم والى التفاهم مع محبي السلام في العالم أينما كانوا. للحرب طبل لن نصّم آذاننا عن سماع صداه إن دعا الداعي، فالعين ساهرة عند حدودنا واليد على الزناد، وجنودنا أقسموا اليمين على الدفاع عن بلادهم حتى الرمّق الأخير. في حتمية المعركة تنتفي الحاجة إلى مقارنة ما لدينا من سلاح بما يمتلكه العدو وبما يتزّوده في كل يوم، وليس الموضوع موضوع مبارزة تخضع لشروط وأصول، الموضوع هو الردع الحتمي للعدوان كائناً ما كان الثمن. لسنا نحن من يختار الحرب، وفي الوقت عينه لسنا من يتوانى عن مواجهتهما، أو من ينسحب من ساحاتها. للحرب طبل يلوّح به العدو الإسرائيلي، ويضرب عليه، ويظن أن به الهناء والديمومة. وللسّلام طبول يصنعها أبناء قرانا والعاملون في حقولنا، يضربون عليها وهم يجمعون الغلال، ويرقصون. الأرض أرضهم والسماء سماؤهم. الغد في انتظار آمالهم وأمنياتهم، ولهم من الماضي إرث عظيم، ولهم منه عادات وتقاليد تدعوهم إلى التضحية، وتمنع عليهم التهاون في مسائل الكرامة وقدسية التراب الوطني، وفي حتمية الوحدة الوطنية التي هي السلاح الأفعل والأمضى. بها الانتصار، ومعها الفرح، ومنها المؤاساة، وعليها كلّ بناء... فليعمل البنّاءون إذن، وليرتفع البنيان.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين | أ.د. ميشال نعمة | أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور | د. حسن منيمنة | العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- "الدفاع الوطني اللبناني" مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر "الدفاع الوطني اللبناني" جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد "الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع** : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ل.ل.
الاشتراك السنوي : في لبنـــان: للأفراد 35000 ل.ل. ــ للمؤسسات 75000 ل.ل.
في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الاعلانات والاشتراكات : مجلة "الدفاع الوطني اللبناني".
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويـــات

العدد الواحد والسبعون – كانون الثاني/يناير 2010

سقوط جدار برلين:
تقويمات وانطباعات ..... د. ميشال نعمة 5

عام على إدارة أوباما:
تحديات الساحتين الداخلية والخارجية ..... د. غسان العزي 27

بين الانتشار النووي والردع الصاروخي
العالم على رأس صاروخ ..... د. احمد علو 79

ملخصـــات
..... 128 - 123

سقوط جدار برلين: تقويمات وانطباعات

أ.د. ميشال نعمة *

ما فتئ تاريخ العام 1989 يُكتب إلى اليوم، ويشهد على ذلك فيض الكتب التاريخية المراجِعة. والحقيقة محيِّرة ولكن الجدير بالذكر أن وراء القوى التاريخية المحتومة العاملة زمن الأزمات، تكمن قرارات مهمة في لحظة خاصة مشوَّشة. وليست السنوات العشرون في قياس التاريخ زمنًا طويلاً، بيد أن سقوط جدار برلين يبدو وكأنه عصر آخر. فالغبطة والجرأة والإثارة التي رافقت الحدث أُلحِقَت في الحال بالتهكم والخوف والشك الناجمة وفق بعض المراكز، على الأقل، عن الإنتصارية الأميركية.

على الرغم من السلوك الجديد الذي يبدو أن انتخاب باراك أوباما قد أرساه، مرَّ وقت طويل قبل أن يسمع العالم أن الولايات المتحدة تتكلَّم على نفسها ثانية كأمة «لا غنى عنها»، أو على طريقة حياة أميركية كرائدة لنهاية التاريخ. وهذا أمر مؤسف

* أستاذ جامعي

نقله إلى العربية من الإنكليزية العميد أنطوان نجيم

للغاية لأنه يبدو أن الدروس المكتسبة من أوروبا خلال القرن العشرين سائرة إلى النسيان، أي أن ليس ثمة شيء كالتنافس الدائم بين الأمم، أو أن الجيران، أيًا تكن العقبات، يمكن أن يكونوا شركاء، أو أن انعدام العلاقات يمكن أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، أو أن السلام يصنع في آن من فوق إلى تحت ومن الأسفل إلى الرأس، وأن القضايا العالمية مثل البيئة والجريمة والتجارة تعالج بشكل أفضل في إطار إقليمي مع مؤسسات تشجِّع حسن الجوار الجيدة في حين توضع، في الوقت عينه، معايير أعلى للآخرين للمنافسة.

بالنسبة إلى الأميركيين، بشكل خاص، المقدار الكبير من نجاح أوروبا كان يعود إلى الثقة بالأوروبيين والسماح لهم بالحصول على الكثير من السمعة الحسنة. وقد تطلَّب الأمر نصف قرن من التدمير الواسع على يد الأوروبيين لتحويل المذكور آنفًا إلى حقائق مقرَّرة يطالب بها القليل اليوم. ولكنه، مرة ثانية، يبقى هو القضية الرئيسة في أوروبا وأميركا.

هوى جدار برلين في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 1989 مسجلاً نهاية عصر وبداية آخر. ويتذكَّر أناس وقليلون فعلاً الألمان الغربيين والشرقيين يوجِّهون ضرباتهم من أجل الحرية، حاملين مطارقهم الثقيلة إلى ذلك الحاجز الذي كان يفصل في ما بينهم لأكثر من ثلاثة عقود.

تقدِّم الذكرى العشرون لتلك اللحظة التاريخية مناسبة للتفكير مليًا بحدث استثنائي، واستخلاص دروس قد ترشدنا اليوم.

يبدو لنا اليوم، وكأن سقوط جدار برلين كان حتمية تاريخية. فعلى الرغم من أن الأمم الأوروبية نفسها حارب بعضها البعض الآخر معظم القرن العشرين، فهي تتعاون اليوم في القضايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وعلى الرغم من استمرار التوترات بين واشنطن وموسكو، وبين روسيا وبعض جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، فثمة تعاون على مستوى القضايا

غير المتخيّلة العام 1989. ومن الطبيعي أخذ ما حدث يومذاك كأمر واقعي.

هل صحيح أن الحضارة ستفنى تحت وابل متقِّد من الذرات؟ بعض مراقبي السياسة الخارجية ما زال يعتبر أن الدبلوماسية الأميركية ما كانت معقدة كثيرًا. ويمكن إيجازها كالآتي: إذا كان الروس مؤيدين فالأميركيون معارضون، والعالم كان في حرب، باردة كانت أم لا، وقد كان يمكن أن تكون أكثر سوءًا. ومن ناحية ثانية، من الحكمة تحليل السياسة الأجنبية من خلال مشهد دور الرؤساء الأفراد. لذا يمكن أن يكون ثمة تكتيك مخفي ومقاربة لتبرير مقولة أن الحرب الباردة ما كانت لتنتهي كما انتهت لولا خطة الزعماء بدءًا من هاري ترومن، مرورًا بالإستراتجية البعيدة المدى التي أكَّدها جون كندي وتحدي رونالد ريغان لغورباتشوف. واستمر تسعة رؤساء، ديمقراطيين وجمهوريين، لأكثر من 40 سنة، ثابتين في مخطط ضد الإمبراطورية السوفياتية. وكانوا قادرين على فعل ذلك لأن الأميركيين كانوا بسطاء جدًا في ما يختص بالعلاقات الدولية والسياسات العالمية. وخلال تلك الفترة، كانت الولايات المتحدة تعاني وخز ضمير متناميًا وهي تواجه اضطرابات داخلية. فعلى الرغم من واقع أن الإدارة الأميركية حاولت جاهدة كبح انتشار الشيوعية، لكنها فشلت عدة مرات لا سيما في فيتنام. ولكن في النهاية، إنتصر المخطط الأميركي، وأعلن الأميركيون انتشار الديمقراطية في أكثر من خمسين دولة.

مع سقوط جدار برلين إنهار عقد الحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية. ومن غير الضروري إضافة القول إن الرأسمالية هي التي إنتصرت في اليوم المحتوم الذي شهد توحُّد الألمانيتين في إلمانيا واحدة. وبعد عشرين سنة من هذا الحدث العظيم دارت مناظرات العديد من المفكِّرين حول السؤال الآتي: هل انتصار الرأسمالية أمر جيد؟

بعض النقاط التاريخية

إن سقوط جدار برلين يعني انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية ولاحقًا في الإتحاد السوفياتي العام 1991. هذا الجدار الذي فصل بين ثقافتين، لا بل قسم شعبًا واحدًا، هوى بطريقة سلمية ولم تهدر أي نقطة دم. لقد كان نتاج سيناريو ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين قرَّرت مناطق الاحتلال الأربع مصير إلمانيا. فالمناطق الثلاث التي احتلها الحلفاء – فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة – شكَّلت إلمانيا الغربية، في حين عُرفَت المنطقة الرابعة الواقعة تحت الإحتلال السوفياتي بإسم إلمانيا الشرقية.

إرتفع جدار برلين العام 1961 ليشير إلى الفصل بين النمط الإقتصادي الأبطأ للحكم الشيوعي الألماني والتقدم العظيم لرأسمالية إلمانيا الغربية. وقد جعلت التعليقات غير الرسمية للموظف الإلماني الشرقي السابق غنتر شابوسكي حول اقتراح إنهاء الحظر المفروض على الإنتقال من برلين الشرقية إلى برلين الغربية، الجميع يفكر أنها قادت إلى سقوط الجدار. وكذلك يُعزى إلى رئيس الإتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، رأس حربة التغيير في بلاده، الفضل في إيجاد جو مساعد على إعادة توحيد ألمانيا في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، عندما اندفع الآلاف نحو جدار برلين وهدموا تلك البنية التي كانت تعني الركود الإقتصادي للشعب.

ثمة خرافة تسري بين بعض الإقتصاديين الذين يمدحون الإقتصاد الريغني مفادها أن عناد رونالد ريغن وتصلبه ضد الشيوعية أجبرا الإتحاد السوفياتي على الخضوع. وكانت عواقب هذه الخرافة كبيرة: مرة بعد مرة ناشد صقور ما بعد الحرب الباردة ريغن أن يعارض التفاوض مع أعداء أميركا، ويبرِّر التهديد إن لم يكن الإستخدام الحالي للقوة. هناك مسألة

واحدة فقط: الخرافة كاذبة تمامًا تقريبًا. وبعد عقدين، شرع معظم المحللين السياسيين في نشر ما كان معظم المؤرخين المراجعين يعرفه وهو أن ريغن لم ينهِ الحرب الباردة لأنه كان صقرًا، وإنما لأنه تحول حمامة.

من المؤكد أن ريغن استهل رئاسته صقرًا: لقد رفع موازنة الدفاع، و ابتدع «حرب النجوم»، وأطلق على الإتحاد السوفياتي اسم «امبراطورية الشر»، وهذا ما يعرفه محافظو ريغن ويحبونه اليوم. ولكن ما نسوه بكل صراحة هو أن ريغن بدأ يتخلّى عن خطه الصلب باكرًا في العام 1984 أي قبل سنة من تبوء غورباتشوف سدَّة الحكم. وفي خطاب دراماتيكي في كانون الثاني/ يناير 1984، تخلَّى ريغن عن عدائيته المتسرِّعة السابقة للمفاوضات، معلنًا أن «لا يحب واحد منا نظام الآخر ليس سببًا لعدم التفاوض». وكذلك لم يدع إلى تقليص الأسلحة النووية وحسب وإنما أعلن أن «حلمي هو رؤية اليوم الذي ستختفي فيه الأسلحة الذرية عن وجه الأرض». ومن تلك اللحظة وحتى نهاية فترة رئاسته، وكما وثَّق بث فيشر ومؤرخون آخرون، تكلَّم ريغن على التهديد السوفياتي أقل مما تكلم على خطر الحرب النووية، ولم يعد يطلق البتة على الإتحاد السوفياتي إسم إمبراطورية الشر.

لماذا هذا التحوُّل؟ في البدء، لأن مستشاري ريغن خشوا ألا يعيد الأميركيون انتخابه ثانية في حال استمر بخطه المتصلِّب. فالعام 1984، كان الجمهور الأميركي ينعطف بحدَّة ضد التعاظم العسكري لريغن، وبشكل واسع لأنه بعد ثلاث سنوات من دون مفاوضات والكم الكبير من الكلام الميَّال إلى الحرب، بات يروِّعه ويرهبه إحتمال وقوع حرب نووية. والسبب الثاني للتحول هو أن ريغن نفسه عُرِف عنه خوفه من وقوع مثل هذه الحرب. والسبب الثالث هو اعتقاد الرئيس الأميركي الأسبق بأنه بسبب دعايته العسكرية الواسعة والمكثَّفة سوف تستطيع الولايات المتحدة، في النهاية، أن تفاوض من موقع قوة.

في بادىء الأمر، لم تذهب بعيدًا جدًا اقتراحات ريغن لأن نظرية نظيريه السوفياتيين، يوري أندروبوف ثم قسطنطين شرننكو، كان لكل منهما قدم في القبر، لذا كان يقول ساخرًا: «سأستمر محاولاً التفاوض مع الزعماء السوفيات، وسيستمرون هم بالوفاة على أيامي». ولكن عندما تسلَّم غورباتشوف السلطة مطلع العام 1985، أطلق ريغن على الفور مفاوضات جديَّة حول نزع السلاح، حتى على الرغم من أن غورباتشوف لم يكن قد أعلن أبدًا عن إصلاحاته الإقتصادية الداخلية، وأنه ترك أوروبا الشرقية تهيء نفسها للحرية. وعصر ذاك، كان تقريبًا كل واحد من المعلِّقين والسياسيين الأميركيين المحافظين البارزين يقول إن ريغن كان مخدوعًا. وجاء في الصفحة الأولى من صحيفة «وول ستريت جورنال» أن «على المؤرخين يومًا ما أن يشرحوا ما الذي جعل السيد ريغن يتحوَّل إلى مناصر طوباوي لنزع السلاح النووي». وعندما وُقِّعَ اتفاق نزع السلاح INF (معاهدة نزع السلاح النووي المتوسط المدى) مع غورباتشوف العام 1987 – قبل سنتين من سقوط جدار برلين – قارنت صحيفة «واشنطن تايمز» ريغن بنيفيل شامبرلين. أما اليوم فيدَّعي المحافظون أن ريغن كان دائماً صقرًا، ولكنهم عصر ذاك، كانوا يعلمون جيدًا أنه تحوَّل إلى حمامة، وهو نفسه يعلم بذلك أيضًا. ففي القمة الأولى التي عقدها مع غورباتشوف همس في أذن نظيره السوفياتي «أراهن على أن المتصلِّبين في بلدينا ستنفطر قلوبهم عندما نتصالح».

مقارنة

يعتبر البعض أن نهاية الحرب الباردة كانت تحوُّلاً تاريخيًا أعظم من أحداث 11 أيلول، ولكن الجدال يستمر حول أسبابها. فالجزء الأكبر من السبب يرتبط بميخائيل غورباتشوف الذي أراد إصلاح الشيوعية وليس إستبدالها. ومع ذلك تضاعفت إصلاحاته بسرعة كما كرة الثلج داخل ثورة مسيَّرة من أسفل

أو بالأحرى موجَّهة من فوق. فعندما وصل إلى سدة السلطة العام 1985، حاول غورباتشوف فرض النظام على الشعب السوفياتي كطريقة للتغلب على الركود الإقتصادي السائد آنذاك، ولمَّا كان النظام غير كافٍ لحل المشكلة أطلق فكرة البريسترويكا، أو «إعادة البناء»، غير أن البيروقراطيين استمروا يعارضون أوامره. ولكنه، من أجل هز كراسي هؤلاء لجأ إلى استراتيجية الغلاسنوست، أو الحوار المفتوح والدمقراطة. ولكن ما إ ن سمح الغلاسنوست للشعب أن يعبر عمَّا يفكر فيه، إنبرى من يقول «لا نريد الإستمرار». وفي صيف العام 1989 منح الأوروبيون الشرقيون درجات كثيرة من الحرية ورفض غورباتشوف إستخدام القوة لقمع التظاهرات. ولكن في تشرين الثاني/نوفمبر خرق جدار برلين.

وتبقى ثمة أسباب أكثر عمقًا. أحدها كان القدرة الناعمة للأفكار الليبرالية، فلقد ساعد نمو الإتصالات العابرة للحدود القومية والمباشرة في إنتشار الأفكار الليبرالية، ومنحتها حقيقة إثبات نجاح الإقتصاد الغربي جاذبية إضافية. يضاف إلى ذلك أن الميزانية الدفاعية السوفياتية الضخمة بدأت تؤثر على مظاهر أخرى في المجتمع السوفياتي. فالعناية الصحية تراجعت ومستوى الوفيات تزايد في الإتحاد السوفياتي (الدولة المتطوِّرة الوحيدة التي حدث فيها ذلك). وأخيرًا حتى العسكريين أدركوا العبء الثقيل الذي سبَّبه التمدُّد الزائد للإستبداد.

في الأساس، كانت الأسباب العميقة لانهيار الإتحاد السوفياتي رفض الإيديولوجية الشيوعية وسقوط الإقتصاد السوفياتي. وكان هذا الأمر سيحدث حتى من دون غورباتشوف. فمع بداية الحرب البادرة، تمتَّع الإتحاد السوفياتي والشيوعية بمقدار كبير من القوة الناعمة، فقاد العديد من الشيوعيين المقاومة ضد الفاشية في أوروبا، وآمن شعب كثير بأن الشيوعية هي موجة المستقبل. بيد أن هذه القوة السوفياتية الناعمة تقلَّصت مع إزالة

الستالينية العام 1956 والتي فضحت جرائمها، ومع القمع في المجر العام 1956، وتشيكوسلوفاكيا العام 1968، وبولونيا العام 1981، ومع نمو تبادل الأفكار الليبرالية عبر العالم. وعلى الرغم من أن النظرية الشيوعية تهدف إلى إرساء نظام عدالة طبقية، حافظ أتباع لينين على قوتهم في الداخل بفضل نظام أمن دولة قاس تضمن عمليات تطهير قاتل، غولاغ، مراقبة واسعة، واستخدام مخبرين. وكان الأثر الواضح لهذه التدابير القمعية خسارة شاملة للإيمان بهذا النظام.

وراء كل هذا، كان ثمة أنهيار للإقتصاد السوفياتي عكس ضعف قدرة نظام التخطيط المركزي السوفياتي على الإستجابة للتغيير في الإقتصاد العالمي. لقد أنشأ ستالين نظام إدارة مركزية للإقتصاد شدَّد على صناعات المعادن الثقيلة والمداخن. لقد كان جامدًا عديم الفائدة. وكما أشار الإقتصادي جوزف شوميتر، الرأسمالية هي تدمير خلاَّق، طريقة للإستجابة بكل مرونة مع موجات التغيير التكنولوجي الأساسية. ومع نهاية القرن العشرين، كان التغيير التكنولوجي الأساسي في الثورة الصناعية الثالثة بروز المعلومات كمورد أكثر ندرة في اقتصاد ما، وكان النظام السوفياتي بشكل خاص غير قادر على إدارة المعلومات. وكانت السرية الغامضة لنظامه السياسي تعني أن دفق المعلومات كان بطيئاً وثقيلاً.

إن العولمة الإقتصادية أوجدت اضطرابًا في الإقتصاد العالمي عند نهاية القرن العشرين، بيد أن الإقتصادات الغربية باستعمالها أنظمة السوق كانت قادرة على تحويل العمل إلى خدمات، وإعادة تنظيم صناعاتها الثقيلة والتحوُّل إلى عالم الكمبيوتر. ولم يستطع الإتحاد السوفياتي عصرذاك أن يستمر. فمثلاً عندما وصل غورباتشوف إلى السلطة العام 1985 كان هناك 50 ألف جهاز كمبيوتر شخصي في الإتحاد السوفياتي في حين كان عددها في الولايات المتحدة ثلاثين مليونًا. وبعد أربع سنوات إرتفع العدد إلى 400

ألف 40و مليونًا على التوالي. ووفق اقتصادي سوفياتي، وحوالى نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، 8% فقط من الصناعة السوفياتية كانت متناغمة مع المعايير الدولية. ويصعب كثيرًا الاستمرار قوةً عظمى عندما لا يكون ما نسبته 92 بالمئة من الصناعة غير متناغم.

إن العبر للحاضر واضحة، فعندما تستمر القوة العسكرية مهمة، وتضطلع لغة ريغن المنمَّقة الطنانة ببعض دور، يكون من الخطأ لأي دولة أن تسقط دور القدرة الإقتصادية والقوة الناعمة.

ينسب أحيانًا إلى تروتسكي القول «إن الثورة مستحيلة إلا إن كانت محتومة». إنها ليست المرة الأولى ولا الأخيرة التي يكون فيها تروتسكي على خطأ، وكزعيم لحركة ثورية شديدة التنظيم كانت تراقب القيصر يسحق ثورة العام 1905، كان يعرف بالتأكيد الأفضل. فلقد كان ثمة هدف للأحداث التي كانت يومذاك مشوَّشة ومشكوكًا فيها، وأخيرًا مترابطة منطقيًا بحيث تبدو محتومة عندما تُحفر مرة في كتبنا. واليوم توحي مقاربة مرفوضة أيضًا بأن مثل تلك الأحداث كانت محتومة. وفي الواقع لم تكن لا هذا ولا ذاك، وادعاء التعذُّر هو أكثر قابلية للسماح. أجل، لقد كان واضحًا أن الاستياء بين دول حلف وارسو كان بدأ يطفو. وعصرذاك غالبية الذين كانوا يؤمنون بأن الثورة محتومة، يبدو أيمانهم ولو إستعاديًا صعب التأييد. وعندما أزفت ساعة الحسم، الجيش نفسه الذي كان يطلق النار على مجتازي الحدود طوال سنوات أوقف ناره.

مسألة رومانيا

إن المسألة الرومانية هي اكثر استثنائية، وحتى أفضل مثال في التاريخ عن الميل إلى تحوير إتجاهات وطباع الأفراد الذين وجدوا أنفسهم في المكان والزمان الحاسمين. ففي 10 كانون الأول/ديسمبر 1989، ثمة نتيجة منطقية

تكوَّنت من أن ثورة مجهضة في مدينة تيميشوارا، التي معظم مكانها من الاتنية الهنغارية، قُمِعَت، وأن قوات الأمن وحزب تشاوتشسكو كانا وراء العملية. وكان تشاوتشسكو قد وقف على شرفة قصره أمام حشد من آلاف الأشخاص اختير معظمهم، من دون أدنى شك، بكل دقة بالإعتماد على الموالين للتباهي بسلطته: لا نعلم البتة لماذا رجل غاضب واحد بين الآلاف يتصرَّف بقوة وعزم ليصيح بكلمات التجديف ضد الطاغية الأكثر إرهابًا في أوروبا. وفيما كان يلعن الطاغية كان آخرون في ذاك الحشد إما يقهرون خوفهم أو يتصرَّفون بغضب اليأس. وكان الخوف في عيون تشاوشيسكو وكأنه يدرك معنى تلك اللحظة التي فيها يتحوَّل مؤيدوه ثوَّارًا ساخرين. إن التاريخ كله هو محتوم بالإدراك المؤخَّر ولكن ما نقبله كمحتوم اليوم كان إختباريًا مؤسسًا كما الأبراج إذا توقعت تلك اللحظة قبل أن تحدث. ويمكننا القول إن الشعب لا يحب أن يُحرم ويُقمع، ويُخنق صوته أو يُظلم، وأنه حتمًا سوف يحس بذلك، وسوف ينمو إحساسه مع الزمن. ولكن من يخطىء بين حتمية المعارضة والحتمية السائدة، عليه أن يسأل أي ناجٍ من ساحة تيان أن مين، أو أي مواطن من رانغون، لاسا أو بيونغ يانغ. وإذاً أراد الشعب التحرر والحياة حسب رغباته فالشجاعة تُعوِزُه. وفي بعض الأحيان التشجيع يكفيه، وفي أخرى لا.

لقد شهدت هنغاريا قبل ثمانية أشهر من سقوط جدار برلين ما كان، استعاديًا، بداية نهاية النظام السوفياتي. وآنذاك ما كان أحد يفهم معنى 15 آذار/مارس 1989: جمهور من المتظاهرين يقدرون بمئة ألف تدفَّقوا على الساحة التي تحتضن تلفزيون الدولة الهنغارية في بودابست، وكانوا يحملون الأعلام الهنغارية رافعين عريضة تطالب بالحقوق الديمقراطية.

كانت صرخة بعيدة من بودابست، حين كان يبدو وكأن الوجود السوفياتي في أوروبا الشرقية سيدوم إلى ألف سنة. ومع ذلك، كبرت تظاهرة 15 آذار/

مارس المتوعِّدة، ولم يستجب الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف إرضاءً لتعليمات حكام هنغاريا الشيوعيين، وقال: «لا نعلم ماذا نفعل بها» ولم يكن المخرج أكيدًا. إنها هنغاريا في نهاية الأمر، حيث قمع الإتحاد السوفياتي العام 1956 وبكل قسوة، ثورة ضد النظام بدأت عندما حاصر متظاهرون راديو الدولة في هنغاريا.

بدأت النتيجة النهائية تدخل دائرة الوضوح بعد شهرين عندما أزالت هنغاريا سياج الشريط الشائك عند حدودها مع النمسا، وأمرت الحراس بعدم إطلاق النار على من يريد العبور. وبعد ذلك بأشهر سقط جدار برلين، وبعد سنتين تفكَّك الإتحاد السوفياتي وإن يكن بأقل عدد من الصور التذكارية. وقبل أن ينتهي العقد الثامن من القرن العشرين، غدا فيكتور أوربان، أحد الطلاب الثائرين المعتدلين الذين تظاهروا العام 1986، رئيس وزراء هنغاريا.

هل اضطلعت كندا بدور؟

في إستعادة للأحداث يبدو واضحًا جدًا بعض الأمور التي كانت تبدو لغزًا محيِّرًا. وعندما احتفلت ألمانيا وأوروبا الغربية بالذكرى العشرين لسقوط جدار برلين إنبرى الكنديُّون والأميركيون لينسبوا الحدث إلى أنفسهم. أبرزوا الفخر بدور دولتيهما مشتركتين في صنع الأحداث التاريخية التي طبعت الجانب الآخر من الأطلسي. وهذا ما برز في ادعاء مؤرخين، من خلال شراكة فريدة ووثيقة بين رئيس الوزراء الكندي بريان مولروني ورئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج دبليو بوش، أن الأمتين تمتعتا بدور صامت في الفصل الحاسم من نهاية الحرب الباردة. وذهب الادعاء إلى حد القول إن هذين الرجلين أبحرا في بحر مائج وسط توترات وانفعالات كان يمكن أن تغرق العالم في أزمة في كل لحظة كما في إنهيار الإتحاد السوفياتي وهو

ينظر بخوف إلى ألمانيا موحَّدة. لماذا كانت هاتان الدولتان الأميركيتان الشماليتان تبحثان عن أي دور لهما عندما تشكلت أوروبا. فمولروني، مثلاً، لم يكن يريد البتة هذا النوع من النقاش، «لن نؤجر موقعنا في أوروبا» قالها لبوش في حديث هاتفي يومذاك، و«إذا أراد الشعب أن يعرف كيف دافعت كندا عن مقعدها في أوروبا (مع الولايات المتحدة الأميركية على الدوام) فعليه أن يتحقَّق من المدافن في بلجيكا وفرنسا».

أما بوش فقد ظهرت مواهبه القيادية تمامًا قبل عشرين عامًا. ومع ذلك، إذا كُرِّم بوش أمام التاريخ من أجل أعماله في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، حين كان يراقب سقوط الجدار، فلأنه قام بشيء نادر كسياسي: لقد حافظ على لغته المنمَّقة الجاهزة. في أكثر الأمم سياسة، الولايات المتحدة، كان بوش عرضة لنقدٍ قاسٍ بسبب عدم إعلانه النصر الأميركي والغربي. ويؤكد أصدقاؤه أن هذا الصمت الإرادي ساعد على تنسيق الجهود بين حلفاء الولايات المتحدة وأعدائها، وأثبت أخيرًا الخيار الصحيح في إدارة بوش الخطابية لسقوط جدار برلين واحتمال إعادة توحيد ألمانيا. لقد انتهت الحرب الباردة من دون معركتها النهائية التي كان يجب ان تخاض.

من يستحق الفضل؟

في الجدال حول من يستحق الفضل في التسبُّب بانهيار جدار برلين ليل التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر 1989 يمكن ذكر عدة أسماء عظيمة ومتواضعة في آن:

غانتر شابوفسكي، الناطق الرسمي المرتبك باسم اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية، الذي أعلن في مؤتمر صحافي حي عُقِدَ مصادفة أن القيود المفروضة على السفر يجب أن تُرفَع فورًا. أما ميخائيل غورباتشوف فأوضح أن على الإتحاد السوفياتي ألا يقمع بعنف قوة الشعب

في الدول الدائرة في قلكه كما جرى في العقود الاخيرة في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا. وهناك أبطال حركة التضامن البولونية، وليس أقلهم البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، الذين فعلوا الكثير للكشف عن الإفلاس المعنوي للشيوعية. يضاف إلى هؤلاء رونالد ريغن الذي آمن بأن عمل الدبلوماسية الغربية كان حشد الموارد المعنوية والسياسية والإقتصادية والعسكرية ليس لإحتواء الكتلة السوفياتية وحسب وإنما لتغييبها. ولقد قال العام 1982 إلى المندهشين والساخرين من انتقاداته «ما أصفه الآن هو مخطط وأمل، لأمد طويل، للمسيرة نحو الحرية والديمقراطية التي ستترك الماركسية – اللينينية في مزيلة التاريخ». واليوم هناك شجاعة الأمل.

جميع هذه الوجوه اضطلعت بدورها كما فعل جيل سابق من الزعماء الذين أكَّدوا أن على الغرب واجبًا معنويًا هو الدفاع عن بقعة صغيرة من الحرية في برلين. وقد استوجب أمر إملاء هذا الواجب ثمنًا باهظًا حيث سقط واحد وسبعون عسكريًا بريطانيًا وأميركيًا خلال عملية جسر برلين الجوي. وهذا ما دفع، ويا للسخرية، بالكثير من السياسيين البراغماتيين إلى البحث عن أفضل السبل لإقامة أفضل العلاقات مع السوفيات. وعلى الرغم من كل هذا، فكَّر بعض جنرالات حلف الناتو في أن الدفاع عن برلين يعرِّض، من غير حاجة، قواتهم لوضع عسكري متعذَّر الدفاع عنه في حين يمنح الروس فرصة ابتزاز الغرب في وقت كانوا يتقدَّمون على أرض أكثر حيوية إستراتيجية، وبخاصة كوبا.

حتى إذا كان الألمان الغربيون في برلين يظهرون أي شيء فلأن للتعهد المعنوي أسلوبه في كسب الحصص الإستراتيجية. فبتنظيمه الجسر الجوي العام 1948 أنقذ هاري ترومن مدينة تموت جوعًا، وتحدَّى الضغط السياسي السوفياتي. وكذلك كان مهمًا إظهاره أن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكنها أن تترك أوروبا لغضبها كما كانت بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا

ما ساعد على تمهيد الطريق أمام إنشاء حلف شمال الاطلسي في نيسان/ أبريل 1949.

مع المحافظة على السبات والإستقرار خلال أربعين عامًا حوَّل ترومن وحلفاؤه من الرؤساء الأميركيين ما كان يفترض أن يكون النقطة الأضعف في الحلف الأطلسي إلى الأقوى. ولمعرفة ما كان يناضل الغرب لأجله خلال معظم تلك السنين، ما على المرء غير الذهاب إلى برلين والنظر إلى الجدار، والتأمل في مبتغاه، فيلاحظ التناقضات بين الازدهار النابض بالحياة والنشاط في ناحية من المدنية وانتظام الظلم في الناحية المقابلة.

هذه التناقضات كانت أكثر بروزًا وبشكل تام للألمان الواقعين في فخ الطرف الآخر من الجدار: سياج الأسلاك الشائكة المؤذية والمناطق العسكرية المقفلة وجهاز الدعاية الشيوعية جميعها تحفظ ازدهار الغرب بمنأى عن أنظار سواد الشعب الساكن شرق الستار الحديدي. ولكن هذا الأمر ما كان صحيحًا لسكان برلين الشرقية حيث ما كان على العديد منهم غير النظر من نوافذهم ليفهموا كم هي فارغة ومتشائمة وعود الاشتراكية مقارنة مع حقيقة النظام الاقتصادي الحر.

مع ذلك جدير بالذكر أن هذه الحقائق السياسية الجليَّة كانت غامضة للعديد من الذين كانوا يعيشون في الحرية وكانوا مخدوعين. وقال دان راذر لقناة «سي بي إس» قبل سنتين من سقوط الجدار «على الرغم مما يفكر به العديد من الأميركيين، لا يحن معظم السوفيات إلى الرأسمالية أو الديمقراطية الغربية النمط». وعندما ألقى ريغن خطابه التاريخي في برلين داعيًا السيد غورباتشوف إلى هدم هذا الجدار، فعل ذلك بعدما نبَّهه بعض كبار مستشاريه إلى أن اللغة كانت «غير رئاسية»، وبعدما سار آلاف المتظاهرين اعتراضًا عبر برلين الغربية.

قصة شخصية جانبية

في ما يتعلق بالقصة الآتية لاحظ البعض أن العامل التاريخي الحاسم يتوقَّف على قوة دافعة. إنها قصة هارالد جيجر، الضابط السابق في حرس الحدود في إلمانيا الشرقية، والذي فتح في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 الباب في تاريخ شارع بورنهولمر في برلين منهيًا بذلك الحرب الباردة. واليوم وقد بلغ السادسة والستين من عمره إنكفأ حديثًا إلى مدينة صغيرة بالقرب من برلين حيث ينصرف إلى زراعة حديقته. إلتقاه مراسل صحافي قبل عدة أسابيع من احتفال العام 2009 وكان يرتدي قميصًا أزرق ونظارات ذهبية الإطار: شخص عادي المظهر، أشيب الشعر، صادق النظرة. لم يكن مدعوًا إلى احتفالات العيد العشرين المدروسة ولكنه لم يحمل أي حقد أو مرارة حيث قال للمراسل «بكلمة موجزة كانت لحظة سعيدة».

منذ عشرين عامًا، واجه هارالد جيجر حشدًا متزايدًا من البشر، مدافعًا عن حدودٍ كانت حياته، عالمًا أن رسميًا رفيع المستوى (غانتر تشابوفسكي) كان قد قال إن على الإلمان الشرقيين أن يتنقَّلوا «من دون الخضوع للتدابير الخاصة». وغير قادر على الحصول على أوامر واضحة من رئيسه، مضطربًا، وحيدًا، و بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً أعطى الأمر بفتح البوابة. بماذا أحس حينذاك؟ أجاب المراسل «كنت أتصبَّب عرقًا وقدماي ترتجفان. كنت أدرك على ماذا أقدمت. علمت فورًا. قُضِيَ الأمر، فكرت، ألمانيا الشرقية انتهت».

لم يكن جيجر يهدف إلى إنهاء دولة. خلفه تنتصب قوى عظمى. البابا يوحنا بولس الثاني، ليش فاليسا، وبولونيو التضامن الأبطال، إنهيار الإقتصاد السوفياتي، وقول رونالد ريغن «إهدموا هذا الجدار»، رفض غورباتشوف إتباع درب تيان آن مين، الهيجان المتعذر كبحه، الأرواح الأوروبية اللا معدودة المأسورة في يالطا...

كم جدير بالملاحظة سقوط الجدار؟

العام 1989 كان الأعظم في تاريخ العالم منذ العام 1945. على مستوى السياسة العالمية غيَّر كل شيء. لقد قاد إلى نهاية الشيوعية في أوروبا والإتحاد السوفياتي والحرب الباردة والقرن العشرين الصغير جدًا. لقد شرع الباب أمام توحيد ألمانيا واتحاد أوروبي غير مسبوق في التاريخ يمتد من لشبونة إلى تالين، وتوسيع حلف الناتو، وعقدين من التفوق الأميركي والعولمة ونهوض آسيا. والشيء الوحيد الذي لم يغيِّره كان الطبيعة البشرية. العام 1989 إقترح الأوروبيون نموذجًا جديدًا للثورة المخملية اللاعنفية، معترضين على مثال العام 1789 العنيف، الذي كان، لقرنين، ما يفكر به الكثيرون «كثورة». وبدلاً من الخصومة والعدوان قدَّموا قوة الشعب والمفاوضات حول طائرة مستديرة.

مع التخلِّي المثير لميخائيل غورباتشوف عن استعمال القوة (مثال حي عن أهمية الفرد في التاريخ) تلاشت نهائيًا، وفجأة وبكل هدوء، إمبراطورية نووية التسلّح كانت تبدو للكثير من الأوروبيين باقية ومنيعة كما جبال الألب، لأنها، من جملة الأسباب، كانت تملك أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، وكأن هذا الأمر كان، بطريقة أو بأخرى، جيدًا جدًا ليكون حقيقيًا.

مثل هذه السنوات يأتي مرة أو اثنتين فقط في حياة جديدة. فالعام 2001، عام الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من شهره التاسع (أحداث أيلول) كان بالطبع، أيضًا، عامًا عظيمًا آخر أكثر من الكل لأنه حوّل أفضليات الولايات المتحدة في العالم ولكنه لم يغيّر قدر ما فعل العام 1989. وكما أثرت الحرب الباردة حتى في أصغر دولة أفريقية جاعلة منها بيدقًا محتملاً في لعبة الشطرنج العظيمة بين الشرق والغرب، كذلك أثرت نهايتها في كل شخص. وكان بعض الأماكن، مثل أفغانستان، منسيًّا مهملاً من واشنطن

بما أنه ما كان ذا أهمية في السياق العالمي مع الاتحاد السوفياتي السابق. ولكن المجاهد الإسلامي قام بواجبه، وبإمكانه التنقل خارجًا. باستثناء أن ثمة مجاهدًا يدعى أسامة بن لادن له أفكار أخرى.

إن قلب العالم العام 1989 كان أوروبا ما بين الران والأورال، وهنا تغيّر الكثير. فكل دولة من جيران بولونيا هي اليوم مختلفة عما كانت عليه العام 1989. وفي الواقع، العديد من الدول والقليل تمامًا من الحدود في أوروبا الشرقية هي الآن أكثر حداثة من أخرى في أفريقيا، وكذلك تحوّلت التجربة الشخصية لكل رجل وامرأة وولد خارج كل تمييز. البعض اقترح أن العام 1989 كان الأفضل في التاريخ الأوروبي. إنه ادعاء جريء، والقرَّاء مدعوون إلى الإشارة إلى عام أفضل. وبعد عقدين، بدا العام 1989، في بعض الأحيان، مثل وردة معمّرة جدًا في آخر إزهار متأخر لها. ومذ ذاك أقدمت أوروبا على قضايا كبيرة مثل: توسيع الاتحاد الأوروبي، توحيد العملة الأوروبية المتداولة (اليورو)، تطوير أوسع اقتصاد في العالم. وعلى الورق، تبدو أوروبا جيّدة، بيد أن الواقع السياسي مختلف تمامًا.

أفكار إضافية

كان العالم منذ سقوط جدار برلين في حركة صاخبة، وقد قادته مجموعة عوامل إلى هذا التسارع في التقدم الدائم إلى الأمام. فسقوط الجدار حفز الأحداث العالمية في طريقة الخطى المتسارعة غير المسبوقة التي جذبت في سياقها تغييرات جيوبوليتيكية ضخمة استطاع القليل تصّورها خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة. وأعلنت مادلين أولبرايت في وصفها لتأثير تحطيم جدار برلين أن في ذلك النهار الحاسم «تغيّر كل شيء في غمزة عين تاريخية».

كل تغيير حفز، على ما يبدو، تغييرًا آخر أيضًا، حتى نقلت مجموعة من

التغييرات المتسارعة باطراد والحاصلة في عقدين فقط، ألمانيا من كونها أمة منقسمة، كان ذات يوم رمزها حاجزًا كريهًا من الباطون المسلّح قسّم عاصمتها زمن الحرب، إلى القوة الأكبر اقتصاديًا وسياسيًا، والمهيمنة على قوة عالمية جديدة هي الاتحاد الأوروبي. والأكثر معنى أو مغزى كذلك هو أن أول صدع في جدار برلين كان النذير بانهيار التحالف الذي كان يجمع معًا القوى الأوروبية طوال أربعين سنة أعقبت الحرب العالمية الثانية.

إن سقوط جدار برلين أطلق بداية إعادة انتظام العلاقات الألمانية الدولية، فمن توجهها إلى ما وراء الأطلسي في إبان الحرب الباردة، إلى انتظام أورو آسيوي أكثر فأكثر. وقد ميّز سنوات المواجهة بين النظامين الحلف الاقتصادي المغلق مع الولايات المتحدة. ولكن منذ الاضطرابات بين العامين 1989 و1991 اتجهت الأعمال الألمانية شرقًا بدرجة متزايدة. واليوم، بلغ حجم التجارة بين ألمانيا وأوروبا الشرقية إلى 3.7 بليون يورو سنويًا، أي ما نسبته 17% من التجارة الألمانية الخارجية في حين كان حجم التجارة بين ألمانيا والولايات المتحدة يهبط إلى 117 بليون يورو أي بحدود 6.5%. كانت عين ألمانيا مركّزة بشكل خاص على مصادر الطاقة الروسية التي كانت الشركات الألمانية، في غضون ذلك، قد استطاعت الوصول المباشر إليها. ولبعض الوقت، استعملت برلين ثانية هذه الوسيلة في الشؤون الاقتصادية من أجل سياستها التقليدية المتأرجحة بين الشرق والغرب. واقترحت قوى مناهضة للأميركيين، وبكل صراحة، تحالفًا مع روسيا.

ولكن ليس تصدّع الحلف الأطلسي وحسب ما أحدثه انهيار جدار برلين.

ما إن وحّدت ألمانيا بشق النفس، الشرق والغرب، حتى كانت أول مبادرة لها في السياسة الخارجية كأمة موحّدة بعد سنة، وبكل صراحة، أن تمزق تباعًا الجمهورية اليوغوسلافية الكاملة باعترافها بكرواتيا وسلوفينيا

كدولتين منفصليتين عن الاتحاد اليوغوسلافي الكبير. وهذا سبّب حروب البلقان غير القانونية، التي كانت مفاعيلها جمع دول البلقان تدريجًا داخل الاتحاد الأوروبي المهيمنة عليها ألمانيا كأولى المستعمرات في الاتحاد الإمبريالي.

وكانت النتيجة الإضافية لحروب البلقان إعادة إطلاق العسكرية الألمانية في القتال. فمذ ذاك، أسالت البحرية الألمانية الدماء عند سواحل الصومال، ومؤخرًا اشتبكت القوات الألمانية المقاتلة مع الطالبان في أفغانستان في معركة حامية الوطيس. ثم، وقبل أيام من الاحتفالات التي طبعت ذكرى الحدث الوحيد الذي حفز توحيد ألمانيا، كسر وزير الدفاع الألماني بارون كارل تيودور زوغوتنبرغ محرّمًا قديمًا جدًا عندما أكد أن ألمانيا كانت حقيقة في حالة حرب مع أفغانستان. وكانت هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها تعبير «حرب» لوصف دور ألمانيا القتالي بعد الحرب الثانية.

إن سقوط جدار برلين أحدث تغييرات ضخمة في النظام العالمي وهو اليوم مسألة التاريخ المسجّل. وما كان أحد قادرًا على توقع أن تغدو هذه الأحداث حقيقة اليوم عندما كانت ألمانيا تحت الرماد لأكثر من 65 عامًا. وإن كان ثمة نبوءة واضحة فيمكننا أن نشير إلى ما أكده هربرت أرمسترونغ، مرة تلو الأخرى، حين قال إن ألمانيا ستقوم من بين رماد الحرب لتحكم أوروبا مرة أخرى وترأس قيامة سابعة نهائية للأمبراطورية الرومانية القديمة المقدّسة.

إن تسمية وزير الدفاع الجديد، كارل تيودور زوغوتنبرغ (الاتحاد الاشتراكي المسيحي) أطلقت عاصفة من الحماسة بين الضباط الألمان، عشية قسمه اليمين وإلقائه كلمة في موظفي وزارة الدفاع. لقد رحَّب المجتمع العسكري بغوتنبرغ كواحد منه. وكان للقبه النبيل ولتقليد عائلته الارستقراطية منذ

800 سنة دور كبير في استجابتهم. ويشق كثيرًا أن تجد دولة أخرى في العالم ما يزال تأثير الطبقة الأرستقراطية في الجيش، كما في باقي قطاعات المجتمع، كبيرًا كما في ألمانيا حيث النخبة الارستقراطية أدت دورًا كاسحًا في التاريخ الألماني. ومع ذلك، تبقى الذكرى العشرون لسقوط جدار برلين المَعلَم في إحياء القوة الألمانية.

Bibliography

كتِب هذا المقال استنادًا إلى الكتب والمقالات الآتية:

- Michael Meyer, "***The unanswered phone calls and misunderstood memos that helped bring down the Berlin Wall"***
- Peter Beinart, "***The Myth of the Wall's Fall"***
- Joseph S. Nye, Jr., ***"Who Caused the End of the Cold War?"***
- Joshua Stanton, "***Berlin at 20... Neither Impossible Nor Inevitable"***
- Mitchell Koss, "***Hungary was the first rip in Iron Curtain"***
- Fouad Ajami, "***Walls... From Berlin to Baghdad"***
- http://hnn.us/articles/41637.html
- James McGrath and Arthur Milnes, "***As the wall fell, Mulroney and Bush manoeuvred"***
- Rudy Giuliani, "***Ronald Reagan's unyielding style won the Cold War"***
- Anthony R. Dolan, "***The Power of Reagan's Four Little Words"***
- WSJ Editorial, "***From Truman to Reagan, the benefits of moral clarity"***
- Timothy Garton Ash, "***1989 changed the world. But where now for Europe?"***
- James A. Baker III, "***Why the Wall Fell"***
- Peter Beaumont, "***Mikhail Gorbachev – the forgotten hero of history"***
- MRC Editorial Report, "***Whitewashing the Communist Record on Human Rights"***
- Roger Cohen, "***The Hinge of History"***
- Niall Ferguson, "***1979 Trumps 1989 in Significance"***
- Kenneth Weisbrode, "***The False Promise of 1989"***
- Joshua Keating, "***Today's Berlin Walls"***

عام على إدارة أوباما:
تحديات الساحتين الداخلية والخارجية

د. غسان العزي *

وصل باراك حسين أوباما إلى البيت الأبيض في لحظة عصيبة من تاريخ الولايات المتحدة، لحظة بدأ يشك فيها الأميركيون بجدوى نموذجهم الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، والذي طالما فاخروا به وسعوا إلى تصديره وأحيانًا فرضه على الآخرين، لحظة بدأ ينهار فيها «الحلم الأميركي American dream» و«طريقة العيش American way of life». منذ زمن طويل لم تشعر أميركا بهذا القدر من الضعف والهشاشة، «أمة يستبدُّ بها القلق والخوف من الإرهابيين والدول العاصية والمسلمين والمكسيكيين والشركات الأجنبية والتبادل – الحر والمهاجرين والمنظمات الدولية»[1] كما وصفها فريد زكريا. صدمة الرهانات العقارية (suprimes)، وانهيار وول ستريت، والركود الاقتصادي[2]، والتراجع الصناعي المطَّرد، والأزمة

* استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

1- Farid Zakaria, **"The Post American World"**, W. W. New York, 2008

2- من اجل شرح مفصل للازمة المالية التي انطلقت من قطاع الرهونات العقارية أنظر: Jacques Attali, "**La crise,et après?**",ed. Fayard, Paris 2008

الاجتماعية المتفاقمة، وعودة العجز التجاري والخزيني بأرقامه الفلكية، والإخفاقات العسكرية والسياسية في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، والافتقاد إلى الصدقية لدى الحلفاء والخصوم على السواء... الخ. إشكاليات واجهت إدارة بوش الإبن التي كانت تحزم حقائبها لتترك مسؤولية وقف الانهيار على الإدارة الجديدة والشعب الأميركي الذي لم يعتد على مواجهة هذا الكم من المشاكل دفعة واحدة منذ حصول بلاده على الاستقلال وطوال مسار صعودها إلى تبوء مركز القوة الدولية الأعظم.

لقد انتهى العام 2008، أي قبل تسلم أوباما مقاليد السلطة، بنمو اقتصادي أميركي سلبي نسبته 6,2 في المائة للمرة الأولى منذ العام 1982. وقالت التوقُّعات المتعلِّقة بالعام 2009 إنه سيشهد تراجع الناتج الإجمالي القائم بنسبة تراوح بين 1,7 واثنين في المائة. أما البطالة التي تجاوزت نسبة الثمانية في المائة في بداية آذار/مارس 2009 فكان المتوقَّع لها أن تتخطَّى عتبة العشرة في المائة مع نهاية العام المذكور، في حين كان يُفترض أن يبلغ العجز الخزيني رسميًا 1750 مليار دولار وربما 2250 مليار العام 2009، ما يعكس العجز الفلكي لتوأم التجارة الخارجية والخزينة. هذا من دون الكلام على المشاكل البنيوية الكبرى (صحة، تربية، تقاعد...) التي تقف دون حلها عقبات سياسية ومالية صعبة.[3]

أما بالنسبة إلى الأزمة المالية التي انطلقت من وول ستريت لتضرب الاقتصاد العالمي برمته، فكان من الصعب لدى تولي أوباما السلطة القول كيف ومتى يمكن للنظام المالي أن يعود للعمل بشكل طبيعي، وللاستقرار أن يعود إلى الأسواق المالية، على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها إدارة بوش في أيامها الأخيرة. في بداية العام 2009 لم يكد يمر أسبوع واحد

3- Patrick Artus/Marie-Paule Virard, «**Est-il trop tard pour sauver l'Amérique?**», ed. la découverte, Paris 2009, p. 8

من دون أخبار سيئة جديدة ومفاجئة من قبيل إفلاس شركات كبرى أو إعلان خسائر كبيرة وبأرقام قلما سمع بها المواطن العادي من ذي قبل. وفي وسط هذا المحيط الهادر من الأرقام الفلكية (رقم التريليون دولار صار متداولاً وبشكل شبه يومي) أمسى الجميع على قناعة بأن ما يحدث ليس أزمة عابرة وإن كانت عميقة وحادة بقدر ما هو قطيعة بنيوية في نظام لم يعد قادرًا على الاستمرار والديمومة. وعاد الكلام مجددًا على صفحات الصحف والمجلات العلمية المرموقة في العالم على «الانحطاط الأميركي» و«أفول الإمبراطورية» مدعومًا بالأرقام والوقائع الأكيدة هذه المرة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشر الخبير المالي والمحاسبي الأميركي ديفيد وولكر، وهو خارج أي انتماء سياسي، ويقال إنه ذراع الكونغرس المسلَّح في ما يخص التحقيقات المالية، في آب/أغسطس 2007 تقريرًا جد متشائم حول مستقبل البلد مع سيناريوهات وصفها بـ «المرعبة»[4]. يستعيد وولكر تاريخ روما ليجد في انهيارها عناصر تشبه ما يحدث في الولايات المتحدة: جيش قوي شديد الوثوق بنفسه يستخدم قوته بعيدًا خارج الحدود الوطنية، انحطاط القيم الأخلاقية والشأن العام في الداخل، افتقاد القادة السياسيين حس المسؤولية في أمور المالية والخزينة... «إذا استمرينا كذلك فان قادتنا السياسيين سيضطرون إلى زيادة الضرائب بشكل دراماتيكي، وإلى خفضٍ، بشكل وحشي، للخدمات العامة التي هي من حق المواطنين في الدولة الفدرالية»[5].

لذلك بعث انتخاب الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة هذا القدر من الآمال بالتغيير، في الولايات المتحدة كما في خارجها، وهي آمال لا

4- David M. Walker, **"Transforming government to meet the demands of the 21 th century"**, Comptroller General of the United States, United States Government Accountability Office, August 7, 2007, in ibid. p. 11.

5- Ibid.

سابق لها أي على قدر المشاكل والخيبات. ونادرًا ما انصبَّت هذه الآمال والمراهنات على شخص واحد على الرغم من كل ما يملكه من كاريزما وثقافة وقدرة على مخاطبة الناس ودغدغة مشاعرهم المحبطة وإقناعهم بـ«أننا نستطيع» التغيير We Can Change. لقد انتخب الأميركيون أوباما، بعد معركة انتخابية هي من الأعنف والأكثر كلفة في التاريخ الأميركي، آملين أن يجد حلاً للازمة، ويقهر البطالة، وينعش الاقتصاد، وينقذ ضمانات الشيخوخة والتقاعد والمؤسسات المنهارة، ويؤمن لهم حدًا أدنى من الضمان الصحي والاجتماعي، ويضع حدًا للحرب في العراق وللعلاقات السيئة مع الخصوم والحلفاء، ويعيد إحياء أسطورة «الحلم الأميركي» وينقذ «طريقة العيش الأميركية»، وهي مطالب ينوء تحت عبئها حزب أو فريق أو شخص مهما تمتَّع بقدرات ومواصفات.

لقد جرت العادة أن توصف الانتخابات التي تجري كل أربع سنوات لانتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة بأنها الأهم في التاريخ السياسي الأميركي. وهكذا جرى وصف الانتخابات التيً جرت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وقد يسجل التاريخ أنها بالفعل واحدة من أهم الانتخابات الرئاسية الأميركية، وربما الأهم من أي انتخابات جرت وتجري في دولة أخرى في العالم. ومن دون مبالغة، يمكن القول إنها الانتخابات التي قدَّمت شهادة تثبت أن حلم مارتن لوثر كينغ الذي جاءه في يوم من أيام عقد الستينيات من القرن المنصرم واغتيل بسببه يتحقَّق. ها هو رجل أسود من أبناء شعب آخر في أميركا غير الشعب الذي أسس أميركا وتوسَّع في القارة وأباد شعوبًا أصلية من ألوان أخرى، يعبر عتبات البيت الأبيض رئيسًا وليس ضيفًا ليدخل المكتب البيضوي الذي شهد توقيع قرارات كانت سببًا في تغيير أنماط حياة ملايين البشر بالموت أو بالإفقار أو بالرخاء والرفاهية[6]. صار

6- جميل مطر، «**تصويت عالمي لأميركا مختلفة... لا لاوباما**»، الحياة 2008/11/3.

واضحًا بشكل أو بآخر أن «العالم» صوّت لمصلحة أوباما، وبمعنى أدق لمصلحة أميركا كما يتمناها أوباما أن تكون. صوَّت لأميركا التي يتعيَّن عليها أن تنهي حربين ناشبتين في أفغانستان والعراق، وأن تستعيد إعجاب الشعوب بإنجازاتها. صوَّت لها لتتخلى عن غطرستها وممارسة العنف واستخدام الترهيب والتعذيب ولتعدل في التجارة الدولية. وصوّت العرب من أجل أميركا التي لن تكرههم ولا تكره المسلمين والإسلام ولا تحابي إسرائيل وتدعم إرهابها وإرهابييها. وصوَّت الشعب الروسي لأنه يريد أميركا التي لا تمانع في أن تكون روسيا قوية ومنصفة ومسالمة، وصوتت آسيا بوسطها وغربها لأوباما لأنها تريد قيادة في أميركا تعرف كيف تتعامل مع الملف الإيراني من دون استخدام العنف والعقوبات أو التهديد بها[7]. لم يسبق لرئيس أميركي أن بعث دخوله البيت الأبيض هذا القدر من الارتياح لدى خصوم بلاده كما لدى حلفائها كما دلت على ذلك برقيات التهنئة والتحليلات الصحافية والإعلانات السياسية واستطلاعات الرأي.

لكن بعد نشوة الانتصار، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يدور حول قدرة أوباما على إحداث التغيير الذي وعد به خلال حملته الانتخابية المميَّزة وذلك في بلد تجري فيه الانتخابات النصفية للكونغرس كل عامين والانتخابات الرئاسية كل أربع سنوات، ناهيك عن انتخابات حكام الولايات وحيث تملك اللوبيات وجماعات الضغوط والمصالح قدرًا كبيرًا من النفوذ السياسي والاقتصادي والقدرة على التأثير في نتائج هذه الانتخابات. وبما أن السياسة الداخلية هي استمرار للسياسة الخارجية بوسائل مختلفة فإن النجاح أو الفشل في الداخل سيكون له تأثير واضح في النجاح والفشل في الخارج، وفي كلتا الحالتين فان الملفات الشائكة تتراكم على طاولة المكتب البيضوي الذي يجلس خلفه الرئيس الديمقراطي الأميركي الجديد.

7- المرجع نفسه.

فهل تنجح إدارة أوباما في إصلاح ما أفسده المحافظون الجدد في الداخل والخارج على السواء، وهل تبقى الولايات المتحدة في رأس النظام الدولي أم أن إدارة أوباما ستجد نفسها مضطرة إلى أن تكون إدارة انتقالية نحو نظام دولي جديد لا تقف الولايات المتحدة على رأسه بالضرورة فتشهد نهاية أحلام الأحادية القطبية التي دغدغت مشاعر المحافظين الجدد طوال ولايتي جورج بوش الإبن.

I – معضلات الساحة الداخلية

قد لا يكون من الإنصاف في شيء تحميل المحافظين الجدد وحدهم تبعة ما وصلت إليه الأوضاع في الداخل الأميركي. فالأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة تضرب جذورها في عقود طويلة خلت تعاقب خلالها الحزبان الديمقراطي والجمهوري على الحكم. لكن المحافظين الجدد يتحمَّلون المسؤولية لجهة أنهم صبُّوا جُلَّ اهتمامهم على إعادة بناء النظام الدولي وفق رؤيتهم الخاصة ولو على حساب المشاكل الداخلية المتراكمة. يكفي القول إنه على الرغم من هذه المشاكل الداخلية التي أضحت بنيوية متأصلة فإن ميزانية الدفاع وصلت إلى 558 مليار دولار، وهي بذلك أكبر من مجموع موازنات دفاع كل دول العالم الأخرى مجتمعة، كان يتم إنفاقها على التدخلات العسكرية الفاشلة في الخارج والاستمرار في بناء القدرات العسكرية في وقت كانت قطاعات عديدة صناعية وزراعية وتربوية وغيرها تشكو من انخفاض ميزانياتها ومن الاهتمام الكافي بتطويرها. لقد ورث جورج بوش عن إدارة كلينتون العام 2001 فائضًا في الموازنة بلغ 86,4 بليون دولار ليتركها العام 2008 وقد وصل الدين العام إلى 9,6 تريليون دولار. وهذا الرقم الذي يبدو خياليًا لا يشمل نفقات التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية. فهذه البرامج في عجز يبلغ حوالى 43 تريليون

دولار بزيادة تبلغ 20 تريليون دولار على رقم السنة ألفين. بكلام آخر، ترك بوش الإدارة وهي تحتاج إلى 43 تريليون دولار لتغطية جميع التزاماتها نحو مواطنيها في مجالات الطبابة والتأمينات الاجتماعية. أما الحرب على العراق فقد كلفت حوالى الثلاثماية مليار سنويًا، ويرجِّح الخبراء أنها لن تنتهي حتى تكون نفقاتها قد تعدَّت تريليون دولار[8].

في الطريق إلى الإنحطاط

لم تبدأ القصة مع إدارة بوش الابن على الرغم من كل ما سبَّبته سياساتها من كوارث محلية ودولية، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي بدأ الكلام، في الأوساط الأكاديمية والصحافية، عن الانحطاط الأميركي قبل أن يعمد بول كينيدي إلى فتح النقاش بطريقة علمية منهجية في كتابه حول «صعود وأفول الإمبراطوريات» الذي اعتمد على مقارنة تاريخية ما بين القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر (إسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا...) ليستنتج أن انحطاط القوى العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري أكثر من قدرة اقتصادها على تحمله، فتصبح القوة عندئذ رهانًا بحد ذاته ويصبح «التوسُّع الإمبراطوري المفرط» (Imperial Overstreching) أكبر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته. والمحرك الأساسي للهيمنة يقبع في هذه العلاقة المتوازنة ما بين الثروة والقوة العسكرية. وبالغريزة تلجأ القوى الاقتصادية التي تتعرَّض للانحطاط إلى زيادة نفقاتها العسكرية فترمي بنفسها في حلقة مفرغة من التراجع والانحطاط[9]. وفي رأي كينيدي تواجه الولايات المتحدة هذه المعضلة، ما يعني أنها دخلت في دائرة الانحطاط كما حصل لكل الإمبراطوريات السابقة في التاريخ.

8- جهاد الخازن، «**عيون وآذان**»، الحياة، 21/5/2006.

9- Paul Kennedy, "**The rise and fall of the great powers: economic change and military conflict from 1500 to 2000**", New York, 1989.

هذا ما عبَّر عنه الباحث الأميركي دافيد كاليو الذي اعتبر أن رفض الأميركيين دفع ضرائب إضافية يعبِّر عن ميكانيزم تراجع بلد يعجز عن الجمع ما بين المجهود العسكري والولاء للدولة. والنتيجة أن قدرته على الاضطلاع بمهامه تضعف تدريجًا ويقع تحت عجز خزيني مفرط[10]. وكان عالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزييه قد أكد أن الولايات المتحدة بدأت تفقد نسبيًا ذلك التفوُّق الذي كانت تتمتَّع به على باقي دول العالم، وأنها تعيش تحت رحمة «لعنة داخلية» من أسبابها مبالغة الأميركيين في الإيمان بنموذجهم الحضاري وبالحلم الذي بدأ الضباب ينقشع عنه. والحلم هو سبب هذا الداء الذي يعانيه المجتمع الأميركي الذي لم يعد قادرًا على الإيمان بشيء[11]. أخطر من ذلك ما قاله إدوار ليتواك، مستشار الرئيس ريغان، من يقينه بأن الولايات المتحدة سوف تنضم في العقود القليلة المقبلة إلى صفوف العالم الثالث «من دون أي أمل بالعودة يومًا إلى العصر الذهبي للازدهار المفقود»[12]. والعام 2002 كتب إيمانويل تود عن «ما بعد الإمبراطورية»[13] الأميركية التي لا بد آفلة كونها باتت تعتمد على الاستيراد ولم تعد تنتج ما تحتاج إليه في الحياة اليومية، ولأنها أضحت مشكلة لباقي العالم بعد أن كانت تصدر الحلول.

ويصعب تعداد كل الأطروحات القائلة بانحطاط القوة الأميركية الأعظم وانهيارها المقبل. وبالطبع لا تتحدث هذه التوقُّعات عن هزيمة عسكرية كبرى أو اجتياح للأراضي الأميركية ولكن عن انفجارها على الذات implosion نتيجة أزمة اقتصادية واجتماعية وانهيار النظام القيمي الذي شكَّل مصدر فخر للأميركيين طوال القرن العشرين.

10- David Calleo, **"Beyond American hegemony"**, Basic Book, New York, 1987.
11- Michel Crozier, **"Le mal américain"**, ed. Fayard, Paris 1980, p. p. 10-11>
12- Edward N. Luttuac, in Commentary,March 1992 (traduit par la Revue des deux mondes, Juillet-Août,1992).
13- Emmanuel Todd, **"Après l'empire"**,éd. Gallimard, Paris, Août 2002.

ازدهرت أطروحات الانحطاط الأميركي في ذلك الوقت بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تبوُّء مركز ريادة النظام الدولي. فالقوة الأعظم كانت قد وصلت إلى أدنى مستويات نشاطها الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. ففي النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم لم تتعدَّ نسبة متوسط التقدم السنوي للناتج الوطني القائم 1.6 في المائة، ووصل العجز الخزيني إلى ستة في المائة من هذا الناتج العام 1990، وقيمة الدين الفدرالي إلى ستين في المائة من هذا الناتج بين العامين 1980 و1990 أي أنه تضاعف أربع مرات في عقد واحد، ووصل عدد العاطلين عن العمل بداية العام 1992 إلى نحو عشرة ملايين أميركي[14]. كذلك انتقلت الولايات المتحدة من مركز الدائن الأكبر في العالم بين العامين 1945 و1950 إلى مرتبة البلد الأكثر مديونية في العالم العام 1980. وكانت تملك خمسين في المائة من الاحتياطي النقدي العالمي العام 1945 مقابل تسعة في المائة فقط انطلاقًا من العام 1980، والأمر نفسه ينطبق على حصتها من الثروة العالمية[15]. وقد عبَّر الاقتصادي الأميركي والاس بنترسون عن الأزمة بالقول إن اقتصاد بلاده يعاني «اكتئابًا صامتًا»[16] منذ العام 1973 حين عرفت الإنتاجية انخفاضًا مفاجئًا وحافظت على مستواها المنخفض منذ ذلك الوقت.

هذا الوضع الاقتصادي المتردي دفع المرشح الديمقراطي بيل كلينتون إلى جعل المسألة الاقتصادية حصان طروادة حملته الانتخابية.

على الصعيد الاجتماعي تعاني الولايات المتحدة أزمة تشكِّل مكوِّناتها العديدة أوضاع التعليم والتربية ونظام التأمين الصحي والاجتماعي،

14- Marisole Touraine, **"Le bouleversement du monde"**, éd. Seuil, Paris 1995, p. 318.
15- Ibid. p. 319.
16- Wallace Peterson, **"The silent depression"**, Challenge, July 1991.

والإفقار المستمر للطبقات الشعبية والمتوسطة، وتفاقم مشكلة تعاطي المخدرات. هناك في الدولة الأعظم حوالى الثلاثين مليون أمي، والتعليم فيها يقع في المرتبة الرابعة عشرة من أصل الدول الست عشرة الصناعية المتقدمة في العالم[17]. وبسبب العجز الخزيني، وعدم تدخل الدولة الفدرالية المباشر والفعلي في أمور التربية والتعليم، وبسبب طرق التمويل السائدة واتساع الهوة الثقافية بين الطبقات والفئات الاجتماعية، لم يعد قطاع التربية والتعليم يشكِّل البوتقة التي تصهر داخلها جماعات المجتمع المختلفة. أما النظام الصحي فيتميَّز بكلفته المرتفعة جدًا وعدم قدرته على تغطية كل الأميركيين. وتأخذ اللامساواة أمام الطب طابعًا مأسويًا بسبب اقتصاد السوق الطبي الذي يخضع لقواعد الربح والمردودية والعرض والطلب، وبسبب محدودية تدخل الدولة حتى في مجال ضبط الأسعار[18]. وكان هناك أكثر من 35 مليون أميركي (أضحى عددهم 46 مليونًا العام 2008) لا يملكون تأمينًا صحيًّا ملائمًا في وقت يتكلَّف فيه المواطن الأميركي عمومًا على صحته ضعف المعدل الوسطي العام لما يتكلَّفه مواطنو الدول الصناعية المتقدمة، من دون أن يعني ذلك أن وضعه الصحي أفضل من وضعهم، بل العكس هو الصحيح كما تدل أرقام مؤشرات معدل الحياة في أميركا وهذه الدول[19].

هذا وعرفت الولايات المتحدة اتساعًا ملحوظًا للهوة الفاصلة بين الطبقات الميسورة والشعبية، فبين العامين 1980 و1990 ارتفعت مداخيل عشرين في المائة من العائلات الغنيَّة بنسبة ثلاثين في المائة، بينما تعرَّضت موارد

17- Ph. Braillard et M. R. Djalili, **"Les Etats-unis et leur role dans le monde,le temps des incertitudes"**, Studia Diplomatica, n2, 1993.

18- Francoise Burgess, **"Lles lobbies contre la santé** », le Monde Diplomatique, manière de voir, n. 31, Aout 1996, p. p. 64-66.

19- Ibid. p. 54.

عشرين في المائة من العائلات الأفقر إلى تدهور نسبته أربعين في المائة. وتحدَّثت الإحصاءات الرسمية عن وجود 36 مليون أميركي يعيشون تحت خط الفقر معظمهم من السود والمتحدِّرين من أصول إسبانية[20].

أما عن ظاهرة الغيتوهات في المدن الأميركية فقد بدأت في أواخر الستينيات من القرن المنصرم واستمرت متفاقمة إلى اليوم، وأحد أسبابها تفكيك الصناعات الصغرى والنزعة للانتقال من المدن والأرياف للسكن في الضواحي التي تحوَّلت إلى غيتوهات فعلية وتجمعات بشرية خارجة عن سلطة القانون ومعزولة عن باقي البلد. وهذه النماذج العالم – ثالثية الواقعة في قلب المدن الأميركية تمثِّل تحديًا فعليًا للمجتمع الأميركي برمته. والعنصرية والجريمة والإيدز والصراعات الإثنية والعرقية وفقدان الأمن... كلها مشاكل تعصف بالمجتمع الأميركي الذي أضحى يستهلك ستين في المائة من المخدرات الممنوعة التي يعرفها السوق العالمي، الأمر الذي يكلِّف من 110 إلى 140 مليار دولار سنويًا، ويُترجم إلى تكاليف وأعباء صحيَّة تفوق المئتي مليار دولار سنويًا[21].

ويتعرَّض نظام تعدُّد القيم الذي يشكِّل مصدر فخر للأميركيين للاهتزاز إلى درجة جعلت بعض المراقبين الأميركيين يعيدون النظر في مقولة «بوتقة الانصهار melting-pot» في اتجاه تبنِّي صورة جديدة أسموها «وعاء السلطة salad bowl». إن مكوِّنات هذا الوعاء، وإن تكن ممتزجة بعضها ببعض، إلا أن الواحدة تتميَّز عن الأخرى بطعم ونكهة مختلفين، بمعنى آخر أن التعددية العرقية التي يتجه نحوها المجتمع الأميركي ستتميَّز بحدود وفواصل بين مركَّباتها. هذه الرؤية الجديدة للتركيبة الأميركية تعكس حماسة متراجعة حيال التعددية الثقافية. والأخطر من ذلك أنها بدأت تخترق صفوف

20- Ibid. p. 56.

21- Cf. Edward Behr, **"Une Amerique qui fait peur"**,éd. plon, Paris 1995.

الانتلجنتسيا وأصحاب القرار[22]. ومن أسباب ذلك اتساع الفجوات الفاصلة ما بين السود والإسبانيين والآسيويين والبيض داخل المجتمع الأميركي وتفاقم المشكلات اليومية بين هذه الأعراق المختلفة التي راح أفرادها يعبرون علنًا عن شعور عرقي وخصوصية إثنية واختلاف عن الآخرين[23]. وقد عبر صموئيل هانتنغتون عن مشكلة الهوية الأميركية في أحد أهم كتبه: «من نحن؟» الذي يحذِّر فيه من صدام ثقافات في المجتمع الأميركي الذي يرفض المواطنون من أصول إسبانية وأميركية – لاتينية الاندماج فيه، بل من حرب أهلية ثانية بسبب «صدام الثقافات» هذا[24].

كل هذه المشاكل الداخلية المتفاقمة نجدها في خطب ووعود باراك أوباما الانتخابية. أكثر من ذلك فقد أفرد المرشح الديمقراطي لمشكلة العنصرية في بلاده خطابًا خاصًا، في 20 آذار/مارس 2008 كان من الأبرز لناحية السجال الذي فتحه والأصداء العالمية التي لقيها[25].

أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة

لقد انتظر الأميركيون أوباما كما ينتظر المؤمنون المخلِّص. وبعد عام على تولِّيه السلطة يمكن القول إن الاقتصاد الأميركي ما يزال في غرفة الإنعاش، وإن دافع الضرائب الأميركي الذي أنقذ بضرائبه الشركات والمصارف الكبرى التي كانت على شفير الإفلاس لم يشعر بأن وضعه الاقتصادي خرج من دائرة الخطر إذ أن البطالة ما تزال في سيرها التصاعدي (10,5 في المائة)، كذلك الفقر. وقد توجَّه أوباما بانتقادات علنية لطرق الإدارة المالية

22- F. Norman Birnbaum, **"Où va l'Amérique?»,** Le Monde Diplomatique, nov. 1992,. Michael Piore, «beyond individualism,how social demand of the new identity groups callange american political and economic life», Harvard university press, Cambridge, 1995.

23- The Hearald Tribune, March 14,1994.

24- Samuel Huntington, **"Who Are We? The challenges to America's National Identity"**, Simon and Schuster, New York 2004

25- الصحافة العالمية في 21/3/2008

في وول ستريت والشركات التي طالبها بوقف منح مديريها علاوات مرتفعة لا سيما أن منهم من ساهم في تفاقم الأزمة، لكنه لم يلقَ ردًا إيجابيًا بل سيلاً من الانتقادات. وفي الكونغرس، يجد منتقدو أوباما من الديمقراطيين قبل الجمهوريين أن برامج إطلاق العجلة الاقتصادية غير كافية في حين أن الجمهوريين يخشون من أن تقوم هذه البرامج على حساب المزيد من الضرائب والتي تضعف القدرة على الاستثمار والاستهلاك. وبالنسبة إلى «نيل باروفسكي»، المفتش الأميركي العام المولج بمراقبة استخدام مبلغ السبعماية مليار دولار التي تم تخصيصها في تشرين الأول/أكتوبر 2008 للإنقاذ المالي والذي تقدَّم بتقرير إلى الكونغرس في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، فإن «الإجراءات الأساسية الكبرى التي قامت بها وزارة الخزانة اضطلعت بدور رئيس في منع انهيار النظام المالي» ما يعني أن الإدارة ربحت معركة في هذا المجال وليس الحرب. فالمفتش العام يذكر بأن الاقتصاد الأميركي ما يزال مريضًا جدًا، هذا في حين أن الأصوات تعلو لتستنكر عدم استغلال الأزمة لإحداث تغييرات عميقة في النظام المالي الأميركي[26].

إصلاح القطاع الصحي

أما بالنسبة إلى إصلاح القطاع الصحي، وهو حجر الزاوية في برنامج أوباما الإصلاحي، فإن هذا الأخير اضطر إلى خوض معركة شرسة لتمريره في الكونغرس على الرغم من امتلاك الديمقراطيين غالبية مقاعده. لماذا؟ لا ننسى أن أوباما نجح بفضل 52 في المائة من أصوات الأميركيين ما يعني أن أقل من نصفهم بقليل صوَّت ضده. ثم أن 85 في المائة منهم يمتلك بوليصة تأمين لدى شركات خاصة، والفقراء تغطيهم «ميديكير

26- Le Nouvel Observateur, **"Obama a-t-il tenu sa promesse de changement?"**, 6/11/2009

Medicare»، ولكن ما بين الاثنين هناك 46 مليون أميركي لا يمتلكون أي تغطية صحيَّة. ما أراده أوباما هو أن يتمكَّن القطاع العام من عرض بوالص تأمين تنافس القطاع الخاص فتجبره على تخفيض الأسعار، الأمر الذي يسمح للمزيد من الأميركيين، وربما كلهم، بالاستحواذ على تغطية صحية. عارض الجمهوريون بشراسة هذا المشروع الذي انقسم حوله الديمقراطيون. فاليساريون والليبراليون من هؤلاء أيَّدوه، ورفضه من يطلق عليهم «الكلاب الزرق» الناطقون باسم الناخبين الديمقراطيين المحافظين عمومًا الذين يأبون أن يدفع الميسورون تكلفة ضمان الفقراء. واضطر أوباما إلى أن يفاوض الرافضين ويناقش معهم تعديلات على القانون المقدَّم إلى الكونغرس والذي إذا ما تمَّ رفضه فإن عهده يكون قد تعرَّض لضربة قاتلة عاد وأصر على مشروعه الذي ارتبط بكل صدقيته السياسية وقدرته على المكوث في البيت الأبيض. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر 2009 أعلن أمام الكونغرس بأنه ليس الرئيس الأول الذي يتعرَّض لمثل هذه المسألة الشائكة لكنه مُصِرٌ على أن يكون الأخير بمعنى أنه لن يتراجع قيد أنملة[27]. وقال المحلل الفرنسي دنيس لاكورن إنه إذا نجح أوباما في فرض إصلاح النظام الصحي تقوم من خلاله الدولة الفدرالية ببيع بوالص تأمين صحي قادرة على منافسة تلك التي تعرضها الشركات الخاصة فتجبرها على تخفيض أسعارها فإنه بذلك يضع عهده على الطريق القويم، أما إذا فشل كما فعل بيل كلينتون الذي كسر أسنانه في مواجهة هذا الملف الحساس فإنه يحكم على نفسه مسبقًا بالفشل: عودة الجمهوريين بقوة إلى الكونغرس في خريف العام 2010[28]. لقد كان على أوباما أن يقنع الديمقراطيين قبل غيرهم فهم أصحاب القرار التشريعي، وفشله كان يعني أنه لا يحظى بتأييد حزبه وهذا

27- أنظر خطابه في الصحف الأميركية الصادرة في10/9/2009

28- Le Nouvel Observateur, **"Obama a-t-il tenu sa promesse de changement?",** Op. Cit.

يعني نهاية الحكم الديمقراطي قبل أن يبدأ. أما الجمهوريون فقد استنفروا الإعلام ضد ما وصفوه بالتعرض لحرية اختيار المواطن الأميركي وهي من الحريات المقدَّسة ونظَّموا التظاهرات التي هتفت ضد «ماو تسي تونغ الأميركي» الجديد[29].

لكن الضغوط التي مارسها أوباما في كل الاتجاهات مكَّنته في النهاية من تمرير مشروعه الصحي. ففي مساء السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2009 وبعد نقاش حاد استمر اثنتي عشرة ساعة صوَّت مجلس النواب بغالبية بسيطة على المشروع الذي يقع في 1990 صفحة وتصل قيمته إلى أكثر من تريليون دولار خلال السنين العشرة المقبلة، ويُفترض أن يوفِّر التغطية الصحية لجميع المواطنين الأميركيين تقريبًا، والذي ستمس مواده بحياة المواطنين الأميركيين بطريقة مماثلة لنظام الضمان الاجتماعي الذي أقر خلال ولاية فرانكلين روزفلت العام 1935[30].

لكن على الرغم من ذلك يمكن القول إنه ربح معركة وليس الحرب لأن على الكونغرس أن يصوِّت في كل عام لصالح الاعتمادات المالية المخصَّصة للتأمين الصحي العام، وإذا عاد الجمهوريون إلى السلطة فقد لا يفعلوا فيتم عندئذ وأد أكبر المشاريع الإصلاحية للرئيس أوباما.

اصلاح عمل الاستخبارات

بعد 11 أيلول/سبتمبر طلبت الوكالة من إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش منحها صلاحيات استثنائية تمكِّنها من تعقّب واعتقال واستجواب المشتبه بهم الذين قد يشكلّون خطرًا على الأمن والمصالح الأميركية، وذلك مع ضمان عدم محاسبة رجال الوكالة على ذلك مستقبلاً. وهو ما تُرجم

29– على سبيل المثال لاالحصر مظاهرة البنسلفانيا افنيو في واشنطن في 12 ايلول/سبتمبر 2009
30- النهار، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

عمليًا في إطار ما يُعرف بقانون «إصلاح عمل الاستخبارات ومنع الإرهاب» الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2004 أعاد هيكلة شكل وطريقة عمل أجهزة ووحدات الاستخبارات الأميركية التي يصل عددها إلى حوالى 17 وحدة، ومنح القائمين عليها صلاحيات غير مسبوقة[31].

جاء معظم هذه الصلاحيات على حساب العديد من القوانين والتشريعات الأميركية الأصيلة، ومثّل انتهاكًا صارخًا للمبادئ والقيم المتعلقة بقضايا احترام حقوق الإنسان، وهو ما أثار تحفظات الكثيرين حول مدى قانونية الوسائل التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية طوال السنوات الثماني الماضية في استجواب المتهمين والمشتبه بهم من أجل انتزاع الاعترافات منهم خصوصًا أولئك الذين احتجزوا فى معسكر غوانتانامو الذي شهد انتهاكات غير إنسانية يعاقب عليها القانون الأميركي. وكان منطقيًا أن يكون أول قرار يتخذه الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما هو إغلاق معتقل غوانتانامو في غضون عام واحد ما فرض ضغوطًا قوية على إدارته للبحث عن بدائل للتعاطي مع ملفات المعتقلين المتبقين هناك، ناهيك عن إقناع الشعب الأميركي بنجاعة أسلوبه الجديد في مكافحة الإرهاب

بيد أن وزير العدل الأميركي إريك هولدر أعلن بأنه سيكون من الصعب إيفاء الوعد بإغلاق هذا المعتقل في شباط/فبراير 2010. لكن في مواجهة الرئيس الذي تعرَّض للانتقاد بسبب ما بدا أنه تراجع عن هذا الوعد لاسيما بعدما تعذَّر إيجاد دُولٍ توافق على استضافة المعتقلين، وافق الكونغرس على تحويل المعتقلين الأجانب إلى الولايات المتحدة لكن شرط أن تتمَّ محاكمتهم من قبل المحاكم الأميركية، الأمر الذي يطرح مشكلة في القانون الدولي

وقد بدأ أوباما عملية مراجعة كاملة وتصحيح لطريقة عمل وكالة

31- خليل العناني، «الصراع بين أوباما والاستخبارات الأميركية»، الحياة، 23 أيلول/سبتمبر 2009

الاستخبارات المركزية وذلك في إطار إعادة تقييمه لمسألة «الحرب على الإرهاب» واستندت هذه المراجعة إلى ثلاثة محاور رئيسة[32].

- أولها إعادة بناء الوكالة وفق فلسفة مغايرة تمامًا لتلك التي دشَّنها سلفه جورج دبليو بوش. وهي فلسفة تنطلق من أن حماية الأمن القومي الأميركي لا تأتي من خلال استخدام التعذيب واللجوء إلى الأساليب غير المشروعة لانتزاع الاعترافات من المشتبه بهم، وإنما من خلال احترام معايير العدالة الإجرائية والقانونية وضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان، وذلك من أجل سحب الذرائع التي قد يستخدمها المتطرفون لتسخين المواجهة مع الولايات المتحدة وتجنيد أعضاء جدد.
- المحور الثاني، أن يتم إحداث قدر من التوازن بين صلاحيات وكالات الاستخبارات المختلفة وسلطاتها من جهة، والجهات القانونية التي يمكنها مراقبة أنشطة هذه الوكالات من جهة أخرى، ما قد يعطي فرصة لمحاسبة القائمين على هذه الأنشطة في وقت لاحق. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال آليتين: أولاهما إعطاء وزارة العدل سلطة مراجعة بعض أنشطة هذه الوكالات، وهو ما تمَّ من خلال تفويض أوباما المدعي العام الأميركي (وزير العدل) إريك هولدر بفتح تحقيق في بعض الحالات التي جرت فيها انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان داخل معسكر غوانتانامو، وثانيتهما، استحداث وحدة خاصة للتحقيق مع قيادات تنظيم «القاعدة» وغيرهم من المتطرِّفين يشرف عليها مجلس الأمن القومي الأميركي مباشرة. وهو ما يعني ضمنًا تقليص نفوذ الاستخبارات المركزية في مجال التحقيق مع المتهمين في قضايا الإرهاب.
- المحور الثالث، أن يتم تغيير طريقة عمل وكالات الاستخبارات

32- المرجع نفسه.

الأميركية بحيث تضمن أكبر قدر من الكفاءة المهنية مع أقل درجة من المركزية والتعقيد الإداري. وهو ما لم يكن ليتم من دون أمرين، أولهما تغيير نمط القيادة فى رأس الهرم الاستخباراتي وهو «سي آي إي» بحيث لا يتم الاعتماد على شخص عسكري على نحو ما جرت العادة وإنما بإحداث تحول نوعي من خلال اختيار شخصية مدنية، وهو ما تحققَ مع تعيين ليون بانيتا، صاحب الخلفية القانونية والإدارية مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وثانيهما، إعادة النظر في القانون الذي أصدره الكونغرس الأميركي العام 2004 بحيث يتم تقليل حجم الأعباء الملقاة على عاتق مدير الاستخبارات المركزية وتفويض بعض صلاحياته إلى نائب له.

قطعًا ليست مهمة سهلة أن يخوض أوباما صراعًا شرسًا مع مجتمع الاستخبارات الأميركي، وهو الذي واجه عاصفة قوية من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء عند اختياره بانيتا مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية، ليس فحسب لأن هذا الأخير لم يأتِ من قلب «الماكينة» الاستخباراتية، وبالتالي ليس مضمونًا ولاؤه لها ولمصالح رجالها في أي مواجهة قد تحدث مع البيت الأبيض، وإنما أيضًا بسبب خلفيته السياسية والقانونية التي قد تثير قلق المتورِّطين في الانتهاكات القانونية التي جرت باسم الوكالة طوال السنوات الماضية. وأول ما قام به هو إغلاق وحدة سرية أُطلق عليها «وحدة اغتيال قيادات القاعدة» كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أنشأتها العام 2004 من دون علم الكونغرس.

وكان منطقياً أن يواجَه أوباما بهجوم مضاد ليس فحسب من قِبل رجال الاستخبارات المركزية، وإنما أيضًا من الدوائر السياسية المرتبطة بها، بخاصة تلك التي تنتمي إلى الإدارة الأميركية السابقة ومن يدور في فلك المحافظين الجدد. وتزعَّم هذا الهجوم ديك تشيني، نائب الرئيس السابق،

الذي ذهب بعيدًا في توجيه الانتقادات لأوباما واصفًا إياه بـ «اليساري الضعيف»، ومدافعًا عن انتهاكات «سي أي إي» في معسكر غوانتانامو. وقد وجَّه سبعة من المديرين السابقين لوكالة الاستخبارات المركزية خطابًا إلى الرئيس أوباما يطالبونه بوقف التحقيق في انتهاكات الوكالة وذلك بدعوى تقويضه لأنشطة الوكالة وتأثيره السلبي على صورة الولايات المتحدة في مواجهة الإرهابيين[33].

يدرك أوباما جيدًا أن معركته مع «السي أي آي» هي بمنزلة الدخول في «عش الدبابير»، بيد أنه يراهن على قدرته على تقليص صلاحياتها وزيادة الرقابة عليها. لكنه يواجه معضلات قد تقوّض جهوده في هذا الصدد منها قدرته على الصمود في مواجهة خصومه السياسيين المرتبطين بوكالة الاستخبارات، فضلاً عن اللوبي القوي الذي يقبع خلفها ممثلاً في شركات العمليات الخاصة والمتعاقدين الذين يستفيدون من تقديم خدماتهم للوكالة. وهؤلاء سيسعون قطعًا للضغط على أوباما بالطرق شتى لمنعه من تقليص أنشطة أجهزة الاستخبارات الأميركية وصلاحياتها بوجه عام. ثم إن احتمال تعرض الولايات المتحدة لهجمات إرهابية جديدة سواء داخل أراضيها أو عبر البحار، قد يعطي خصوم أوباما حجة قوية لإجهاض خططه الإصلاحية، وحينئذ لن يخسر معركته مع لوبي الاستخبارات فحسب، وإنما مستقبله السياسي أيضًا[34].

المسألة البيئية

بالنسبة إلى المسألة البيئية وعد أوباما بأن تكون مكافحة الاحترار المناخي إحدى أولوياته. وأعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2008: « قليل من التحديات

33- المرجع نفسه.
34- المرجع نفسه.

التي تواجهها الولايات المتحدة كما العالم هي أكثر إلحاحية من مكافحة التغيرات المناخية. لا يمكن مناقشة العلم والوقائع واضحة أمامنا». وهذا جديد في الولايات المتحدة التي لم توقِّع على بروتوكول كيوتو. ومكافحة التغير المناخي ليست أمرًا جديدًا بل يعود إلى بداية حملته الانتخابية عندما وعد ببذل كل الجهد المالي اللازم لذلك. وعندما انتخب عيَّن ستيفن شو الحائز جائزة نوبل للسلام في الفيزياء العام 1997 وزيرًا للطاقة وهو من أبرز المدافعين عن ابتداع طاقة بديلة متجدِّدة بديلاً عن الطاقة الأحفورية. وبذلك برهن أوباما أنه يفكِّر بطريقة جدية في المحافظة على البيئة. لكن مشروعه المتعلق بالمناخ والهادف إلى تقليص الانبعاثات الغازية واجه هو الآخر معارضة الكونغرس ما اضطر البيت الأبيض إلى إعادة صياغة مشروع القانون في اتجاه تخفيض طموحاته كي يستطيع اجتياز السلطة التشريعية بنجاح. ولا تستطيع إدارة أوباما أن تكون أقل قدرة من الصين وأوروبا اللتين وضعتا تشريعات قاسية من أجل حماية البيئة وقررتا خفض الانبعاثات بنسبة تدور حول العشرين في المائة بالمقارنة مع العام 1990 وربما تذهب إلى الثلاثين في المائة إذا وافقت الدول الصناعية الأخرى على أن تفعل بالمثل. لذلك قرر أوباما أن يعلن أمام قمة كوبنهاغن في 18 كانون الأول/ديسمبر 2009 قرار بلاده تخفيض مثل هذه الانبعاثات بنسبة 17 في المائة في غضون العام 2020، ثم ثلاثين في المائة في غضون 2025، وصولاً إلى 42 في المائة العام 2030. وهذا الهدف يتفق مع القانون الذي أقره مجلس النواب الأميركي في حزيران/يونيو 2009. وبالمقارنة مع العام 1990 الذي تتخذه الأمم المتحدة كمرجع فإن القرار الأميركي يعني تخفيضًا لا يزيد عن الأربعة في المائة وهذا جل ما يستطيع أوباما انتزاعه من الكونغرس[35].

ويقول المؤرخ فرانسوا دوربير إن الرئيس أوباما ما يزال مهتمًا بالبيئة كما كان عليه عندما كان مرشحًا، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تنضم الدولة

35- Le Monde, 25/11/2009 (avec AFP,Reuters…).

الأميركية إلى أنصار البيئة في العالم. ولنتذكر إدارة كلينتون فالرئيس وقتها كان من أشد المهتمين بالبيئة لكن الكونغرس هو الذي رفض التصويت على بروتوكول كيوتو[36].

العلاقة مع السلطة التشريعية

يتميَّز النظام السياسي الأميركي بالفصل التام ما بين السلطات: الكونغرس (المؤلّف من مجلسي النواب والشيوخ) لا يستطيع، لأسباب سياسية، إقالة رئيس الجمهورية. في المقابل فإن هذا الأخير لا يمكنه حل هذين المجلسين أو أحدهما. في نظام توازن السلطات هذا يحظى الرئيس بإدارة واسعة لتنفيذ سياساته لكن الكونغرس هو الذي يقر القوانين. والرئيس كما أعضاء الكونغرس ينتخبون بالاقتراع العام لذلك يتمتعون بالشرعية الشعبية القوية نفسها. لذلك وعلى عكس الأفكار الشائعة فإن الرئيس ليس الأقوى في نظام سياسي يبدو وكأنه وضع أصلا في خدمته. إنه الثاني من الناحية الدستورية وإن كان الأول من الجهة السياسية، فالدستور أفرد له المادة الثانية بعد أن خصَّ الكونغرس بالمادة الأولى[37].

وهكذا، فإذا كانت قدرة أوباما على إحداث التغييرات الموعودة تبقى محدودة. فبسبب الكونغرس، من جهة، وخصومه الجمهوريين الذين يتهمونه بأنه اشتراكي ويساري من دون أن ننسى اللوبيات وجماعات المصالح والضغوط التي لا تتفق وسياساته. هذا في حين أن الديمقراطيين اليساريين والليبراليين يرون أنه يمارس سياسة وسطية تسعى إلى التسويات بدل أن تعمل على إحداث قطيعة أضحت ضرورية مع سياسات الماضي. اليسار غير راضٍ تمامًا على أوباما لأنه يتخلَّى بسرعة عن مثالياته التقدمية ويعود

36- Francois Durpaire, le Nouvel Observateur,6/11/2009.

37- Cf Christine Okrent, **"Le président des Etats-Unis"**, éd. Dalloz, Paris 2008, p. 31.

إلى الاستمرار في سياسات سلفه لا سيما في ما يخص الأمن القومي بحسب ما تقوله النيوزويك: «الرئيس الديمقراطي الذي يدفع في اتجاه التغطية الصحية الكاملة الإلزامية ولا يبدو جاهزًا لمعالجة مشاكل الزواج المثلي والرقابة على امتلاك السلاح ليس بالمخلص الموعود والذي طالما انتظره التقدميون التقليديون»[38]. لكن فرانسوا دوربير يذكر بأن «أوباما لا يستطيع الحكم من دون الكونغرس. ولا يمكننا الكلام على وعود أوباما وتنفيذها من دون الكلام على النظام الفدرالي وتوازن السلطات بين الرئيس والكونغرس. الرئيس الأميركي يبقى في حالة تعايش مع الكونغرس الذي هو سلطة تشريعية حقيقية تستطيع في كل لحظة إعاقة القرارات الرئاسية ووقفها». المشكلة الكبرى بالنسبة إلى الرئيس هي الحصول على «الغالبية الساحقة» في مجلس الشيوخ، أي ستين صوتًا من أصل المائة صوت، كي يمر القانون المقترح. والمعروف أن انقسام السلطة في الولايات المتحدة كان قويًا على الدوام وأن الرئيس مهما كانت ديناميته يمكن للكونغرس المحافظ أن يعطل مفاعيلها. والانقسام في المعسكر الديمقراطي نفسه بالإضافة إلى انتخابات الكونغرس النصفية في خريف العام 2010 ليس من شأنه تسهيل مهمة الرئيس أوباما الذي يحمل مشاريع مفرطة في الثورية والطموح من وجهة نظر المحافظين. يبقى اذن التعويل على قدرة أوباما على طمأنة الخائفين من التغيير وإقناعهم بضرورته. وهو رجل تسويات وسطية براغماتي، لكن ينبغي أحيانًا فرض الأمور في السياسة فرضًا عبر الاعتماد على الرأي العام وهو مصدر قوة ودعم لأنه انتخب الرئيس. لكن هذا الرأي العام لا يتحرك بسرعة، ثم أن كل الرؤساء الأميركيين تلقوا الدعم من الشعب والإعلام من أجل تحريك الكونغرس فأخفقوا تارة ونجحوا طورًا. «وإذا كان الأميركيون يريدون أن يشبه رئيسهم ذلك المرشح باراك أوباما الذي انتخبوه فعليهم أن

38- John Meacham, **"The Great American Ideological Crackup"**, News Week, Oct 24,2009.

يتصرَّفوا كما فعلوا أي كناخبين دفعوا الاستابليشمنت السياسي في اتجاه ليس هو الاتجاه الذي كان يسير فيه»[39].

II- تحديات الساحة الدولية

في الساحة الدولية راكم المحافظون الجدد الإخفاق تلو الإخفاق من النواحي العسكرية والسياسية والاستراتيجية وساءت علاقاتهم مع الحلفاء في حين وصلت علاقاتهم مع الخصوم إلى حافة المواجهة المباشرة في أحيان كثيرة. وهذا ما يفسِّر تخلي الرئيس بوش عن رموزهم تباعًا في ولايته الثانية من دون أن ينجح في انتهاج سياسات بديلة نظرًا إلى المسافة الطويلة التي كان قد عبرها في الطريق الذي اختطَّه له هؤلاء المحافظون الجدد فتميَّزت هذه الولاية الثانية بالتخبُّط والافتقار إلى نهج سياسي واضح خارج الشعارات التي استمر في ترديدها بعد أن خلت من أي معنى. وهكذا وصل أوباما إلى البيت الأبيض وقد تراكمت على طاولة المكتب البيضوي الملفات الشائكة التي تغطي الساحة الدولية برمتها. وكان الرجل قد أطلق خلال حملته الإنتخابية الوعود بممارسة الدبلوماسية المنفتحة إلى أقصى الحدود واليد الممدودة إلى الخصوم والحوار الهادف إلى البحث عن المصالح المشتركة ونزع فتيل الأزمات القابلة للانفجار.

في سياق تنفيذ مثل هذه الوعود تقدم أوباما بالتهاني إلى «الجمهورية الإسلامية الإيرانية شعبًا وحكومة» في العشرين من آذار/مارس 2009 بمناسبة عيد النوروز، وعرض عليها استعادة العلاقات الدبلوماسية مقابل وقف برنامجها النووي. وفي براغ في الرابع من نيسان/أبريل ألقى خطابًا دافع فيه عن «عالم من دون أسلحة نووية»، وبعدها بشهرين، في الرابع من حزيران/يونيو في القاهرة، توجَّه إلى العالم الإسلامي داعيًا إلى علاقات

39- Ibid.

ثقة وتعاون جديدة. وفي أكرا في غانا قال في 11 تموز/يوليو «إن مستقبل إفريقيا في أيدي الأفارقة». وفي 23 أيلول/سبتمبر من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة دعا إلى عصر جديد من التعاون متعدد الأطراف. هذا عدا جولاته وزياراته الأوروبية والإفريقية والآسيوية والشرق – أوسطية وغيرها، الأمر الذي فاجأ محللين كثيرين كانوا يعتقدون بأنه سوف يركِّز جهوده على الأوضاع الأميركية الداخلية تاركًا الساحة الخارجية للوزيرة هيلاري كلينتون. لقد تأكَّد للجميع أنه مؤمن بأن تغيير صورة أميركا في الخارج عبر التوجه إليه بلهجة مختلفة وأسلوب جديد شرط أساسي لتأمين ظروف نجاح معالجة المعضلات الداخلية. فهل ينجح؟

أوباما «الآسيوي»

في خطاب ألقاه في 2009/11/14 في «سانتوري هول» في طوكيو دافع أوباما عن انخراط أميركي أعمق في آسيا وتقوية العلاقات التجارية مع هذه المنطقة: «أتمنى أن يدرك كل أميركي بأن لنا مصلحة في المستقبل في هذه المنطقة التي لما يحدث فيها أُثر مباشر على حياتنا في ديارنا. فهنا يجري القسم الأكبر من تجارتنا ومن هنا نشتري العدد الأكبر والأهم من سلعنا. وإلى هنا يمكننا أن نصدِّر منتجاتنا الخاصة فنخلق بذلك فرص العمل عندنا»[40]. وقد ذكرت الصحف الآسيوية أن أوباما ولد في هاواي وترعرع في إندونيسيا وهو قدَّم نفسه على أنه أول رئيس أميركي قادم من الباسيفيك. وعلى الصعيد الجيوبوليتيكي فقد أعلن ان «الالتزام الأميركي حيال أمن آسيا واليابان لا يتزعزع» على الرغم من الحربين اللتين تخوضهما بلاده في العراق وأفغانستان. وفي هذا الصدد فقد أعاد تأكيد ضرورة خلو العالم من الأسلحة النووية لكن في الانتظار ينبغي الإبقاء على قوة ردع نووي

40- New York Times, Nov. 14/2009.

«قوية وفعالة» من أجل حماية الحلفاء اليابانيين والكوريين الجنوبيين. كما دعا كوريا الشمالية إلى وضع حدٍّ لعزلتها الدولية عبر العودة إلى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي.

إهتمامات أوباما الآسيوية أشعرت بعض الأوروبيين بالقلق من أن تحل «الأولويات الترانسباسيفيكية» محل «الأولويات الترانساطلسية» في الفكر الاستراتيجي الأميركي. لكن ينبغي عدم إغفال أمر وهو أن أوباما قام بجولة أوروبية كبيرة بُعَيْدَ تسلمه السلطة وذلك في آذار/مارس 2009 ولو أن جولته الآسيوية التي دامت أسبوعًا كاملاً في كانون الأول/ديسمبر 2009 حملت الكثير من المعاني والرموز ومنها أن آسيا ستحتل مكانًا مميَّزًا في الأجندة الأميركية الجديدة.

كشفت الأزمة المالية التي تضرب الولايات المتحدة كم أنها أضحت مرتبطة بالصينيين الذين يحملون حوالى الألف مليار دولار من سندات الخزينة الأميركية. وأضحى فريق أوباما على وعي تام بأن المساحة الآسيوية ستضطلع بدور أساسي في المستقبل في علاقات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية في وقت ضعف فيه التأثير الأميركي لمصلحة قوى صاعدة مثل الصين والهند. وكذلك الجذور الآسيوية لأوباما تضطلع بدورٍ في ديناميته السياسية حيال هذه المنطقة كما يقول بن رودس أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الذي يضيف: «الفكرة الأساسية هي أن نبرهن أننا أمة تنتمي إلى الباسيفيك»، و«ينبغي إحياء التحالفات القديمة وإنشاء شراكات جديدة» مع دول مثل إندونيسيا. أوباما لا يريد أن تبقى بلاده مجرد مشاهد عن بعد للمشهد الآسيوي[41].

وعلى الرغم من المرور بكوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان فإن المقصد

41- Le Figaro, **"Obama investit la scène asiatique"**, 13/11/2009

الأساسي لجولة أوباما الآسيوية كان الصين، هذه القوة الاقتصادية العظمى الدولية الثانية بعد تراجع روسيا، والتي كان أوباما قد أعلن بصددها في 27 تموز/يوليو 2009: «العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ستحدِّد شكل القرن الحادي والعشرين الأمر الذي يجعل منها أهم علاقات ثنائية في العالم». وقد بدأ يروِّج مصطلح «G2» لتعريف العلاقة الأميركية – الصينية ما يرمز إلى نوع من الندِّية والمساواة في هذه العلاقة والتي يعبِّر عنها رودس بالقول: «ليس هناك من موضوع واحد أساسي يمكن أن ننجح فيه من دون الصينيين»، فالصين لا يمكن الاستغناء عنها في كل بحث تفاوضي مجدٍ حول ملفي كوريا الشمالية وإيران النوويين وحول الاحتباس المناخي على سبيل المثال»[42]. على الرغم من ذلك فالملفات الخلافية كثيرة ومعقَّدة، فالولايات المتحدة لا تنظر بعين الرضا إلى عجزها التجاري الذي يتفاقم عامًا بعد عام مع الصين، ولا إلى القوة العسكرية، ولاسيما البحرية، المتنامية لهذه الأخيرة، ونفوذها المتنامي هو الآخر على الساحة الدولية، ورفضها تحرير عملتها ورعايتها كوريا الشمالية وإيران والسودان، وعدم اهتمامها بحقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية. لكن أوباما يتجنَّب استفزازها بدليل رفضه استقبال الدالاي لاما الذي زار واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على الرغم من انتقادات المحافظين وبعض الديمقراطيين. وقد كرَّست «الايكونوميست» عددًا خاصًا في تشرين الأول/أكتوبر لهذا «الزوج الغريب» الصيني – الأميركي مؤكدة «أن الخطر يكمن في أن أميركا التي تشعر بالهلع حيال هذا الشريك الخصم الجديد قد تكون متشدِّدة في الملف الاقتصادي ومتراخية في شؤون حقوق الإنسان». لكن الصين تملك أوراقًا مهمة في وجه هكذا تشدُّد اقتصادي إن حصل، وقد عبَّر عنها حاكم المصرف المركزي الصيني بداية العام 2009 الذي دعا إلى استبدال الدولار كعملة

42- Ibid.

احتياط وتبادل دولية بأخرى جديدة يتفق عليها. ومن الواضح، في رأي هنري كيسنجر، أن الصينيين باتوا يرفضون هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي لكنهم لا يملكون بديلاً ويدركون أن الأمر لا يتعلق بهم وحدهم لكنهم يتمتَّعون بالصبر والأناة والقدرة على رفع التحدِّيات للمدى الطويل[43]. ويبدي كيسنجر قلقه من هزيمة الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان من دون انقطاع منذ الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي، ذلك أن من أولى قرارات الحكومة الجديدة كان وقف المساعدة العسكرية اليابانية للحرب الأميركية في أفغانستان، وإعادة التفكير في وضع القاعدة العسكرية الأميركية في أوكيناوا، ما يعني أن التبعية اليابانية حيال واشنطن باتت في طريقها إلى الزوال. والأخطر هو أن تتحوَّل هذه التبعية نحو الصين، القوة الآسيوية الأولى، والتي قد توافق طوكيو على أن تحل محل الولايات المتحدة في المنطقة[44].

العلاقة الجديدة مع روسيا

في خطاب تسلُّمه السلطة في 20 كانون الثاني/يناير 2009 أعلن أوباما أنه «مع أصدقاء قدامى وأعداء سابقين سوف نعمل من دون كلل من أجل خفض التهديد النووي». وقد سارع إلى تنفيذ هذا الوعد عندما اتفق مع موسكو، في بداية تموز/يوليو من العام نفسه، على بدء مفاوضات قبل انتهاء العام من أجل تخفيض عدد الرؤوس النووية في البلدين.

في الثاني من آذار/مارس 2009 نشرت نيويورك تايمز تقريرًا ذكرت فيه أن أوباما بعث قبل ثلاثة أسابيع «رسالة سرية» إلى الرئيس الروسي مدفيديف عرض فيها أن تتراجع واشنطن عن نشر نظامها الصاروخي في

43- Entretien avec Henry Kissinger, le Figaro,16/10/2009
44- Ibid.

شرق أوروبا، تشيكيا وبولونيا تحديدًا، إذا ساعدت روسيا في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية وطويلة المدى. بالطبع نفى أوباما مثل هذه الرسالة واصفا التقرير أنه «غير دقيق»، لكنه أضاف أن الحد من الطموحات النووية الإيرانية يقلل الحاجة إلى درع صاروخية[45].

سواء كان هذا الخبر صحيحًا أم لا فإن المراقب لا يسعه إلاَّ التساؤل عن السبب الذي حدا بالرئيس أوباما إلى إلغاء مشروع الدرع الصاروخي العزيز على إدارة بوش السابقة، وعن الموقف الروسي الذي تغيَّر حيال الملف النووي الإيراني بُعَيْدَ القرار الأميركي. هذا لا يعني أن الملف النووي الإيراني هو الزاوية الوحيدة التي ينبغي من خلالها النظر إلى العلاقة الأميركية – الروسية الجديدة. كثيرون، على غرار هنري كيسنجر، يعتقدون أن واشنطن أخطأت كثيرًا عندما تعاملت بفوقية وعجرفة مع قوة عظمى كروسيا عندما دخلت في أزمة عميقة غداة انتهاء الحرب الباردة[46]. فعلى الرغم من هذه الأزمة بقيت روسيا قوية أقله بفضل امتلاكها السلاح النووي ومقعد دائم في مجلس الأمن قبل أن يتمكَّن الرئيس بوتين، بمساعدة ظروف اقتصادية (إرتفاع سعر النفط والمواد الأولية) ودولية مستجدَّة من إعادة بلاده إلى الخارطة الدولية. ولم تتردَّد روسيا في اجتياح الأراضي الجورجية الحليفة لواشنطن ردًا على استفزازات الرئيس شاكاشفيلي للروس في أوسيتيا الجنوبية التي أعلنت استقلالها في ما بعد بدعم روسي كما فعلت أبخازيا. وكرد على إعلان بوش عزمه على نشر الدروع الواقية من الصواريخ البالستية في أوروبا الشرقية أعلنت موسكو عن عزمها نشر صواريخ اسكندر في كالينغراد. في نهاية عهد بوش وصلت العلاقة الروسية – الأميركية إلى حافة المواجهة الخطيرة المباشرة طورًا وعن طريق الحلفاء أطوارًا. كان لابد للرئيس أوباما

45- السفير 2009/3/5

46- Cf l'entretien sus-cité avec le Figaro

من العمل على تنفيذ وعده بتحسين هذه العلاقة وتحويلها إلى شراكة مفيدة للطرفين. من هنا دعوته إلى إحياء المفاوضات لتخفيض التسلح النووي وستارت–1 وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومبادرته إلى إلغاء مشروع الدروع المضادة للصواريخ ودعوته موسكو إلى تبوء مسؤولياتها الدولية والعمل مع حلف الأطلسي وواشنطن على نزع فتائل أزمات دولية (كوريا الشمالية، العراق، أفغانستان، الشرق الأوسط، إيران...). وفي البيت الأبيض في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2009 التقى الرئيس مدفديف الذي أعلن أنه سيوافق على إقرار عقوبات على إيران إذا استمرت في عدم التعاون مع جماعة الستة في المفاوضات المتعلقة بملفها النووي. وكان هذا الإعلان غير المسبوق والذي أتى بعد رفض موسكو إرسال بطاريات صواريخ «اس-300» الدفاعية الجوية إلى طهران دليلاً على نجاح التقارب الأميركي – الروسي.

لكن، من الجهة المقابلة، ما تزال هناك دلائل على أن هذا التقارب يتأخَّر في إعطاء ثماره المرجوة، ليس فحسب لأن الروس أعلنوا أن مفاعل بوشهر النووي الإيراني سيبدأ بالعمل في آذار/مارس 2010 ولكن أيضًا بسبب تعثُّر التوصُّل إلى اتفاق على الرغم من المفاوضات الطويلة والمضنية حول تجديد معاهدة ستارت1- التي وقَّعها العام 1991 الرئيسان بوش الأب وغورباتشيف والتي انتهت مفاعيلها. وكان الرئيسان أوباما ومدفيديف قد اتفقا في تموز/يوليو الماضي على خفض ترسانتهما النووية إلى ثلثي حجمهما الحالي تقريبًا وجاء إعلان أوباما إلغاء مشروع الدروع الصاروخية بمنزلة تشجيع لمفاوضات الحالية لكن الأمور تعقَّدت عندما طالبت موسكو بالبحث في تحديد القدرات الصاروخية التقليدية التي تتفوَّق فيها واشنطن على الروس. لقد بدا واضحًا أن موسكو تريد استغلال الاستعجال الأميركي في مجال منع

الانتشار النووي من أجل الحصول منها على مكاسب. ذلك أن أوباما يريد أن يحقِّق تقدمًا في هذا الملف الذي قدَّم فيه الوعود الكثيرة، لا سيما من على منبر الأمم المتحدة، والذي من خلاله يطمح إلى ممارسة المزيد من الضغوط على إيران[47].

الانسحاب من العراق

في 27 شباط/فبراير قال أوباما إن الجيش الأميركي سوف ينسحب من العراق عبر مراحل تدريجية تبدأ قبل نهاية آب/أغسطس2010 ليتم الانسحاب النهائي الأخير قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2011. لكن شيئًا لا يضمن استقرار العراق بعد هذا الانسحاب كما يعتقد كل المراقبين والسياسيين تقريبًا.

والحقيقة أن إدارة بوش هي التي وقَّعت اتفاق الانسحاب هذا مع الحكومة العراقية وبدأت بالعمل وفق ما أتى به تقرير بيكر – هاملتون الشهير وتأتي إدارة أوباما لتكمل في الطريق نفسه من دون إضافة شيء جديد. لكن يُسجَّل لباراك أوباما أنه كان من السياسيين الأميركيين القلائل الذين عارضوا جهارًا الحرب على العراق واستمر في معارضته في إبان الحرب وبعدها. واحتل الوعد بالانسحاب من العراق حيِّزًا رئيسًا في قائمة وعوده الانتخابية. ومن المؤكد أنه سيسير في هذا الوعد إلى نهاياته لكن من غير المؤكد أنه سوف يأبه كثيرًا للنتائج العراقية والإقليمية التي سوف يترتَّب عليها مثل هذا الانسحاب والذي سوف يستغله على الأرجح في حملته الانتخابية المقبلة للتجديد لولاية رئاسية ثانية.

47- Le Figaro, 4/12/2009, **"Russie et Etats-Unis buttent sur le désarmement"**.

العلاقة بين ضفتي الأطلسي

في 24 تموز/يوليو 2008 خلال حملته الانتخابية دعا أوباما من برلين إلى سقوط الجدران بين الحلفاء القدامى من كل من ضفتي الأطلسي. لكن منذ هذا الخطاب لم يلمع في سياسته الأوروبية الجديدة. ففي أوروبا يتمتع الرجل بشعبية كبيرة ولا يشعر بأنه بحاجة إلى فعل الكثير وبذل الجهود الاستثنائية. وعلى الأرجح أنه اكتفى بخطاب برلين وزياراته إلى العواصم الأوروبية قبيل وبعيد انتخابه والتي، في رأي هوبير فدرين، لا يعتبرها مشكلة كما أنه لا ينظر إليها كحل إلاَّ حين يتقدم زعماؤها باقتراحات ملفتة في أزمات مستعصية تتعلق بروسيا أو إيران أو الشرق الأوسط على سبيل المثال[48]. وحيال الرئيس ساركوزي المتحمس لعلاقة مميَّزة مع أوباما لا يبدي هذا الاخير مثل هذا الحماس، إذ في زيارته إلى فرنسا في حزيران/يونيو 2009 بمناسبة الذكرى السنوية لإنزال النورماندي الشهير لم يتكلَّم على العلاقة الفرنسية – الأميركية الجديدة كما يفعل ساركوزي على الدوام، ربما لأنه يؤمن أكثر بالتجمعات الإقليمية كما يعتقد المحلِّل الفرنسي فرانسوا دوربير[49].

الملف النووي الايراني

راوحت سياسة أوباما حيال بيونغ – يونغ بين الصلابة والدعوة إلى التفاوض والحوار، ويبدو أنها أثمرت. فبعد أن قامت هذه الأخيرة بإطلاق صواريخ بالستية تجريبية في نيسان/أبريل 2009، وبتجربة نووية بعد ذلك بشهر واحد، ردَّ مجلس الأمن الدولي بإقرار عقوبات جديدة ضدها بدفع من الولايات المتحدة. لكن كوريا الشمالية عادت وأعلنت عن جاهزيتها للعودة

48- Le Nouvel Observateur, 6/11/2009.
49- Ibid.

إلى طاولة المفاوضات بشأن برنامجها النووي. كان ذلك بعد أن قام الرئيس الأسبق كلينتون بزيارة ناجحة إليها.

لكن في الملف النووي الإيراني يبدو أن استراتيجية أوباما تتبع الخطوات الصغيرة المتعاقبة. فبعد خطاب 20 آذار/مارس بمناسبة رأس السنة الإيرانية الذي توجَّه فيه إلى الشعب الإيراني وقادته عارضًا فيه تجاوز عقود ثلاثة من الصراع[50] عادت المفاوضات مع إيران في الأول من تشرين الأول في جنيف بعد توقف دام سنة كاملة. وكانت النتيجة أن وافقت طهران على فتح مفاعلها الثاني لتخصيب اليورانيوم في قم، والذي كان سريًا، أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية الدولية. واستمرت المفاوضات إلى أن تم التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بأن تنقل طهران إلى روسيا وفرنسا قسمًا من اليورانيوم الذي قامت بتخصيبه كي يتم تحويله إلى وقود لمفاعل الأبحاث النووية في طهران والذي يحمل أهدافًا مدنية سلمية. لكن بعد عودة المفاوضين الإيرانيين إلى بلادهم أعلنت إيران عن عدم ثقتها بالفرنسيين وأنها تود أن تقوم عملية التبادل على الأراضي الإيرانية وليس في الخارج. وعلى وقع التهديدات المتبادلة والمناورات العسكرية أعلنت طهران عن عزمها بناء عشر مفاعلات جديدة لتخصيب اليورانيوم، وهدَّدت بخفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية. ويهدف الغربيون إلى وقف البرنامج النووي عند حدود عدم قدرة إيران من تحويله إلى المجال العسكري ولكن من دون إهانة الرئيس الإيراني الذي قد يبدو أمام رأيه العام وكأنه قد تراجع أمام الضغوط الدولية والداخلية. لكن طهران تسعى لانتزاع الاعتراف بحقها في الاستحواذ على الطاقة النووية وعلى نفوذ إقليمي في الوقت نفسه. وهي تدرك أن الظروف الدولية مؤاتية لانتزاع مثل هذه الحقوق وعلى قناعة أن لا مجال لمهاجمتها عسكريًا في ظل هذه الظروف. لكن إسرائيل

50- Ghassan El Ezzi, **"Le difficile dossier iranien d'Obama"**, Ouest-France, 16 avril 2009.

تمارس كل الضغوط الممكنة على الأميركيين بغية الإقرار بضرورة التدخل العسكري لإنهاء الملف النووي الإيراني، لكن الأميركيين ما يزالون على قناعة بأن العقوبات الاقتصادية القاسية عن طريق مجلس الأمن وبدعم من روسيا والصين قد تكون كافية في المرحلة الحاضرة لثني الإيرانيين عن عزمهم. وهكذا فإن المفاوضات تدور على وقع التهديدات قبل أن تتعثَّر لتعود بعد أشهر فتتعثَّر من جديد ويعود الحديث عن العقوبات وعن الضربة العسكرية فيحبس العالم أنفاسه نظرًا إلى النتائج غير المحسوبة لمثل هذه الضربة على السلم والاقتصاد الدوليين. إنها لعبة على شفير الهاوية وسباق مع الزمن بين الطرفين الإيراني من جهة والذي يملك أوراقا قوية والطرف الغربي المتمثل بالولايات المتحدة وحلفائها والذي يملك هو الآخر أوراقًا قوية لكن استخدامها ليس مضمون العواقب.

الحرب الأفغانية

كرَّر أوباما المرشَّح القول إن الحرب الحقيقية على الإرهاب تكمن في أفغانستان وليس العراق الذي وعد بالانسحاب منه، وكان ضد غزوه في الأصل. لكن بعد تسلُّمه السلطة تبيَّن أنه لم يكن يملك من إستراتيجية واضحة لأفغانستان ما دفعه للتردد في اتخاذ القرارات الواضحة. بعد وصوله إلى البيت الأبيض بيومين فقط أعلن أن لامناص من مواجهة قواعد تنظيمي القاعدة وطالبان على طول الحدود مع باكستان وأن» ما من سلام دائم إلاَّ من خلال توسيعنا الفرص المتاحة أمام شعبي أفغانستان وباكستان». وفي 27 آذار/مارس أعلن عن إرسال تعزيزات إلى أفغانستان تمثَّلت بواحد وعشرين ألف عسكري إضافي في وقت كانت قيادة الأركان الأميركية تطالب بأربعين ألف عسكري إضافي للقضاء على طالبان التي تعزَّزت قوتها هناك. والنتيجة أن طالبان استمرت في توسيع سيطرتها على الأرض

وإيقاع الخسائر بقوات حلف الأطلسي إلى درجة أنها باتت تسيطر على إحدى عشرة ولاية من ولايات أفغانستان الأربع وثلاثين. لكن أوباما وفى بوعوده إلى حد كبير فركَّز جهوده في الحرب على أفغانستان بعد أن كانت منصبة على العراق في عهد سلفه بوش، وأرسل المزيد من الجنود وزاد من الموازنة العسكرية المخصَّصة لأفغانستان، لكن من دون نتيجة، وربما يكون السبب في أن حلفاءه لم يتجاوبوا معه برفع حصتهم من المشاركة بالجنود والعتاد والميزانيات. ويقدِّم أوباما مقاربة إقليمية للمشكلة الأفغانية عبر مشاركة باكستان والهند وقوى أخرى. لكن هذه المقاربة، في رأي أستاذ علم السياسة الفرنسي بارتيليمي كورمون، تحمل مخاطر «فتنمة» الصراع بعد تحويله إلى مشكلة إقليمية، ذلك أن أوباما لا يمتلك أي شعبية في باكستان التي تخوض حكومتها مخاطر داخلية جمَّة بتحالفها مع واشنطن[51]. وقد بدأت طالبان الباكستانية تتحرَّك ضدها كما يفعل العديد من الحركات الإسلامية بعد هدنة طويلة امتدت طوال حكم الرئيس السابق برويز مشرف. ويقول أوبير فدرين إن أوباما لم يقدر الخطر الأفغاني التقدير الملائم، وأهداف الحرب ليست واضحة تمامًا هناك عدا أن التنسيق العسكري بين الحلفاء الأطلسيين هناك ما يزال غير مرضٍ ما فيه الكفاية[52].

بعد تردُّد وتفكير طويلين أعلن أوباما أمام الأكاديمية العسكرية في وست بوينت في بداية كانون الأول/ديسمبر 2009 استراتيجيته الجديدة في أفغانستان والتي قضت بإرسال تعزيزات إلى هناك قوامها ثلاثون ألف جندي إضافي سيصلون تباعًا حتى أيار/مايو 2009 ما يرفع عدد العسكريين الأميركيين هناك إلى ماية ألف. لكنه في الوقت نفسه وعد ببدء الانسحاب من أفغانستان بعد ثمانية عشر شهرًا وإتمامه أي في تموز/يوليو 2011

51- Le Nouvel Observateur, 6/11/2009
52- Ibid.

(قبل أن يذهب وزير دفاعه غيتس إلى كابول، في 7 كانون الأول/ديسمبر، ليطمئن كرزاي أن هذا الانسحاب لن يتم بطريقة فجائية غير منسقة بل قد يمتد لثلاث أو أربع سنوات بحسب الظروف). لقد أراد أوباما بذلك إرضاء الجنرال ستانلي ماكريستال الذي كان يلح في طلب التعزيزات وقطع الطريق على انتقادات الجمهوريين له بالضعف والتردُّد، وفي الوقت نفسه طمأنة الرأي العام الأميركي الذي لم يعد يؤيد الحرب واليساريين من الديمقراطيين الخائفين على ضياع أولوية الإصلاحات الداخلية الملحَّة بالقول: «لن نبقى في أفغانستان على الدوام (...) والأمة التي أسعى إلى بنائها هي أمتنا نحن»[53].

وطلب من الحلفاء الأوروبيين إرسال حوالى عشرة آلاف عسكري إضافي. لكن ما عدا غوردون براون الذي وافق بعد تردُّد على إرسال خمسماية جندي إضافي فقد رفض الفرنسيون والألمان بذريعة أنهم يفضِّلون «أفغنة» الصراع بمعنى تولِّي الجيش الأفغاني العمليات الأمنية بمساعدة لوجستية وتدريبية واستشارية ومعلوماتية وغيرها من الحلفاء. إلاَّ أنَّ أمين عام حلف الأطلسي راسموسن وعد بإرسال سبعة آلاف عسكري في غضون الأشهر الستة المقبلة.

وبذلك يكون أوباما قد أمسك بالعصا من نصفها أي أنه أعلن الانخراط في الصراع ولكن في الوقت نفسه حدَّد تاريخًا لنهاية هذا الانخراط. لكن الصعوبة التي سيواجهها تكمن في كيفية إدارة التناقض بين الرسالتين اللتين وجَّههما في إعلان استراتيجيته. الرسالة الموجهة للشعب الأميركي: «أطمئنكم بأننا لن نبقى هناك على الدوام» والأخرى الموجَّهة للحلفاء لا سيما الأفغان منهم: «لن أتخلى عنكم مطلقًا». إلاَّ إذا كان يملك قناعة راسخة بأن الجنود الإضافيين سوف يحسموا الحرب في أشهر قليلة قبل أن يعودوا

53- The Washington Post, dec 2,2009.

ظافرين إلى البيت. وهذه القناعة فيها من السذاجة الكثير ليس لأن الناطق باسم طالبان قاري يوسف أحمدي أعلن بأن ما ستعزِّزه التعزيزات الأميركية هو المقاومة[54]، بل لأن التاريخ يعلمنا أن المزيد من الجنود لم يشكِّل يومًا رادعًا للمتمرِّدين والمقاومين. هناك من المراقبين من يتوقَّع حربًا تمتد لعشر سنوات قبل التمكُّن من القضاء على طالبان والقاعدة. وما تاريخ تموز/يوليو 2011 لبدء الانسحاب إلاَّ تسوية ما بين «واقعيي» البنتاغون واليسار القلق على الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية.

إلى الخائفين من «الفتنمة» أكد أوباما أن المقارنة لا تستوي لأن هناك 43 بلدًا يشترك في الحرب الأفغانية في حين كانت أميركا وحدها في فيتنام وأنها تعرَّضت للهجوم من أفغانستان وهي تدافع عن نفسها ليس إلاَّ، وبالتالي فإنَّ الأمن القومي الأميركي نفسه في الميزان، ذلك أنه في اللحظة التي يلقي فيها خطابه هناك من يخطِّط لعمليات مشابهة لما جرى في 11 أيلول/سبتمبر 2001 كما قال قبل أن يشدِّد على أهمية الدور الباكستاني في الحرب على طالبان والقاعدة واعدًا الباكستانيين بالمزيد من الشراكة والتعاون حتى بعد أن تنتهي هذه الحرب.

لكن طالما أن أوباما قام بهذه المقارنة التاريخية ينبغي التذكير أنه في بداية سبعينيات القرن الماضي، في غمرة حرب فيتنام، قرَّر الرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومي كيسنجر الخروج «من فوق» عبر توسيع النزاع إلى كمبوديا وتدعيم الوجود العسكري الأميركي في فيتنام. والعام 1973 خرجت واشنطن من فوق لكن سايغون عاصمة فيتنام الجنوبية سقطت في أيدي الشماليين. فماذا يعني الخروج من فوق من أفغانستان اليوم؟ هل يستطيع نظام كرزاي الذي وصل إلى الحكم بطريقة فيها الكثير من الالتباس وعلى خلفية هذا الفساد والتردي أن يقنع الشعب الأفغاني بالوقوف خلفه

54- A. F. P., Reuters, 3/12/2009.

بعد خروج الأميركيين، أم أنه سيسقط كما سقطت سايغون؟ لقد أعلن أوباما أنه من الآن وصاعدًا لن يكون هناك «شيكات على بياض» للحكم الأفغاني الذي يدرك الأميركيون قبل غيرهم حجم فساده وضعف تأييد الشعب له، لكنهم لا يملكون سياسة واضحة توصل إلى «حكم رشيد» هناك.

في المحصلة لا يسع المراقب للموضوع الأفغاني إلاَّ أن يلاحظ أنَّ أوباما، على الرغم من محاولته الوقوف في الوسط وتدوير الزوايا، قد اخفق في الابتعاد عن سياسة سلفه بوش. وقد علَّق الجنرال فكتور برماكوف الذي كان قائدًا للقوات السوفياتية التي احتلت أفغانستان على الإستراتيجية الأميركية الجديدة بالقول: «أرى أمرًا واحدًا هو أن الرئيس الأميركي سيذهب كثيرًا إلى المطار لإلقاء نظرة الوداع على نعوش الجنود الذين سيقتلون في أفغانستان... هذه حرب لايمكن كسبها»[55].

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

إحتلَّ الصراع العربي – الإسرائيلي حيِّزًا مهمًا من وعود أوباما الانتخابية، وكان لا بد له من أن يتبع القاعدة التي باتت تقليدًا راسخًا في الولايات المتحدة لكل من يود الفوز في الاقتراع العام سواء لدخول البيت الأبيض أو الكونغرس أو حتى المجالس البلدية: كيل المدائح لإسرائيل، والتزام تأييدها وحمايتها ومساعدتها. في هذا المجال لم يقصر أوباما مطلقًا بل أنه حشد في خطاباته، لا سيما أمام «الإيباك» في الرابع من حزيران/يونيو 2008، قدرات بلاغية لم يبلغها أي مرشح أو رئيس سابق في مجال الوعد باحتضان «الدولة اليهودية» ورعايتها وتاييدها.

بعد يومين فقط على دخوله البيت الأبيض كرر أوباما الوعد بـ «العمل بحيوية ونشاط لمصلحة سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين» مؤكدًا إيمانه

55- سميح صعب، «**نصيحة جنرال سوفياتي**»، النهار، السبت في 2009/12/5

بالحل القائم على دولتين. وكان أول زعيم يتصل به هو محمود عباس. وبعد أسابيع قليلة عيَّن جورج ميتشل مبعوثًا خاصًا له للشرق الأوسط. وكان هذا السناتور اللبناني الأصل قد كشف عن مواهب دبلوماسية في غير نزاع دولي، وله يعود الفضل في صياغة اتفاق سترمونت العام 1997 الذي أنهى الحرب الأهلية الأيرلندية بعد أن نجح في التوصل إلى اتفاق دايتون العام 1995 الذي وضع حدًا للحرب في البوسنة–الهرسك.

لكن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن أن تعود وتتقدم في ظل الاستمرار في بناء المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية المحتلة وتحديدًا الضفة الغربية والقدس الشرقية أقله بموجب خارطة الطريق التي تشرف الرباعية (الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، روسيا وأوروبا) على تنفيذها. من هنا مطالبة واشنطن حكومة نتنياهو بوقف الاستيطان أو على الأقل تجميده لفترة معينة اقلُّها سنة. لكن أوباما في مواجهة التعنُّت الإسرائيلي اتجه صوب الفلسطينيين لمطالبتهم بولوج المفاوضات قبل تجميد الاستيطان، الأمر الذي رفضه هؤلاء، فما كان منه إلاَّ التوجه إلى الدول العربية الصديقة علَّها تساعده على إقناع الفلسطينيين فلم يلاقِ تجاوبًا حتى من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن الذين اعتبروا أَن الخطر الحقيقي على السلام في المنطقة هو السياسات الإسرائيلية وليس إيران. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009 وافقت هيلاري كلينتون بعد اجتماعها بنتنياهو في القدس على مبادرة هذا الأخير، بالموافقة على التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان من الضفة الغربية وليس القدس لمدة عشرة أشهر، معتبرة إياها (أي المبادرة) أنها «غير مسبوقة». وقد ووجهت كلينتون بعاصفة من الاحتجاجات الفلسطينية والعربية على موقفها هذا. أما محمود عباس فقد أعلن عن نيته عدم الترشح للانتخابات التي ستجري مطلع 2010 وبالتالي انسحابه من الحياة السياسية بسبب فقدانه الأمل من

النوايا الإسرائيلية ومن الإرادة الأميركية الحقيقية لجهة تحقيق سلام عادل ودائم.

وبسبب العجز عن دفع الأمور إلى الأمام على الرغم من جولات ميتشل المكوكية أصر الرئيس أوباما على تحقيق إنجاز ولو صوري عندما جمع الرئيسين عباس ونتنياهو في حضوره على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك في نهاية أيلول، لكن من دون أن يتم الإعلان عن العودة إلى المفاوضات المتوقفة منذ أكثر من عام. ويقول فدرين إن أوباما ارتكب خطأ كبيرًا عندما فرض وقفًا إسرائيليًا للاستيطان قبل الشروع في المفاوضات من دون أن يكون قادرًا على إلزام إسرائيل هذا الوقف، الأمر الذي كان من شأنه أن يشجِّع المتطرِّفين الإسرائيليين ويصيب الفلسطينيين باليأس بعد أن شعروا بالحماسة لدى انتخاب أوباما. وهذا سوف يصعب تجاوزه إلاَّ من خلال مقاربة جديدة للصراع على أوباما أن يحضرها بصورة أفضل[56].

إذا لم ينجح أوباما في حل هذا الصراع فسيفقد الكثير من صدقيته ليس فحسب لدى دول وحكومات العالمين الإسلامي والعربي ولكن أيضًا في العالم أجمع. وهو لن ينجح من دون الضغط على إسرائيل وإذا فعل فسيعطي الفرصة للجمهوريين ولـ «ايباك» كي يشنُّوا عليه هجومًا منسقًا في غير ملف معقَّد في الساحتين الداخلية والخارجية. لذلك فهو يحتاج إلى مساعدة قوى دولية وإقليمية أخرى للضغط على إسرائيل. وفي هذا المجال فعلى الدول العربية أن تستخدم ما تملكه من أوراق ضغط وأن تعلم أن أوباما، كما غيره، لن يكون أكثر حماسة لقضية يشعر الجميع بأن أصحابها قد تخلّوا عنها أو يكادون.

56- Le Nouvel Observateur, 6/11/2009.

III – نهاية الأحادية

يقول روبرت كيغن، وهو من المحافظين الجدد الذين حملوا الحلم بتغيير العالم على طريقتهم،إن التاريخ قد عاد القهقرى أي كما كان عليه على الدوام وانتهت الأحلام[57]، أحلامهم. ويشرح كيف أن القوى العالمية الجديدة الآخذة بالبزوغ ترسم شكلاً جديدًا لخارطة القوى الدولية، وخطوط تماس جديَّة بين القوى المتصارعة. فروسيا تخلَّصت من رواسب التسعينيات من القرن الماضي وعادت قوة عظمى يحسب لها الحساب، واليابان يزيد إنفاقها العسكري (40 مليار دولار سنويًا) وقادر على التحول إلى قوة نووية في أشهر معدودة، كذا هي حال إيران الطامحة إلى دور إقليمي، والهند الصاعدة بسرعة عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا. أما عن الصين وإن كانت لا تبدي رغبة اليوم في الاضطلاع بدور عالمي في مستوى قوتها الاقتصادية إلاَّ أنها لن تستطيع طويلاً أن تهرب من الحتمية التاريخية والتي تقول إن قدر القوى الاقتصادية العظمى أن تنمِّي قدراتها العسكرية وتبحث لنفسها عن دور دولي مرموق، الأمر الذي سيجعل من الصين منافسًا استراتيجيًا جديًا للولايات المتحدة. وهذه الأخيرة لن تقبل طوعًا بالتخلي عن مركز القوة الأعظم الذي تحتله اليوم. وبالتالي فإنها ستبقى القوى العظمى لكن في مواجهة قوة عظمى لن تقبل بالهيمنة الأميركية وتشترك بالرغبة في نظام دولي قائم على التعددية.

هذا الكلام هو لأحد عتاة المحافظين الجدد الذي توقع قبل سنوات قليلة في عز صعود هؤلاء وانتصارهم في أفغانستان والعراق أن لا تنتهي الحرب الأميركية على الإرهاب إلاَّ... على أبواب سور الصين العظيم حيث ستتمكن الولايات المتحدة في نهاية المطاف من القضاء على آخر نظام توتاليتاري

57- Robert Kegan, **"The Return of History and the End of Dreams"**, Alfred A. Knopf, New York, 2008

تمهيدًا لإحلال الديمقراطية الليبرالية في العالم أجمع.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 نشر المجلس القومي للاستخبارات، وهو أحد فروع «سي. أي. أيه» تقريرًا من ضمن سلسلة تصورات مستقبلية تحت عنوان «نزعات عالمية 2025[58]» يقول إن الهيمنة الأميركية على العالم تنزع إلى الاختفاء تدريجًا في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة، توازيًا مع صعود قوى دولية جديدة لا سيما الصين والهند. يسلِّط التقرير الضوء على البيئة الإستراتيجية في المستقبل ليخلص إلى أنه وإن كان صحيحًا أن الولايات المتحدة ستبقى اللاعب الأقوى العام 2025 إلاَّ أن القوة النسبية – حتى في المجال العسكري – سوف تتضاءل وتغدو وسائل فعل الولايات المتحدة محدودة للغاية.

بعد عام واحد على هذا التقرير يمكن القول إن الأمور تغيَّرت وإن توقعاته ينبغي أن تعود مرة أخرى للتكيُّف مع الحقائق التي تتغيَّر بسرعة البرق. فالتقرير وإن نشر بعد هبوب العاصفة المالية إلاَّ أنه صيغ قبل أن تصل هذه العاصفة إلى أوجها. وهو إن يقول بأن انحطاط القوة الأميركية سيكون تدرجًا وعلى مساحة الخمسة عشر عامًا المقبلة، إلاَّ أنَّ الأزمة المالية والحوادث التي رافقتها تفرض إعادة نظر بروزنامة التقرير. فالخسائر الهائلة التي تكبَّدها الاقتصاد الأميركي في السنة الفائتة والإقلاع المفاجئ والسريع للاقتصاد الصيني بعد العاصفة يعنيان بأننا بتنا في العام 2025 قبل أن نصل إليه. لذلك يمكن القول إن توقعات التقرير تحقَّقت بالفعل اليوم وقبل أن نصل إلى العام المذكور، ذلك أن البرازيل والهند والصين وروسيا (BRIC) باتت تضطلع اليوم بدور أساسي في الاقتصاد العالمي، ثم أن الموقع العالمي المهيمن للولايات المتحدة بمساعدة القوى الصناعية الغربية (جماعة السبعة) ضعف إلى حد كبير جدًا. والدول التي كانت إلى الأمس القريب

58- National Intelligence Council (NIC), **"Global Trends 2025"**, November 2008.

تطلب النصح من واشنطن أو تسير خلفها في المسائل الدولية الكبرى باتت تتجاهلها اليوم وعلى العكس تعمل على تطوير شبكات سياسية خاصة بها. ولم تعد واشنطن قادرة على إرسال جيوشها إلى الخارج كما كانت تفعل منذ سنوات قليلة في حين أن القوى المنافسة لها تطور بشكل متسارع قدراتها العسكرية، ويلجأ اللاعبون غير الدوليين إلى تكتيكات «غير متساوقة» في مواجهة القوة العسكرية التقليدية الأميركية (في العراق وأفغانستان على سبيل المثال).

وستعرض المحلل السياسي الأميركي ميكائيل كلير[59] ست حوادث تثبت أننا بتنا في العام 2025 الذي يتوقَّع التقرير أن يشكل نهاية الهيمنة الأميركية:

- خلال القمة الاقتصادية العالمية في بيترسبورغ، في 24 و25 أيلول/ سبتمبر 2009، وافق زعماء قمة جماعة الثمانية G8 على تحويل مسؤولية مراقبة الاقتصاد العالمي إلى جماعة أوسع وأكثر انفتاحا: جماعة العشرين G20 التي تضم الصين والهند والبرازيل وتركيا وعددًا آخر من الدول النامية. على الرغم من أنه من المشكوك فيه أن تتمكَّن هذه الجماعة من ممارسة زعامة فاعلة على المستوى الدولي إلا أن مجرد تشكيلها يعني بدء انتقال القوة الاقتصادية في العالم من الغرب إلى الشرق والجنوب أو على الأقل الاعتراف بالتراجع الواضح للهيمنة الاقتصادية الأميركية على العالم.
- عدد من منافسي الولايات المتحدة،تحديدًا جماعة BRIC، طالب بدراسة إمكان إيجاد عملة تبادلات دولية تحل محل الدولار، وهناك من بدأ باستخدام اليورو وسلة عملات في تبادلاتهم التجارية (البريك

59- Michael T. Klare, **"Le declin précipité de l'hégémonie américaine",** www. michelcollon. infi, jeudi 5/11/2009 15:14

BRIC واليابان والدول المصدرة للنفط في الخليج). إذا اتسعت دائرة هذا القرار في العالم فإن انهيار الدولار سوف يزداد تسارعًا عما هو عليه ومعه النفوذ الأميركي على الشؤون الاقتصادية العالمية. فاستخدام الدولار عالميًا يعطي ميزة للأميركيين الذين يستطيعون بكل بساطة صك المزيد من الأوراق النقدية الخضراء لمواجهة التزاماتهم الدولية في حين أن الدول الأخرى تضطر إلى تحويل عملاتها إلى الدولار وتحمل كلفة ذلك. وتضم البريك، التي لم تتحوَّل بعد إلى جماعة رسمية على غرار جماعة السبعة 43، في المائة من سكان العالم وحوالى ثلث ناتجه الإجمالي الداخلي أي ما يعادل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معًا.

- على الرغم من كل ما أبداه الرئيس أوباما من تقارب مع روسيا وتفهم لمصالحها، وعلى الرغم من إلغائه مشروع الدروع الواقية من الصواريخ فإنه لم يحصل منها بالسهولة التي كانت متوقعة منطقيًا على التعاون الكامل في الضغط على إيران. يبدو أن روسيا باتت مقتنعة بأفول الهيمنة الأميركية، وتسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب في تعاطيها مع واشنطن.
- في الموضوع نفسه فإن الصين توثق تعاونها مع طهران في المجالات كافة على الرغم من الحملة الأميركية على هذه الأخيرة.
- محاولات الولايات المتحدة للحصول على دعم لمجهودها الحربي في أفغانستان يقابل بالفتور حتى من أقرب الحلفاء في حلف الأطلسي. فبريطانيا وهي الحليف الأقرب وافقت،على لسان غوردون براون في 14 تشرين الأول/أكتوبر، على إرسال خمسماية عسكري إضافي فقط لا غير لدعم كتيبتها في أفغانستان ولكن شريطة أن تفعل الدول

الأوروبية المثل وهو أمر كان براون يعرف مسبقًا انه غير مؤكد على الإطلاق.

- على المستوى الرمزي فقد تم تجاهل شيكاغو من قبل اللجنة الأولمبية الدولية وتم اختيار ريو دو جنيرو للألعاب الأولمبية لصيف العام 2016 وذلك على الرغم من أن الرئيس أوباما ذهب بنفسه إلى كوبنهاغن ليضغط على اللجنة الأولمبية. وقد فوجىء الجميع ليس فقط لأنه لم يتم اختيار شيكاغو بل لأنها أزيحت منذ الدورة الأولى للاقتراع. وقد أعلن الرئيس البرازيلي لويس لولا دو سلفيا تعليقًا على فوز بلاده: «لقد انتقلت البرازيل من مركز الدولة القابعة في الصف العالمي الثاني إلى الصف الأول واليوم بدأنا نحظى بالاحترام الذي نستحقه». في الاقتراع الأولمبي تم التعامل مع الولايات المتحدة كبلد عادي وليس كالقوة الدولية الأعظم، وهذا بحد ذاته يعني أننا دخلنا في حقبة جديدة، في رأي مايكل كلير.

ويقول هذا الأخير إن لتحول الولايات المتحدة إلى بلد عادي حسنات كثيرة على الرغم من أن ذلك يزعج الكثير من الأميركيين الذين اعتادوا على مركز القوة الأعظم. فلا احد ينتظر من كندا أو فرنسا أو ايطاليا مثلا أن ترسل أربعين ألف جندي إلى أفغانستان لينضموا إلى السبعين ألفا الموجودين هناك وإلى 120 ألفًا يحتلون العراق. ولا أحد يتوقَّع من هذه الدول أن تخصص حوالى الألف مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لديها لتمويل حربي العراق وأفغانستان[60].

في رأي جيفري دو ساش مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا أصبح الرأي العام الأميركي معارضًا على نحو متزايد لتحمل ضرائب أعلى، وعلى

60- Ibid.

الرغم من ذلك فإن مستوى اتجاه الضرائب (التي يبلغ مجموعها حوالى 18% من الدخل الوطني) لا يكفي لتغطية تكاليف الوظائف الأساسية للحكومة. ونتيجة لذلك فشلت حكومة الولايات المتحدة في توفير الخدمات العامة الكافية، مثل البنية الأساسية الحديثة والطاقة المتجدِّدة اللازمة لمكافحة تغير المناخ، والمدارس اللائقة، وتمويل الرعاية الصحية. لقد أدت المقاومة القوية لفرض ضرائب أعلى، إلى جانب قائمة متنامية من الاحتياجات الملحة غير المشبعة، إلى حالة القصور المزمن في الأداء التي أصابت حكومة الولايات المتحدة فضلاً عن المستوى المتزايد الخطورة من العجز في الموازنة والدين الحكومي. ففي هذا العام ستسجل الموازنة عجزًا قياسيًا يبلغ 10% من الناتج الوطني الإجمالي، وهذه النسبة أعلى كثيرًا من نظيراتها في البلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع[61].

يبدو أوباما عاجزًا عن الخروج من المأزق المالي. ففي انتخابات العام 2008 كان قد وعد بعدم زيادة الضرائب على أي أسرة يقل دخلها عن 250 ألف دولار أميركي سنويًا. هذا التعهد يحول دون فرض سياسات معقولة. وقد تتفاقم العوامل المسببة للشلل في السنوات المقبلة. فقد يستمر العجز في الموازنة في منع أي تصرف معقول في التعامل مع الاحتياجات الملحة. فضلاً عن ذلك فإن رغبة الجمهوريين في إلحاق الهزيمة بالديمقراطيين قد تقودهم إلى استخدام كل مناورة ممكنة لعرقلة التصويت وإبطاء الإصلاحات التشريعية[62].

لابد أن تنسحب الولايات المتحدة من العراق وأفغانستان حتى تتمكَّن من توفير 150 مليار دولار سنويًا وتخصيصها لأغراض أخرى والحد من التوترات الناجمة عن الاحتلال العسكري. وسوف يكون لزامًا عليها أن تزيد

61- 22/11/2009 جيفري دو ساش، «**أوباما مقيدًا**»، جريدة الخليج الإماراتية.
62- المرجع نفسه.

الضرائب حتى تتمكن من تغطية تكاليف حوافز الإنفاق الجديدة، وبخاصة في مجالات الطاقة المتجددة، وتغير المناخ، والتعليم، وإغاثة الفقراء[63].

في هذه الظروف المالية الصعبة كان مستغربًا أن يبادر أوباما في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009 إلى التوقيع على الميزانية الدفاعية للعام 2010 والتي بلغت 680 مليار دولار (في مقابل 651 مليار العام 2009 و280 مليار العام 2000) على الرغم من أنها لا تشمل تكاليف عديدة ذات علاقة بالحربين القائمتين في أفغانستان والعراق، وهي ليست فحسب الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة والعالم، ولكنها كذلك أعلى من مجموع الميزانيات العسكرية لدول العالم مجتمعة[64].والمفارقة أن هذه الميزانية الفلكية لم تلاق الاعتراضات التي لاقاها برنامج الإصلاح الصحي، من جانب الكونغرس والحزب الجمهوري وعدد من النقابات والجماعات الضاغطة والإعلام وغيرهم، على الرغم من أن تكلفته لا تتعدى حتى الإنفاق العسكري الذي يفيض على الميزانية الموضوعة والذي بلغ 296 مليار دولار العام 2008، كما لاحظ الرئيس أوباما[65]. هذا الإنفاق العسكري المتزايد، على الرغم من خطورة الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية يعطي صورة عن كيفية إدارة الاقتصاد الأميركي، وعن قدرة جماعات المصالح الصناعية – العسكرية على الضغط داخل الإدارة الديمقراطية كما كانت عليه في إبان الإدارة الجمهورية السابقة.

هذا الوضع هو نفسه الذي حدا ببول كينيدي إلى وضع نظريته الشهيرة حول انحطاط أو أفول القوى العظمى والتي قام بتطبيقها على الولايات المتحدة التي لم تعد، في رأيه، قادرة على الموازنة ما بين طموحاتها الإمبراطورية

63- المرجع نفسه.

64- Sara Flounders, **"Le budget du Pentagone: le plus élévé de tous les temps et en augmentation constante"**, www. michelcollon. info, lundi 16/11/2009 13:01.

65- Cf. www. whitehouse. gov, 28/10/2009.

وقدراتها العسكرية من جهة ورغبة المواطن الأميركي بالمساهمة في تحمل أعباء مثل هذه الطموحات عبر دفع الضرائب وقدرة الاقتصاد على التحمل من الجهة الأخرى.

خاتمة: «رئيس الحرب» يمنح جائزة نوبل للسلام

عندما وصل أوباما إلى البيت الأبيض كانت شعبيته قد وصلت إلى نسبة 88 في المائة في أوروبا (مقارنة بـ 11 في المائة لجورج بوش)، و70 في المائة في بلاده. لكن بعد أقل من عام على ممارسته السلطة تدنَّت هذه الشعبية إلى 49 في المائة بحسب استطلاعات الرأي التي أجراها معهد غالوب و48 في المائة بحسب جامعة كوينيبياك[66] على الرغم من أنها ما تزال قريبة من الثمانين في المائة في أوروبا. أكثر من ذلك فقد خسر حزبه انتخابات حاكمية ولايتي بنسلفانيا وفرجينيا لمصلحة الحزب الجمهوري، وهذا يشكل إنذارًا جديًا له، ناهيك عن الكلام الذي أضحى رائجًا على لسان بعض الصحافيين والسياسيين والمحللين عن «إخفاقه» و«تردده» و«ضعفه» و«خيبة الأمل» وغيره.

لكن الإنصاف يقتضي أن لا ننسى بأن الرجل لما يكمل بعد سنته الأولى في الحكم وقد ورث عن أسلافه كمًّا هائلا من المعضلات في كل المجالات الداخلية والخارجية. وإذا كان من المبكر الحكم على النتائج، إذ لا نتائج تذكر خارج الأقوال والخطابات وإعلانات النوايا، فيمكن على الأقل رصد التوجهات وتعيين الاتجاهات في سلوك الإدارة الأوبامية وما إذا كانت بصدد إحداث قطيعة فعلية مع ممارسات الإدارة السابقة على الأقل.

من المؤكد أن أوباما يريد فعلاً إحداث هذه القطيعة ليس فحسب لأنه يأتي من ثقافة وقناعات فكرية مختلفة ولكن أيضًا لأن الولايات المتحدة أضحت

66- Le Monde 21/11/2009, **"La cote de popularité de Barak Obama sous les 50%"**.

عاجزة بالفعل عن تحمُّل نفقات إخفاقات جديدة تضاف إلى الإخفاقات المتراكمة منذ عقود طويلة. لكن الرئيس الأميركي ليس وحده من يصنع السياسات، فعملية صنع القرار يدخل فيها فاعلون اقتصاديون وسياسيون من كل الأطياف والأنواع ولوبيات الضغط والمصالح والشركات والمخابرات والكونغرس وغيرها. أضف إلى ذلك ان العالم كله ينتظر من الدولة الأعظم ما لا ينتظره من كل القوى الأخرى العظمى منها و«العادية» لا سيما بعد كل هذه الفوضى الدولية التي تسبب بها المحافظون الجدد. المسؤوليات جسيمة والإمكانات ضئيلة ويقتضي ذلك كله الكثير من الحذر والتأني في اتخاذ القرار. من هنا إصرار أوباما دومًا على الإمساك بالعصا من الوسط وتدوير الزوايا، وهذا واضح في كل الملفات المذكورة أعلاه والتي لا تبدو فيها القطيعة مع السياسات السابقة واضحة إلى هذا الحد في الأفعال والقرارات فيأتي الخطاب ليركز كثيرًا على هذه القطيعة وكأنه يعوض عن ضعفها ورخاوتها. على سبيل المثال، هناك استمرارية في الموضوعين الأفغاني والعراقي (تعزيزات عسكرية ووعد بالانسحاب) وحيال كوريا الشمالية (ضغوط دبلوماسية ومفاوضات) وسوريا، وفي العلاقة مع الحلفاء ومع الصين وأميركا اللاتينية واليابان.

في الملف البيئي هناك قطيعة واضحة فالرئيس بوش لم يكن يؤمن أصلاً بكل مقولات العلماء المتعلقة بالاحتباس المناخي والانبعاثات الغازية، كذا في مسألة الضمان الصحي للأميركيين الفقراء. بالنسبة إلى غوانتانامو وحقوق السجناء والتعذيب وغيره هناك أيضًا قطيعة لكن الكونغرس والاستخبارات نجحا في الحيلولة دون اندفاعة الرئيس المفرطة في هذا المجال فجاء الحل وسطًا. أما في الملف الإيراني فيبدو أوباما وكأنه يتسوَّل مساعدة الآخرين للضغط على إيران التي يبدو عاجزًا عن إجبارها على الانصياع أو التعاون فيضطر إلى الحوار طورًا مع التلويح بالعقوبات وتكرار الكلام على أن كل

الخيارات ممكنة كما كان عليه بوش تمامًا. يبقى الملف الأكثر تعقيدا، وهو التسوية السلمية في الشرق الأوسط، فإذا كان ثمة فرق جوهري بين بوش وأوباما يكمن في إرادة هذا الأخير وسعيه إلى إيجاد تسوية سلمية نهائية له بعد طول إهمال، فإن السنة الأولى من حكمه تبيِّن إلى أي مدى يبدو عاجزًا عن استثمار أوراقه في وجه زعيم الليكود المدعوم من «إيباك» التي ألقى أمامها أوباما ذات مرة خلال حملته الانتخابية خطابًا بدا فيه أكثر صهيونية من زعماء هذه المنظمة نفسها.

ربما من أجل إعطائه جرعة من التشجيع والمعنويات منحت نوبل جائزة السلام للرئيس الأميركي الذي يبدو حائرًا مترددًا بين مثاليته والواقعية السياسية، بين العالم كما هو وكما يود أن يكون.

وكان خبر منح الرئيس الأميركي جائزة نوبل للسلام في 9 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي قد أثار ردود فعل منقسمة بين رافضين ومؤيدين له. ليش فاليسا، الحائز الجائزة نفسها العام 1983، اعتبر أن اللجنة تسرَّعت كثيرًا، فالرئيس أوباما لم تمضِ على ممارسته لمهامه أكثر من تسعة أشهر ألقى خلالها بالخطب وتقدم بالوعود لكنه لم يتمكن إلى اليوم من تحويل الخطب إلى أفعال وإنجازات. هل يمكن مكافأة كاتب على رواية لم يكتبها بعد؟[67]. كثيرون اعتبروا أن خيار اللجنة «مبكر إلى درجة تثير السخرية» بل أنه يحمل المخاطر للرئيس الذي وإن تكلَّم كثيرًا إلاَّ أنه لم ينجز شيئًا بعد. جهوده في الشرق الأوسط لم تثمر عن شيء يذكر أمام تعنُّت نتنياهو، وفي وجه المشروع النووي الإيراني لم يتحقق شيء يذكر، كذلك في مسألة الحريات وحقوق الإنسان التي ما يزال يعتدى عليها في غير مكان من العالم. ويُعاب على الرئيس الأميركي محاباته للكثير من الأنظمة الدكتاتورية بذريعة الحوار والتفاوض معها.

67- Le Monde 10/10/2009.

لقد برَّرت اللجنة المانحة خيارها بـ «فضل جهود أوباما الجبارة لتدعيم الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب (...). إنه من النادر جدًا أن ينجح شخص في الاستحواذ على اهتمام العالم أجمع معطيًا شعبه الأمل بعالم أفضل». لقد تجرَّأ على الاعتراف بأخطاء بلاده، وعلى مد اليد لأعدائها،من إيران إلى فنزويلا مرورًا بروسيا وكوريا الشمالية وكوبا وسوريا، فنال إعجاب الشعوب وقضاة أوسلو الذين بتكريمهم إياه يعاقبون في الوقت نفسه سياسات الرئيس السابق بوش. ويقول رئيس اللجنة النروجية جاكلاند إن القضاة لفتهم انتزاع أوباما لقرار من مجلس الأمن الدولي حول عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وموقفه الواضح من الاحتباس المناخي ومن حقوق الإنسان[68].

من الناحية الرمزية والسياسية وصلت الجائزة في وقت كان يستعد فيه أوباما لعقد الاجتماع الخامس للجنة الحرب على أفغانستان،من هنا قوله في خطابه المقتضب وقتها لدى الإعلان عن منحه الجائزة: «إنني القائد الأعلى لجيش يقود حربين متزامنتين ضد أعداء لدودين في العراق وأفغانستان. وبأن «علينا أن نواجه العالم كما هو»[69]، وليس كما ينبغي أن يكون. إنها الواقعية السياسية التي تطغى أحيانًا على المثالية.

على الأرجح كي لا تطغى هذه الواقعية السياسية بشكل نهائي على مثالية الرئيس الشاب سارعت لجنة نوبل لمنحه الجائزة. فبعد أقل من سنة على تسلمه منصبه تنتصب عقبات كأداء في طريق الرئيس الحالم بعالم أفضل عبر إعادة تعريف كاملة للسياسة الخارجية ولحدود القوة العسكرية ولموقع القيم الغربية في العالم. الجمهوريون يترصَّدون له وقد نجحوا في تأليب جزء من الرأي العام عليه فانخفضت شعبيته بشكل سريع يحد من قوته في

68- Ibid.
69- Ibid.

الداخل الأميركي. أما في الخارج فسياسة اليد الممدودة للخصوم لم يترجمها إنجاز ملموس يذكر إلى الآن وربما يجد الرجل نفسه مضطرًا إلى سلوك طريق الواقعية السياسية. لذلك فاللجنة تحاول تدعيم سلطته المعنوية في لحظة يبدو وكأن ضعفًا ما قد حل بها إزاء الحقائق الدولية. فالرئيس الأميركي لا يلقى الدعم المطلوب من نظرائه في الخارج وقد بدأ يعاني الوحدة ويحتاج إلى دفعة معنوية كبيرة عن طريق المجتمع المدني الدولي الذي تعبر عنه جائزة نوبل خير تعبير.

لكنها لمفارقة أن يذهب أوباما لتلقي جائزة نوبل للسلام، في 2009/12/10، فيلقي خطابا عبارة عن مرافعة حقيقية لصالح الحرب بشكل عام والحروب الأميركية «الأخلاقية والعادلة» بشكل خاص، ويطرح فكرة عقيمة قديمة حول «الحرب العادلة» والتي طالما استخدمها الغزاة عبر التاريخ لتبرير حروبهم. فقد وردت كلمة حرب أربعًا وأربعين مرة في خطابه في حين أن كلمة سلام لم ترد سوى ثمان وعشرين مرة على الرغم من أن الجائزة تمنح باسم السلام ولأجله. لم يقدم أوباما الوعد بالعمل على إنهاء الحروب بل كرَّر التذكير بأنه رئيس أمة تخوض حربين في الوقت نفسه. وقد ذهب لتسلم الجائزة غداة قراره إرسال ثلاثين ألف جندي إضافي إلى أفغانستان. وفي اللحظة التي كان يلقي فيها خطابه في أوسلو كانت طائرة أميركية من دون طيار تقوم بهجوم «روتيني» يومي قرب الحدود الأفغانية جنوب وزيرستان أدى إلى مصرع ستة باكستانيين وجرح ثمانية[70].

تمنح الجائزة دعمًا لا شك فيه للرئيس الأميركي لكنها في الوقت نفسه تزيد من الضغوط عليه ومن المسؤوليات. لقد انضم إلى لائحة عظماء حصلوا على جائزة نوبل للسلام لكنها لائحة تضم أيضًا، وللأسف، زعماء أمثال بيغن

70– انظر السفير والنهار في 2009/12/11

الذي اجتاح لبنان وارتكب مجازر فيه مثل صبرا وشاتيلا وشمعون بيريز الذي ارتكب مجزرة قانا في لبنان نفسه.

لن يكون أوباما كذلك على الأرجح لكن ما باله صار يتكلَّم كثيرًا عن الواقعية والحروب الضرورية والطبيعة الإنسانية بعد أقل من عام على وصوله إلى السلطة؟.

بين الانتشار النووي والردع الصاروخي: العالم على رأس صاروخ

الدكتور أحمد علو*

«حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترساناتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف ومن دون نهاية».

جوزف كاميللري
في كتابه أزمة الحضارة

أولاً: مقدمات

بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية

تسعى الدول، في كل الأزمان، لتعزيز أمنها، وحماية نفسها ككيان سياسي وسيادي بين غيرها من الدول، والعامل الاعتباري والمهم بالنسبة اليها، هو بأي وسائل يمكن تحقيق هذا الهدف؟ إن الزمن الذي كانت فيه الدول تؤمِّن أمنها ببناء قواها العسكرية فحسب قد مضى، ذلك أن الإمكانات المتوافرة في التسلُّح العصري لم تترك لأي دولة الأمل بالاعتماد على العامل العسكري وحده، لأن سباق التسلح وأسلحة الدمار الشامل لم تترك لأي منها المجال لأن تربحها، ولأن أي حرب نووية تندلع ستضع الحضارة البشرية تحت الخطر المباشر، ولن

* عميد متقاعد في الجيش اللبناني

يكون فيها رابح، ذلك أن المخزون الهائل من الأسلحة الفتاكة يمكنه تدمير كل شيء على الأرض. لذلك صار واضحًا أن أمن الدول يمكن أن يتحقَّق من خلال الوسائل السياسية، أكثر منه عبر الوسائل العسكرية، خصوصًا أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيماوية والجرثومية والإشعاعية وغيرها).

فامتلاك هذه الأسلحة (وإن كانت اصطلاحًا عسكريًا يعني القوة والأمن لمن يمتلكها)، يعني أيضًا صعوبة القدرة على استخدامها لما لتأثير ذلك من خطر على مستعملها أولاً، وهكذا فإن هذا الاصطلاح إتخذ بعده العسكري في استخدامه سلاحًا سياسيًا للتأثير في العلاقات الدولية، وفرض الأمن الجماعي، ورسم السياسات العالمية والاستراتيجيات المختلفة.

يشغل موضوع أسلحة الدمار الشامل اليوم حيِّزًا مهمًا في التداول السياسي بين الدول، ويعتبر محركًا للتوجه السياسي والعسكري خصوصًا للولايات المتحدة الأميركية باعتبارها «زعيمة العالم اليوم».

بين منع الانتشار وسياسة الاحتكار

كانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأولى في العالم التي امتلكت السلاح النووي واستعملته في حربها ضد اليابان العام 1945، وقد بذلت جهودًا كبيرة لاحتكاره، والحؤول دون انتشاره، كما حثَّت دولاً أخرى للإفادة من الطاقة النووية في الأمور السلمية ومجالات التنمية، وقدمت مشروعًا بذلك للأمم المتحدة عُرف بمشروع «برنارد باروخ»[1] الذي رفضه الاتحاد السوفياتي. بيد أن هذا الأخير سرعان ما امتلك بدوره هذا السلاح العام 1949، وطوّر خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي تقنية الصاروخ، التي أفاد منها العام 1957 لإرسال أول قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي. وبذلك أصبح هذا الصاروخ قادرًا على حمل رؤوس نووية ما شكَّل تهديدًا

1- Baruch plan – www.wikipedia

للأراضي الأميركية التي لم تعد بمنأى عن أي هجوم سوفياتي محتمل. لحقت بريطانيا العام 1952، وبدعم من الولايات المتحدة، بركب الدول النووية، ثم تبعتها فرنسا في شباط/فبراير من العام 1960، ولحقتها الصين الشعبية العام 1964. وبذلك اكتمل النادي النووي المؤلف من الدول الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وصاحبة حق النقض (Veto) في مجلس الأمن الدولي. وقد حاولت الهند اللحاق بهذا الركب أيضًا، وأجرت أول تجربة نووية العام 1974، ولكنها أبقيت خارج النادي الدولي النووي، غير أنها حرّضت شقيقتها اللدود الباكستان على العمل للحصول هي أيضًا على سلاحها النووي لإقامة التوازن الأمني مع الهند، لا سيما أن الحرب كانت ما تزال مستمرة بينهما في ذلك الوقت، وقد تم لها ذلك العام 1998.

الإنتشار النووي

أدى إنتشار الأسلحة النووية الى تسعير حمى سباق التسلح، وشكّل مضامين خطيرة على جوهر السلام، خصوصًا مع إمكان وقوع قنبلة نووية بأيدي مجموعة عدوانية أو إرهابية. وبدعوى الحد من تزايد السعي للحصول على الأسلحة النووية، فقد تمّ التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنعه (NPT=Non-Proliferation Treaty)، وذلك في الأول من تموز/يوليو 1968، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 5 آذار/مارس 1970. وقد أوجدت هذه المعاهدة منظومة من التدابير للمراقبة والحماية. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA - International Atomic Energy Agency) تضطلع بمسؤولية التحقُّق من أن المواقع النووية التي تراقبها لا تستعمل لأغراض عسكرية، وذلك من خلال تقرير الحكومات المعنية والموقعة على المعاهدة، كذلك من خلال التفتيش العملي في المواقع النووية المحدَّدة. وقد التزمت دول المعاهدة تسهيل عمل الوكالة للوصول الى أي مركز أو

منشأة نووية، أو ذات صلة، للكشف عليه، والتأكد من حسن تطبيق التدابير الضرورية للحماية.

جاءت معاهدة عدم الانتشار نتيجة عشر سنوات من المفاوضات في نطاق الأمم المتحدة، وقد تضمَّنت تعهدًا من الدول النووية الأطراف فيها، بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية، أو غيرها من المواد النووية إلى أي طرف آخر، أو مساعدته لإنتاجها، أو الحصول عليها، كذلك تمتنع الدول غير النووية عن الحصول على مساعدات تمكِّنها من ذلك. ولكنها لم تعارض استخدام الذرّة لأغراض التنمية السلمية وإنتاج الطاقة.

لم يتجاوز عدد الدول الأعضاء التي تمتلك السلاح النووي رسميًا الخمس طوال فترة ما بين 1968 و1991، مع الإشارة إلى تجربة الهند العام 1974، وجنوب أفريقيا وإسرائيل. كما أن بعض الدول تخلَّى عن برامجه النووية كالأرجنتين والبرازيل، وجنوب أفريقيا في ما بعد قبيل تسليم السلطة للمواطنين الأفارقة الأصليين فيها العام 1993، وذلك نتيجة الأكلاف الباهظة لهذه البرامج التي أرهقت ميزانيات هذه الدول، أو تأثير الضغط الذي مارسته الدول الكبرى النووية عليها، لاعتبارات أمنية، أو سياسية، خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية.

أميركا اللاتينية والمحيط الهادئ[2]

العام 1967 وقَّعت أربع عشرة دولة أميركية لاتينية، في مكسيكو عاصمة المكسيك، معاهدة «تلاتلولكو Tlatelolco» التي تحرِّم الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية، وقد دخلت حيِّز التنفيذ في 25 كانون الثاني/يناير العام 1969. وبحلول العام 1980 إنضم إليها ثماني دول أخرى، وقد فرضت على الدول المتعاقدة أن تمنع وتتجنَّب استقبال أو تخزين أو إنشاء، أو نشر أو

2- International law, progress publishers, Moscow 1990, p.p 186 - 200.

امتلاك أي سلاح نووي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما منع تجارة هذه الأسلحة أو مرورها من خلال المنطقة، ما اضطر الولايات المتحدة وزميلاتها الأربع النووية إلى توقيع بروتوكول إضافي للمعاهدة المذكورة تعهَّدت فيه هذه الدول باحترام الدول غير النووية. والعام 1985 وقّع 11 عضوًا من مجموعة دول جنوب المحيط الهادئ معاهدة «راروتونغا Rarotonga» (وهي إحدى جزر كوك في المحيط الهادئ) التي أوجدت منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودخلت حيِّز التنفيذ في 11 كانون الأول/ديسمبر العام 1986.

الشرق الأوسط

تُعتبر إسرائيل رسميًا الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط حاليًا، وقد قطع برنامجها النووي مراحل متقدِّمة وأنتج عشرات الرؤوس النووية وربما المئات. وهي تعتمد سياسة «الغموض الإيجابي» حول ملكيتها السلاح النووي، وعدده، ولم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار حتى اليوم، على الرغم من ضغوطات المجموعة العربية، والأمم المتحدة، حتى أن مشاريع جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل باءت بالفشل، وذلك لرفضها إخضاع مفاعلاتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن الولايات المتحدة لا تبذل جهدًا للضغط على الكيان الصهيوني لقبول ذلك، في حين أقدم هذا على ضرب مفاعل «أوزيراك» في العراق العام 1981. ثم قامت الولايات المتحدة بضرب العراق واحتلاله وإسقاط نظامه تحت شعار إخفائه أسلحة دمار شامل، أو عدم السماح بالتفتيش عليها، العام 2003.

وإذا اعتبرنا أن إيران تنتمي إلى دول الشرق الأوسط فإنها تقوم اليوم بتطوير برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم، ما استدعى ردة فعل دولية

وإقليمية كبرى أوصلت الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وفرض عقوبات إقتصادية عليها. كما أن الولايات المتحدة تهدِّد بضرب مفاعلاتها النووية ومراكز البحوث التابعة لها. وعلى الرغم من أن إيران سمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مراكزها النووية، وأعلنت أنها تقوم بتطوير برنامجها لأهداف سلمية، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الإتحاد الأوروبي لم تقتنع بذلك واعتبرت أنها تقوم بتطوير برنامجها النووي لأهداف عسكرية وإنتاج الأسلحة النووية. ولم تفلح المفاوضات حتى الآن في حل هذه المشكلة التي تعكس ازدواجية المعايير في النظر إلى بعض الدول، من منظور الدول الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة، والتي قد تؤدي الى صراع دموي خطير يطال المنطقة والعالم ويهدد السلام العالمي.

الشرق الأقصى

أعلنت اليابان في آب/أغسطس 1993 أنها تدرس إمكان إنتاج أسلحة نووية بسبب خوفها من نشوء قوة نووية كورية موحَّدة مستقبلاً تهدد مصالحها في آسيا، بالاضافة إلى خوفها من قدرات الصين الملفتة والصاعدة.

أصبحت الهند وباكستان دولتين نوويتين بعد إجراء تجاربهما النووية رسميًا في أيار/مايو 1998، ورفضتا التوقيع على معاهدة عدم الانتشار في غياب نص يفرض نزعًا شاملاً للسلاح النووي.

تعتبر كوريا الشمالية دولة نووية، وهي دولة «مارقة» بعرف الولايات المتحدة كونها لا تلتزم معاهدة عدم الانتشار وتنتهك مضمونها، وينظر إليها الغرب كإحدى دول «محور الشر»، في دعمها لدول وجماعات تعارض سياسات الولايات المتحدة في العالم اليوم. وقد جرت محاولات متعدِّدة معها لاستبدال برنامجها النووي بمساعدات مالية وتزويدها الطاقة التي تحتاج اليها.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

يرتبط عدم نشر نوع من الأسلحة النووية في مكان معيَّن بمفهوم «نزع السلاح» أو «التجريد العسكري Demilitarization»، والتجريد الكامل ينتج عن التحريم التام لنشر أي سلاح نووي في إقليم ما، وهكذا وجدت مناطق خالية من السلاح في جزر آلاند في بحر البلطيق، والانتاركتيكا، وأرخبيل سبيتزبرجن قرب النروج.

وحتى اليوم فقد أعلن الفضاء الخارجي منطقة خالية من السلاح النووي كما نصت معاهدة 1967 حول المبادئ التي تحكم نشاطات الدول في اكتشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ومن ضمنها القمر، وغيره من الأجرام السماوية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967 وقد تضمَّنت فقرة تمنع نشر أي سلاح دمار شامل هناك. كما أن معاهدة 1971 حول منع تركيز أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار وقعر المحيط، وفي باطن الأرض، دخلت حيِّز التنفيذ في 18 أيار/مايو 1972.

كذلك نوقش موضوع اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلن بالقرار 1652 في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1961. كما وضعت مسودات مشاريع عديدة لخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن مختلفة من العالم كشمال أوروبا ووسطها، البلقان، البلطيق، البحر المتوسط، المحيط الهادئ والشرق الأوسط.

سياسة الانتشار أو الاحتكار

أثبتت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق خلال النصف الثاني من القرن العشرين أن السلاح النووي يشكل رادعًا معقولاً لكلا الطرفين عن الانخراط في حرب نووية، وسقفًا لا يمكن تجاوزه في صراعاتهما حول العالم دفاعًا عن مصالحهما، ذلك أنه وكما

قال الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغن «إن حربًا نووية لا يمكن ربحها، ويجب عدم خوضها». كذلك فقد خيضت كل الحروب بعد الحرب العالمية الثانية، بأسلحة تقليدية، وتحوَّل السلاح النووي إلى اصطلاح سياسي يؤثِّر في نسج العلاقات الدولية وإضفاء قوة معنوية رادعة للدول التي تمتلكه، ويعزِّز مكانتها الإقليمية والدولية، ويحمي مصالحها وأهدافها الجيوستراتيجية. من هنا سعت الدول الكبرى التي ربحت الحرب العالمية الثانية (دول النادي النووي الخمس)، إلى منع انتشار هذا السلاح من خلال معاهدة عدم الانتشار (NPT)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وذلك عبر تدابير الوقاية والحماية ومراقبة البرامج النووية للدول التي تسعى إلى استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية، وبشكل صارم.

إلا أن بعض الدول خرق معاهدة عدم الانتشار، وتمكَّن من حيازة أسلحة نووية، كالهند والباكستان وكوريا الشمالية، وإسرائيل، وخضعت ردة الفعل الدولية على ذلك لاعتبارات سياسية تتعلَّق بمصالح الدول الكبرى، فغضّت الطرف عن بعضها، ووقفت بوجه بعضها الآخر، ما أكَّد وجهة النظر المزدوجة للدول الكبرى ومجلس الأمن حيال هذه القضايا، وبالتالي أظهر عدم موضوعية تطبيق المعاهدة بمنع الانتشار، وهذا ما حفّز إيران على تطوير برنامجها النووي لأهداف سلمية كما تقول. إلا أن سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها حيال الانتشار النووي في العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، تقوم على ردة الفعل تجاه النوايا عند بعض الدول، خصوصًا تلك التي تعارض سياستها العالمية واستراتيجيتها للحفاظ على أمنها القومي. وإيران اليوم تعتبر «عدوة» لمصالح الولايات المتحدة، ونوويةً ستهدِّد مصالح الأمن الإستراتيجي المتمثِّل في الشرق الأوسط بما يعنيه هذا الإصطلاح ويحتويه من موارد الطاقة، ووجود إسرائيل كحليف إستراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه، كذلك وجود دول صديقة وحليفة على طول الخليج

العربي وعرضه، وصولاً إلى بحر قزوين ودول آسيا الوسطى وأفغانستان، والعراق حيث الوجود الأميركي العملي المتمثِّل بقواتها البرية، وقواعدها في تركيا والمحيط الهندي وباكستان والجزيرة العربية وغيرها.

إن سعي الولايات المتحدة اليوم لإجبار إيران على وقف برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم ومنعها من حيازة سلاح نووي، من خلال دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، أو مجلس الأمن، والتهديد باستخدام القوة أو العقوبات ضدها في حال عدم إذعانها «للإرادة الدولية»، أدى الى ردة فعل إيرانية تهدِّد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كلها، ومن ثم ضرب مصالحها عبر العالم، ما يؤشر الى أن استخدام القوة العسكرية ضد إيران سيؤدي حتمًا إلى تهديد السلام في منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وربما في مختلف أنحاء العالم، حيث تنتشر مصالح للولايات المتحدة بأشكالها المختلفة.

سباق التسلح النووي Nuclear Arms Race

كانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأولى في العالم التي افتتحت العصر النووي مع نهاية الحرب العالمية الثانية حين قامت بأول تفجير نووي في صحراء «نيومكسيكو» في 16 تموز/يوليو 1945، وأتبعته بإلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان، في 6 و9 آب/أغسطس من العام نفسه، نتج عن فظاعة تدميرهما استسلام اليابان، وعن ترجيع صداها دوي هزّ دول العالم في سياساتها واستراتيجياتها، وهذا ما دفع الدول الكبرى إلى خوض سباق هائل للحصول على السلاح النووي.

على خلفية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وتصاعده، تسارعت وتيرة هذا السباق في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والاتحاد السوفياتي السابق وحلفائه. لقد حوَّلت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع يمسّ كل فرد في العالم المعاصر، وعاشت البشرية

مأزقًا وجوديًا لأنها ستكون أولى ضحايا أي حرب تندلع. كما أدى سباق التسلح النووي إلى أزمة مستمرة في حياة دول الشرق والغرب، فالدول النووية وقعت أسيرة منطق هذا السباق الذي طوّر قوانينه الخاصة بمعزل عن إرادة الدول نفسها، والتي أضحت تدور في حلقة مفرغة، فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها إزداد شعور الدول النووية بعدم الأمان. وهذا الشعور المتزايد بالاحساس بالخطر كان بدوره ينمِّي سباق التسلح ويزيد من حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية الجديدة. وهكذا تحوَّل سباق التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومؤشر لنمط سلوك الدول وتعاملها في ما بينها. وأصبح التسلح قرارًا لتأكيد حاجة، وتلبية لوظيفة، أو استجابة لتحدٍ، ولم يعد اصطلاحًا عسكريًا يعني تكديسًا لطائرات ومدافع ودبابات وأسلحة دمار شامل فحسب، بل تحوَّل إلى سياسة واستراتيجيا، وصار يحمل مضامين أمنية، ونمطًا للعلاقات، تسعى الدول وخصوصًا الكبرى منها لفرض سلطتها وهيبتها من خلال تحقيق سبق فيه مهما كلف الثمن.

في هذا الجو الواقع على حافة التفجر، واندلا ع الحرب، قدَّمت الدول الكثير من إمكاناتها، وبدَّدت الكثير من ثرواتها القومية في سبيل التسلح، وانخرطت في سباق محموم للتسلح سعيًا وراء «هدف سام» هو تحقيق أمنها. وبذلك تحوَّل السباق إلى وحش يلتهم ما يجده أمامه من وفورات وإنجازات اقتصادية، وتقدم صناعي، وعلى حساب تنمية مجتمعات هذه الدول ورخاء شعوبها. كما أدَّت حمى هذا السباق والتنافس على تطوير الأسلحة إلى إنعكاس في البنية الفكرية والعسكرية للدول نتج منها:

أ – تطور الاستراتجيات العسكرية للدول.

ب– تأثر السياسات العامة للدول بالسياسات العسكرية.

ج– تأثر السياسات الخارجية والعلاقات الدولية بهذا التطور وانعكاس ذلك على التزام الأعراف والقوانين الدولية.

د– تطوُّر العقائد العسكرية للدول والكتل الدولية لتتماشى مع كل تطور تقني.

لقد دفع التنافس النووي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، ورغبة كل منهما في إحراز قصب السباق، والتفوق في امتلاك النوع والكم الأفضل في مجال التسلح، دولاً أخرى إلى امتلاك أسلحة نووية خوفًا من تهديد كل من هاتين الدولتين غيرهما من الدول. ويرى روبرت مكنمارا (وزير دفاع أسبق للولايات المتحدة خلال ستينيات القرن الماضي) «أن تاريخ البرامج النووية في دول مثل الصين، والهند، وباكستان، وحتى فرنسا، جاء نتيجة التهديد النووي للدول غير النووية، بحيث أصبح دافعًا لها لامتلاك أسلحة نووية»[3].

نزع السلاح Disarmament[4]

على الرغم من أن التسلح حق سيادي يكفله القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلاَّ أن هناك ضوابط تعارفت عليها الدول في تعاملها مع هذا الموضوع، وظهرت إلى الوجود اصطلاحات لكل منها معناها المحدَّد، فهناك اصطلاح نزع السلاح (Disarmament)، ومراقبة التسلُّح (Arms Control)، وعدم الإنتشار (Non proliferation)، والحد من التسلُّح (Arms Limitation)، وغيرها. وقد شكَّل موضوع نزع السلاح مجالاً واسعًا للجهود الدولية المتفق عليها للتخفيض والإلغاء النهائي لكل أشكال الحرب، وقد صار اليوم مبدأً أساسيًا من مبادئ القانون الدولي حيث تحدِّد شرعة الأمم

3- روبرت مكنمارا، «**ما بعد الحرب الباردة**»، ترجمة محمد حسين يونس، دار الشروق، عمان طبعة أولى، 1991.

4- International law, Ibid

المتحدة الطرق الواجب إتباعها لنزع السلاح، وذلك من خلال جهازين رئيسين من أجهزة المنظمة الدولية: الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما تضم الأمم المتحدة لجنة تعرف باسم لجنة نزع السلاح (Disarmament Commission) تتألف من أعضاء الأمم المتحدة كافة.

نزع السلاح التام

أول وسيلة قانونية دولية لإقرار نص يعتبر أن نزع السلاح الشامل والعام هو الغاية النهائية لعملية مراقبة التسلح. كان قرار الجمعية العامة الرقم 1378 تاريخ 1959/11/20 والذي أصبح في ما بعد جزءًا لا يتجزأ (Embeded) من عدد من الاتفاقات العديدة الأطراف، كإتفاقية موسكو العام 1963 التي تحرِّم التجارب النووية بوسائطها الثلاث، واتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية العام 1968. وفكرة نزع السلاح الكامل كانت واضحة منذ العام 1961 ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وذلك من خلال مفاوضات حول المبادئ المقبولة لنزع سلاح تام، وقد نصّت الفقرة الثالثة على:

أ – تسريح القوات المسلحة، وتفكيك الانشاءات العسكرية وخصوصًا القواعد.

ب– القضاء على مخزون الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية.

ج– تدمير وسائط إيصال أسلحة الدمار الشامل.

د– إلغاء المنظمات والوكالات والمعاهد المخصَّصة لتنظيم الجهود العسكرية، والتدريب العسكري.

يرى صموئيل هانتغتون: «أن نزع السلاح بشكل كامل يتطلب شكلاً من أشكال الحكومة العالمية التي تردع أمة من الاعتداء على أخرى. ففي عالم منزوع السلاح، ومن دون حكومة مسلحة تسليحًا كافيًا لمنع الاعتداء بين الأمم، فإن الاختلافات العقائدية والمصالح قد تؤدي بسهولة إلى تجدُّد

النزاع العالمي وخطر الحرب، ولكن أي حكومة عالمية قادرة على منع النزاع العالمي قد تتحوَّل إلى ديكتاتورية مطلقة». ربما يجانب هذا القول الحقيقة في عالم القطب الواحد الذي نعيشه اليوم[5].

مراقبة التسلح Arms Control

حلَّت مراقبة السلاح محل نزع السلاح في مفردات الخبراء منذ ستينيات القرن العشرين، وكانت تعني هامشًا أوسع للعمل أكبر من نزع السلاح لأنها تتضمَّن خطوات تفرض التوازن، وتساعد في تجنب الحوادث. ولكن كان من الصعب فصل موضوع مراقبة السلاح عن المشاكل السياسية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما أن الدولتين استعملتا الموضوع للدعاية في أغلب الأحيان وحتى نهاية الحرب الباردة. وتمَّ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال هذه الفترة عبر إقامة توازن للقوى، والردع النووي المتبادل بين القطبين، وقد تمَّ توقيع عدد من المعاهدات منها «سالت1 و2»، ثم «ستارت1 و2»، وغيرها من المعاهدات والاتفاقات التي كانت تهدف إلى الحد من إنتاج الأسلحة النووية ووسائطها ومراقبة نشر أي سلاح جديد من صواريخ وغواصات نووية.

لقد أدت عملية مراقبة السلاح والتسلح دورًا إيجابيًا يمكن تقديره عبر أبعاد ثلاثة:

أ – الردع الثابت: وذلك بتأمين قوى كافية ومعقولة لردع الخصم عن القيام بمغامرة سياسية غير محسوبة جيدًا قد تؤدي إلى الحرب.

ب– مراقبة سلاح ثابتة: من خلال إقامة علاقات عسكرية متبادلة بين الدولتين تسمح بمراقبة البناء العسكري والموارد العسكرية لكل منهما.

5- Samuel Huntigton, **"The Realities of Arms Control"**, by Harvard nuclear study group intenational conflict and conflict management, printice hall Ontario, Canada, 1984.

ج– تثبيت الأزمات: بإيجاد شكل من أشكال القوى عند الطرفين تمنع أياً منهما وقت الأزمات من القيام بالضربة الأولى.

وفي الواقع، استطاعت تدابير مراقبة الأسلحة أن تفتح الباب بين الطرفين لمحاولة بناء الثقة من خلال الاتصالات أكثر من تغيير واقع القوى العسكرية على الأرض، الذي حافظت الدولتان على توازنه، هذا الذي قال روبرت مكنمارا عنه: «إن التوازن لا يعني التساوي المطلق في الوسائل المتاحة، وإنما يعني قدرة كل جانب على الرد بتدمير الآخر بيقين مناسب»[6].

البعد الحقيقي لسباق التسلح

يرى البعض أنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها تجاه البعض الآخر، لما كان ثمة داع للتسلح، ولما وجدت مشكلة نزع السلاح بالصورة التي نعرفها. إن الشك المتبادل يشكل عائقًا كبيرًا على طريق نزع السلاح النووي وغيره، وهذا يؤدي إلى المبالغة في طلب المراقبة والتفتيش[7] وتعقيداتهما، ويتحوَّل إلى حلقة مفرغة، ومأزق سياسي وفني، لم تتمكَّن الدول من تجاوزه حتى الآن. كذلك فإن العوامل الفنية والسياسية ليست هي الوحيدة في إعاقة عملية نزع السلاح، ذلك أن للمؤسسات العسكرية البيروقراطية، والتوجهات السياسية والعقائدية لقادة الدول في العالم، دورًا أساسيًا في ذلك. إلا أن السبب الأهم هو تلك الشبكة المعقَّدة من المؤسسات والصناعات العسكرية المعنيَّة مباشرة بإنتاج الأسلحة المختلفة وتطويرها، والتي تتدخَّل باستمرار لإحباط أي مشروع لنزع السلاح في العالم، وهي «كارتل» ضخم من المجمعات الصناعية العسكرية تتألَّف من الدوائر العسكرية الرسمية ووزارات الدفاع، والصناعات الحربية الخاصة، والوكلاء الذين يروِّجون هذه الأسلحة، ويعقدون الصفقات

6- مكنمارا، مرجع سبق ذكره.

7- اسماعيل صبري مقلد، «**العلاقات السياسية الدولية**»، دار السلاسل الكويت 1985، ص 602. كذلك انظر العالم المعاصر والصراعات الدولية 1991، ص 13.

المربحة بين الدول والمصانع.

إن هذه المجمَّعات العسكرية الصناعية تقف ضد أي تخفيض في الأسلحة، وتحارب الأفكار التي تروِّج لنزع السلاح النووي وغيره، وهي تمتلك قدرات وإمكانات مالية ودعائية هائلة توظِّفها في تغذية التوترات الدولية، والتأثير في صناعة القرارات، ورسم السياسات الدفاعية للدول من خلال فرق تضعها في وزارات دفاع الدول الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية. وإذا عرفنا أن حجم مبيعات هذه المؤسسات والمصانع السنوية يبلغ آلاف مليارات الدولارات، وأن اقتصادات عدد من الدول الكبرى يعتمد على هذه الصناعة، لأدركنا البعد الحقيقي لسباق التسلح، وطوباوية حلم نزع السلاح، وجدوى مراقبته!

وجهة نظر الولايات المتحدة حيال خطر استعمال أسلحة الدمار الشامل[8]

تعتبر الولايات المتحدة أن أسلحة الدمار الشامل (WMD) النووية والبيولوجية والكيماوية في حوزة الدول المعادية والارهابيين تمثِّل أحد أهم تحدِّيات الأمن القومي الأميركي، وعليها أن تتابع استراتيجية شاملة لمقاومة هذا التهديد في جميع أبعاده، ذلك أن استراتيجيا فعَّالة لمحاربة هذه الأسلحة (سواء في استعمالها أو انتشارها) هي ركن أساسي في منظومة الأمن القومي الأميركي. وكما هي الحرب على الإرهاب، فإن الاستراتيجيا الأميركية لحماية الأرض الأميركية ومفهومها الجديد للردع يختلف عن الماضي في محاربة أسلحة الدمار الشامل. ولضمان نجاح هذا المفهوم، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن عليها:

1- أن تستفيد من تطور الإمكانات المتاحة اليوم بما فيها التكنولوجيا الحديثة.

2- تطوير وسائل الاستعلام والتحليل.

8- National strategy to combat weapons of mass destruction, December 2002, www.google.com.

3- تقوية وتعزيز علاقات التحالف مع الدول وإقامة شراكة جديدة مع أخصامها السابقين.

إن أسلحة الدمار الشامل، كما ترى الولايات المتحدة يمكن أن تسمح لأخصامها بإحداث أذى شامل على صعيد الولايات المتحدة، وعلى قواتها على أرض الوطن وفي الخارج، وعلى أصدقائها وحلفائها.

إن بعض الدول، بما فيها تلك التي دعمت وما تزال تدعم «الإرهاب» (بالمفهوم الأميركي)، تمتلك أسلحة دمار شامل أو تسعى لامتلاك إمكانات أكبر كوسائل ضغط وتهديد لا تعتبرها أسلحة الملاذ أو الخيار الأخير، ولكنها ترى فيها أسلحة يمكن استعمالها لاخضاع تفوق الدول الأميركية في مجال الأسلحة التقليدية ولردع الولايات المتحدة عن الرد على الاعتداء على أصدقائها وحلفائها في مناطق ذات أهمية حيوية لمصالح أميركا. كما يمكن الإشارة إلى أن المجموعات الارهابية تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الناس في الولايات المتحدة والدول الصديقة والحليفة، بدون إنذار، وبدون تأنيب ضمير.

كذلك ترى الولايات المتحدة في نظرتها لمحاربة مخاطر أسلحة الدمار الشامل أنها لن تسمح للأنظمة الأكثر خطرًا في العالم، وللإرهابيين بتهديد أمنها بالأسلحة «الأشمل تدميرًا»، لذا ترى أن عليها أن تأخذ المبادرة لحماية أرض الولايات المتحدة وشعبها، وحماية قواتها وأصدقائها وحلفائها من وجود التهديد المتمثل بأسلحة الدمار الاشمل وتطوره. كيف ذلك؟

أعمدة الاستراتيجيا القومية الأميركية

يمكن إدراج الاستراتيجيا القومية للولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل في ثلاثة محاور رئيسة:

أ – محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل (Counterproliferation).

ب– تعزيز عدم الانتشار وتقويته (Strengthened Nonproliferation).

ج– إدارة وتدبير النتائج والعواقب الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل: (Consequence Management to respond to WMD use).

محاربة إنتشار أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها

أدركت الولايات المتحدة الأميركية من التجارب أنها لن تنجح في تجنُّب واحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى دول معادية أو منظمات إرهابية، لذلك على القوات المسلحة الأميركية والوكالات المدنية المتخصصة أن تمتلك الإمكانات العملانية اللازمة لمواجهة تهديد استخدام هذه الأسلحة سواء جاءت من دول أو منظمات عدوانية ضد الولايات المتحدة وقواتها العسكرية، أو أصدقائها وحلفائها، وذلك من خلال الوسائل الآتية:

1– المنع Interdiction

يشكِّل المنع أو «الاعتراض الفعّال» قسمًا مهمًا في استراتيجيا الولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل وتوزعها. لذلك ترى أن عليها تعزيز إمكانات قواتها المسلحة، وأجهزة مخابراتها، وتقنيات مؤسساتها الوطنية وقوانينها لاعتراض ومنع حركة ومواد وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وخبرائها من الوصول الى أيدي الدول «المعادية» لها وللمنظمات الإرهابية.

2– الردع Deterrence

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أن التهديدات التي تتعرَّض لها اليوم أكثر اختلافاً عن الماضي ولكنها مما يصعب التنبؤ به، فالدول المعادية (لها ولأصدقائها وحلفائها) أظهرت تصميمها الحثيث على الوصول إلى أهدافها بالحصول على أسلحة دمار شامل، وهي تتابع ذلك بشكل عدائي (كما ورد

في النص). وكنتيجة لذلك فهي تحتاج إلى طرق جديدة للردع، وتشكيل سياسة معلنة وقوات مسلحة فعالة، وعناصر أساسية قوية في موقفها الردعي المعاصر، بالموازاة مع الإستخدام الأقصى للوسائل السياسية لإقناع الأخصام بعدم امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كذلك ستظهر الولايات المتحدة، بما لا يدع مجالاً للشك، أنها تحتفظ بحقها في الرد، وبـ «قوة ساحقة» واستخدام خياراتها كافة في حال الاعتداء عليها أو على أصدقائها وحلفائها.

3- الدفاع وتخفيف النتائج Defence and Mitigation

تفترض الاستراتيجيا الأميركية أنه في حال فشل الردع، وبسبب النتائج المدمِّرة التي تكمن في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قواتها وشعبها، على هذه القوات والوكالات المتخصِّصة أن تمتلك الإمكانات الضرورية للدفاع ضد استخدام مثل هذه الأسلحة. وهذا يتطلَّب تدابير وقائية، وإمكانات تعطيل وتدمير مصادر وأصول ووسائل استخدام أسلحة الدمار الشامل العدوة وذلك قبل استخدامها أو انطلاقها.

كذلك فإن انجاز تدابير الدفع الفعّال، والسلبي، والتخفيف من وقع النتائج وتنفيذ تدابير معالجة وتهدئة وقع النتائج المترتبة على استخدام هذه الأسلحة، يجب أن تحظى بأولوية تسمح للقوات المسلحة الأميركية والهيئات المتخصصة المدنية بإتمام مهماتها ومساعدة الحلفاء والأصدقاء عند الحاجة.

إن الدفاع الفعّال أو «الدفاع النشط» يمكن أن يعطّل، يعيق أو يدمر أسلحة الدمار الشامل وهي في طريقها الى أهدافها، وهذا يشمل سلاح جو قويًا وصواريخ ذات فعالية عالية للإعتراض.

أما «الدفاع السلبي» فيجب أن يتركَّز على مختلف أنواع أسلحة الدمار

الشامل كلّ على حدة، والولايات المتحدة قامت منذ القديم بالاهتمام بوسائل الرد على التهديد البيولوجي والكيميائي على الرغم من الفوارق بينها، وهي تسعى دائماً لتأمين وتطوير وسائل دفاعها ضد الأسلحة البيولوجية.

يمكن ايجاز هذه الفقرة وخلاصتها بأن الولايات المتحدة تسعى للرد على أي عدوان يقع عليها فورًا وبالوسائل المتاحة من خلال ردعه أولاً أو تعطيله قبل انطلاقه أو خلال ذلك. كما أنها ترى وضع مخطط لما بعد النزاع وذلك بالقيام بعمليات لتدمير وتفكيك الامكانات المتبقية من هذه الأسلحة لدى الخصم، دولة كان أو شبكة ارهابية. وهي ترى أن ردها يجب ألاّ يمحو مصدر خطر هذه الأسلحة فحسب، بل يجب أن يتمتع بالقوة التي تردع الأعداء الآخرين الذين يملكون، أو هم في طريق الحصول على مثل هذه الأسلحة، عن التفكير بالقيام بعمل مماثل في المستقبل...

ثانيًا: أهمية الدفاع الصاروخي العسكري الأميركي

أ- المقدمات التاريخية للمشروع

يعيش عالم اليوم مشكلة تتفاعل ما بين دوله، وتتفاقم تداعياتها في أكثر من مكان، من أوروبا إلى آسيا إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتتمثَّل برغبة الولايات المتحدة بإنشاء نظام دفاع صاروخي على أراضي القارة الأوروبية، وربما على مساحة الكرة الأرضية في ما بعد. وعندما باشرت الولايات المتحدة تنفيذ مشروعها في أوروبا اندلعت معارضة كبيرة له، بخاصة من روسيا الاتحادية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب خطورته المباشرة على روسيا، وخطورة انعكاساته وتداعيات إنشائه على دول أوروبا وآسيا وربما على بقية دول العالم.

فما هو هذا المشروع العسكري؟ وما هي انعكاسات انشائه في أوروبا؟

وكيف انطلقت فكرة إقامته ومتى؟

إن الأجوبة عن هذه الاسئلة توضح انعكاسات المشروع على الحاضر والمستقبل.

1- بدايات المشروع

يعتبر البعض أن فكرة أقامة نظام دفاع صاروخي ضد الصواريخ ولدت العام 1944 خلال تساقط الصورايخ النازية «ف 1 وف 2» على مدينة لندن[9]. فقد أدرك البريطانيون أن الطريقة الفعالة لتدمير الصواريخ المهاجمة هي إطلاق صواريخ اعتراضية لتدميرها. وبالفعل، فقد مضى حوالى 17 عامًا ما بين ولادة هذه الفكرة والتجارب الأولى لاطلاق مثل هذه الصواريخ الاعتراضية، من قبل كل من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي السابق، في العامين 1961 و1962. وقد بدا واضحًا منذ البداية سعي كل من الدولتين العظميين إلى تدمير صواريخ الدولة الأخرى. وعلى الرغم من بلوغ كل من بريطانيا وفرنسا والصين مرحلة الدولة النووية فإنها لم تؤثر على طبيعة الدفاع الصاروخي ذلك أنه، ولفترة طويلة، فإن الدولتين العظميين فقط كانتا تملكان القدرات الكافية والإمكانات المناسبة لشن هجوم نووي صاروخي، في أي مكان، اذا رغبتا في ذلك وبشكل مفاجئ. وعلى الرغم من انطلاق سباق التسلح النووي الصاروخي، والمحاولات المتعدِّدة لتطوير أنظمة الدفاع الصاروخية، خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، ما بين هذه الدول وبخاصة الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفياتي وحلفائه من جهة أخرى، فإن بعض القادة السياسين في الولايات المتحدة رأى أن يضع حدًا لهذا السباق في تطوير هذه الأنظمة، وذلك خلال

9- Peter Romashkin and Pavel Zolotarev, on **"U.S plans to deploy ABM systems in Europe"**, June 19-2008, على الرابط: http//www.onlineexclusive.com

التحضير لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية[10] «سالت 1»، ومعاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية «أ بي إم ABM»، وذلك في نهاية فترة الستينيات من القرن العشرين. لقد كان هؤلاء يخشون أن تعطي أنظمة الدفاع الصاروخية وهمًا مزدوجًا لكلا الطرفين قد يعمي بصيرتيهما بالتفوق فيقومان باستخدام الأسلحة النووية بعضهما ضد البعض الآخر، على خلفية أنهما يملكان أنظمة دفاعية صاروخية مضادة للصواريخ فيقع الطرفان في المحظور.

2- مفاوضات الحد من سباق التسلح الصاروخي

لم تفلح الحجج الأميركية في وضع حد لسباق التسلُّح، بشكل مباشر أو فوري، لأن الجهود السوفياتية، في ذلك الوقت، كانت تتركَّز على سد الثغرة القائمة بينهما في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية. ولهذا ما يبرِّره بالنسبة إلى السوفيات إذ أن الولايات المتحدة، وبعد أن أجرى الاتحاد السوفياتي تجربته النووية الأولى العام 1949، وضعت في الأول من كانون الثاني/يناير 1950 مخطَّطًا لضربه بالأسلحة النووية حمل اسم «تروجان Trojan»، ويتضمَّن قيام حوالى 840 قاذفة استراتيجية بإلقاء ما يقارب 300 قنبلة ذرية فوق الأراضي السوفياتية، ولكن الفكرة أهملت لأن التدريب على الخطة أثبت عدم جدوى الضربة الاستباقية، ولعدم إنجاز الأهداف المحدَّدة لها بشكل فعَّال.

العام 1953 تبنَّت إدارة الرئيس الأميركي إيزنهاور مبدأ «الانتقام الساحق» (massive retaliation)، المرتكز على التفوُّق الساحق للولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي في مجالات الرؤوس النووية ووسائط إيصالها.

العام 1960 وضع أول مخطط متكامل لشن حرب نووية دعي «سيوب» (Single Integrated Operating Plan: SIOP) ويقوم على شن حرب

10- محادثات ومعاهدات عقدت ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

شاملة على الاتحاد السوفياتي باستخدام أسلحة نووية غير محدودة.

في العام التالي طوَّرت الولايات المتحدة مخططها «سيوب 2» وفيه ارتأت القيادة السياسية والعسكرية أنه من الضروري أن تمتلك الولايات المتحدة «قوى استراتيجية نووية» كافية لإنجاز مفهوم «التدمير اليقيني» (assured destruction) للاتحاد السوفياتي. ويؤمن المخطط فكرة الضربة الوقائية للمراكز الحكومية، ومقرَّات القيادة والسيطرة (قطع الرأس)، وضرب الوسائط الناقله للأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن أن يقلِّص قوة الرد والانتقام السوفياتية إلى حدِّها الأدنى. كما أن الدمج ما بين هذه الضربة الوقائية وأنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية، يمكن أن يحمل الأمل بإنجاز نصر تام على الإتحاد السوفياتي، فتكون الأضرار من أي رد انتقامي على الأرض الأميركية في مستوياتها الدنيا.

لذلك، وفي مثل هذه الظروف والمخطَّطات الأميركية، كان الاتحاد السوفياتي ينظر إلى المفاوضات للحد من نشر الصواريخ الاستراتيجية ومبادرات الحد من أنظمة الدفاع الصاروخية بعين الحذر والشك، في الوقت الذي كان يطوِّر فيه أنظمة دفاعه الصاروخية بنجاح أكبر من الولايات المتحدة. كما أن الموقف السياسي الدولي كان مضطربًا؛ فمن تورط الولايات المتحدة في فيتنام، إلى أزمة تشيكوسلوفاكيا مع السوفيات (1968)، وهزيمة العرب حلفاء السوفيات على يد إسرائيل (1967) الخ....، كل هذا دفع الطرفين إلى إيجاد وسائل لتخفيض حدَّة التوتر في علاقاتهما. وبالفعل، فقد بدأت المفاوضات بين الدولتين العظميين في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1969 من أجل هدف واحد رئيس هو «الحد من نشر أنظمة الدفاع الصاروخية»، وانتهت العام 1972 باعلان معاهدة (ABM) التي شكَّلت حجر الزاوية في إقامة علاقات ثابتة بين الدولتين خلال ما عرف بفترة الحرب الباردة

(Cold War). وفي هذه المعاهدة ولد ما عرف بنظرية «التدمير المتبادل اليقينيMAD». وهكذا أتاح حظر نشر الأنظمة الصاروخية المتبادلة إقامة توازن استراتيجي بين الطرفين، لأنه ألغى الدوافع بينهما لزيادة إمكاناتهما الهجومية، او للحصول على أفضلية أحادية من خلال تطوير الأنظمة الدفاعية. لقد ثبَّتت هذه المعاهدة مبدأ الاستقرار في العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، وأوجدت الظروف والشروط التي تمنع أي طرف من التفوق على الطرف الآخر في الحاضر كما في المستقبل.

في آذار/مارس 1983 أطلق الرئيس الأميركي رونالد ريغن برنامجًا جديدًا للدفاع الصاروخي عُرِف باسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Initiative (SDI)» أو باسم «حرب النجوم Stars War»، يهدف إلى إعطاء دفعٍ لبرنامج الدفاع الصاروخي وتطويره بالتكنولوجيا المتقدِّمة التي تم التوصل إليها. وقد جهد الاتحاد السوفياتي، والذي كان يعاني مشاكل سياسية واقتصادية، لمواكبة التحدي الجديد بإمكانات فاقمت من أزمته الاقتصادية ما أسهم في ما بعد في انهياره.

تعامل الرؤساء الأميركيون في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي، من الرئيس جورج بوش الأب إلى الرئيس بل كلينتون، مع روسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي بأكبر ترسانة نووية (قنابل ووسائل إطلاق)، بخفة وعدم جدية بالنسبة إلى الأنظمة الدفاعية الصاروخية والمعاهدات التي كانت تنظم العلاقة بينهما، ورفضوا تطوير هذه المعاهدات وإعطاء دور مميَّز لروسيا بما يتناسب مع إمكاناتها العسكرية النووية والصاروخية. وعلى العكس، فقد سعت الولايات المتحدة إلى الانسحاب رسميًا من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية ما سمح لها ببدء عمليات تطوير منظومات دفاع صاروخي مضادة وانتاجها ونشرها.

ب: المعنى العسكري لمفهوم الصاروخ والدرع وأهميته الاستراتيجية

المعنى التقني للصاروخ البالستي

1- عموميات

يرتكز بناء الصاروخ البالستي الحديث على تصميم الصاروخ الألماني v2 وv1 الذي أُطلقت منه عدة آلاف على بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وهو يحمل رأسًا حربيًا تقليديًا تصل زنته إلى 1000 كلغ من مادة ت.ن.ت (TNT)، وهو بهذا المعنى يعتبر مدفعية بعيدة المدى تكمن أهميتها في تأثيرها المعنوي الكبير، وبإمكانها اليوم أن تحمل رؤوسًا حربية من أنواع مختلفة كيماوية جرثومية ونووية (أسلحة دمار شامل). يدعى الصاروخ بالستيًا (ballistic) لأنه يخضع في طيرانه وهبوطه لمبدأي الدفع والجاذبية كرمي الكرة أو الرمح في الجو، فهو يحتاج إلى قوة دافعة هي المحرك الذي يرفعه الى الفضاء حتى يبلغ النقطة القصوى وبعدها يسقط بقوة الجاذبية الأرضية على الهدف المحدَّد له. وهو بذلك يختلف عن الصاروخ الجوّال (كروز cruise) الذي يعتبر طائرة من دون طيَّار يتم توجيهه عن بعد، أو يكون مبرمجًا مسبقًا باتجاه هدفه، ويحرق محركه الأوكسيجين الموجود في الهواء كما في الطائرات[11]، بينما يعمل الصاروخ البالستي بمحرك يستخدم الوقود السائل، أو الصلب، أو الاثنين معًا، وتتم عملية الاحتراق داخل جسم الصاروخ ولا يستخدم الأوكسيجين الموجود في الخارج. وتبلغ سرعة الصاروخ البالستي حوالى 25 ألف كلم/ ساعة بينما لا تتجاوز سرعة الصاروخ الجوّال 2000كلم/ ساعة[12].

11- أحمد علو، **درع الدفاع الصاروخي في اوروبا**، مجلة الجيش، العدد الرقم 277، ص: 48. كذلك انظر، سامح راشد في مقالة : **نظام الدفاع الصاروخي**، على الرابط : اسلام اون لاين.. www.islam_online.net

12- www.missilethreat.com

2- مواصفات الصاروخ البالستي

يتخذ الصاروخ البالستي شكل أنبوب أسطواني (cylinder) ويراوح طوله ما بين 10 أمتار و30 مترًا ويتضمَّن الأقسام الآتية:

1. المحرك: يقع في أسفل الصاروخ وهو الذي يتولَّى عملية إحراق الوقود اللازم لدفع الصاروخ إلى الأعلى.
2. الوقود: ويكون إما سائلاً كالهيدوجين والأوكسيجين والكربون، أو صلبًا كالزنك والمانيزيوم، وأخلاط معدنية أخرى، يضاف إليها الأوكسيجين الصلب وبعض معدّلات الاحتراق.
3. دماغ الصاروخ: ويتضمَّن أجهزة التوجيه والقيادة.
4. الحمولة: وهي تراوح ما بين قمر صناعي مبرمج لوضعه في مدار حول الأرض، أو رأس حربي (war head) قد يحمل متفجرات عادية، أو سلاحًا كيماويًا، أو جرثوميًا، أو نوويًا[13].

3- أنواع الصواريخ البالستية

يمكن تصنيف الصواريخ البالستية وفق حمولتها أو مداها كما يأتي :

1. صواريخ قصيرة المدى missile short range ballistic (SRBM) وهي التي لا يزيد مداها عن 1000 كلم.
2. الصواريخ ذات المدى المتوسط Medium range ballistic missile (MRBM) ومداها ما بين 1000 و2500 كلم.
3. صواريخ متوسطة المدى Intermediate range ballistic missile (IRBM) ومداها ما بين 2500 و5500 كلم
4. صواريخ عابرة للقارات Intercontinental ballistic missile (ICBM) . ومداها يفوق 5500 كلم.

13- أحمد ابراهيم محمود، **الدرع الصاروخي الأميركي**، اسلام اون لاين7 / 1 / 2001

5. صواريخ الغواصات Submarine launch ballistic missile (SLBM) وهي صواريخ عابرة للقارات أو متوسطة المدى.

4- كيف تعمل الصواريخ البالستية ومراحلها

إن إدراك طريقة عمل الصاروخ منذ اشتغال محركه وانطلاقه في الفضاء، والفترات الزمنية لكل مرحلة من مراحل طيرانه، يُعطي إيضاحًا وتفسيرًا ويساعد في فهم معنى أهمية منظومة الصواريخ المضادة له ودورها، كما يبيِّن أهمية الجغرافيا في إقامة المنظومات الصاروخيه الدفاعية،.ذلك أن لكل مرحلة من مراحل طيران الصاروخ ومدتها أهمية خاصة كما يأتي :

1. مرحلة الدفع (boost phase) وتستمر من 3 إلى 5 دقائق، ويبلغ الصاروخ في نهايتها ارتفاعًا يصل إلى أكثر من 400 كلم خلال 50 ثانية يبدأ بعدها بالتسارع حتى يبلغ سرعته القصوى (15000 ميل)، وهو يطير نحو الهدف المحدَّد. وفي هذه المرحلة يتم حرق طبقات الوقود المجهَّز بها ليتخلَّص منها كلها عند نهايتها. وقد تستمر هذه المرحلة من دقيقة واحدة حتى خمس دقائق تنتهي بعدها مرحلة الدفع ليبدأ الصاروخ المتعدِّد الرووُس بإطلاق حمولته كل رأس باتجاه الهدف المحدد له. كما يمكنه إطلاق وسائل خداع وتضليل، من بالونات ورؤوس كاذبة، ما يضلِّل أجهزة الرادار الأرضية ويرغم وسائط الدفاع الأرضية على التعامل معها وكأنها أهداف حقيقية.
2. مرحلة المسار الحر (mid-course phase, or free-fall): وتدوم من عشرين الى خمس وعشرين دقيقة وفق المسافة ونوعية الصاروخ الذي ينتقل خلالها إلى خارج جو الأرض ويطير في مدار حولها على أقصى ارتفاع له قد يصل إلى 1200 كلم فوق سطح البحر وهي نقطة

الذروة (Apogee) التي بعدها يعاود الهبوط الحر[14].

3. مرحلة العودة (reentry phase): وهي المرحلة التي تبدأ عندما تلامس أولى ذرات الهواء جسم الرأس الحربي للصاروخ ويبدأ احتراق بعض وسائط التضليل والأفخاخ وبقايا جسم الصاروخ، وعندها يبدأ الهواء بمقاومة رأس الصاروخ ومحاولة إحراقه دون جدوى كونه مجهَّزاً لمقاومة هذه الحرارة وهذا الضغط. وقد تبدأ هذه المرحلة على ارتفاع حوالى 100 كلم فوق سطح الأرض، حيث أن مدى الصاروخ هو الذي يحدِّد الزاوية التي على أساسها يضرب رأسه الحربي الهدف المحدَّد له. وكلما طالت مسافة طيران الصاروخ كانت زاوية هبوطه أقل من 20 درجة، بينما الصواريخ القصيرة المدى قد تسقط بزاوية 45 درجة[15].

مفهوم الدفاع الصاروخي وأهميته العسكرية و الاستراتيجية

1. نظرية الدفاع الصاروخي

تقوم نظرية الدفاع الصاروخي الأميركية على مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أطلقها الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغن العام 1983، واستمر العمل في تطويرها طوال عهده، وهي ترتكز على بناء قواعد ومنصات صاروخية في البحر والفضاء الخارجي وتجهيزها، وتزويدها أجهزة تكنولوجية متطوِّرة جدًا في طبقات متعددة. وتكون جاهزة لاعتراض وتدمير أي صاروخ يطلق من الأرض أو الفضاء ضد الولايات المتحدة أو حلفائها في مختلف أنحاء العالم.

14- www.missilethreat.com

15- **The stages of a ballistic missile's flight,** www.missilethreat.com.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، عادت فكرة إحياء هذه النظرية وإنشاء درع صاروخي لحماية الأراضي الأميركية ضد الأعداء المحتملين الذين يشكِّلون تهديدًا للولايات المتحدة نفسها، أو لحلفائها على أرض القارة الأوروبية وآسيا خصوصًا بعد الحرب التي شنَّتها على افغانستان العام 2001، وعلى العراق العام 2003 واحتلالها له.

لذلك، تخشى الولايات المتحدة أن يلجأ بعض الدول المعارضة لسياساتها العالمية وتدخلها في أكثر من مكان على سطح الكوكب، والتي تطلق عليها اسم «الدول المارقة»، أو بعض المنظمات المتطرِّفة أو الأصولية والتي تسميها بالإرهابين، إلى امتلاك صواريخ عابرة للقارات أو صواريخ متوسطة قد تطالها مباشرة، أو حلفاءها وقواعدها المنتشرة عبر العالم. كما تخشى أن تمتلك هذه الدول والمنظمات أسلحة دمار شامل يمكن إيصالها إلى حيث تشكِّل خطرًا مدمرًا عليها وعلى حلفائها. وقد صنَّفت الولايات المتحدة عدة دول كخطر عليها منها إيران وكوريا الشمالية، ومنظمات مثل طالبان والقاعدة وحزب **الله** كمجموعات إرهابية، ولذلك هي تسعى إلى إقامة منظومة دفاع صاروخي عبر العالم في محاولة لإسقاط الصواريخ التي يمكن أن تطلق باتجاهها حين انطلاقها وقبل وصولها إلى أهدافها، وذلك استنادًا إلى طريقة عمل الصاروخ ومراحل مساره كما تبيَّن علميًا، ومن خلال التجربة العملية لعمليات الاعتراض الصاروخي.

2. عمل منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ.

يعتبر الخبراء أن الاعتراض الأفضل والأنسب للصواريخ المهاجمة هو ذلك الذي يتم في المرحلة الأولى لانطلاقه، أي مرحلة الدفع والصعود (boost phase)، بحيث يمنع الرأس الحربي من الوصول إلى الهدف المحدَّد ويسقط بفعل الجاذبية إلى الأرض ولا ينفجر حتى لو سقط على مكان إطلاقه، ذلك لأن

تشغيل الرؤوس الحربية في الصواريخ البالستية لا يتم إلا في نهاية المرحلة الثانية أو بداية المرحلة الثالثة من مسارها. وبما أن تدمير الصاروخ في مرحلتيه الثانية أو الثالثة مهمة صعبة جدًا فإن اعتراضه في مرحلته الأولى يحمل أهمية قصوى من خلال اكتشافه فور إنطلاقه وذلك بواسطة الرادرات المتطورة أو الأقمار الصناعية المنتشرة في المدار حول الأرض سواء كانت تلك المخصَّصة للرصد والاكتشاف أو تلك المزوَّدة مولدات ليزرية (lazer). بناءً عليه تبرز عمليًا وعسكريًا واستراتيجيًا أهمية نشر شبكة كونية من الأنظمة الدفاعية ضد الصواريخ تسعى الولايات المتحدة إلى إقامتها بحيث تمتد من القارة الأميركية وعبر أوروبا وبعض دول آسيا، وعبر المحيطات بواسطة أساطيلها البحرية، فتنشئ شبكة رادارات على البر الأوروبي، ومنصات إطلاق للصواريخ المضادة القريبة من مواقع الخطر.

ج: استراتيجيا نشر صواريخ الدفاع الأميركية ضمن برنامج الدفاع القومي الصاروخي (NMD) (National Missile Defense)

إن الأهداف المحدودة لبرنامج الولايات المتحدة للدفاع الصاروخي وحتى نهاية العام 2013 يمكن تحديدها كالاتي:

- حماية الولايات المتحدة من تهديد الصواريخ البعيدة المدى من كوريا الشمالية.
- حماية حلفاء الولايات المتحدة وقواتها عبر البحار من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى على مسرح عمليات واحد (one theater)
- تمديد الدفاع الصاروخي الأميركي ليشمل الخطر المحدود لصواريخ إيرانية بعيدة المدى.

- حماية الحلفاء والقوات العسكرية عبر البحار من خطر صواريخ إيرانية بعيدة المدى وتمديد الحماية لتشمل أراضي الولايات المتحدة من خطر مماثل.
- تمديد مجال الدفاع لحماية الحلفاء والقوات عبر البحار من صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في مسرحي عمليات (two theaters).

ولتحقيق هذه الأهداف تخطِّط الولايات المتحدة لانجاز وتحقيق المنظومات الدفاعية الآتية بنهاية العام 2013 :

– 40 صاروخًا اعتراضيًا أرض–جو (Ground–Based Interceptor GBI) في ألاسكا وكاليفورنيا، تضاف إليها عشرة صواريخ في بولندا (وفق اتفاقية آب/أغسطس 2008).

– 4 وحدات صواريخ ثاد (Terminal High Altitude Area Defense THAAD)، وهي صواريخ اعتراضية في مناطق الارتفاعات العالية الطرفية. وعددها أكثر من 96 صاروخًا: الوحدة 24 صاروخًا (3×8).

– أجهزة رادار ثابتة في كل من: ألاسكا وكاليفورنيا وبريطانيا وغرينلاند وجمهورية التشيك(؟)، تضاف إليها خمسة رادارات محمولة (x-band).

– 18 قطعة بحرية (Aegis) للدفاع الصاروخي بحمولة حوالى 133 صاروخًا اعتراضيًا (SM2s, SM3s).

– وحدات قليلة من أسلحة الليزر (Lazer) المحمولة جوًا.

كذلك ثمة إمكانية تحقيق بعض عربات القتل الاعتراضية المتعدِّدة، والتي يمكن أن تكون جاهزة بحلول نهاية العام 2013، في حال وافقت إدارة الرئيس أوباما على تنفيذ وتحقيق ما ينقص منها[16].

16- Missile Defense, **The space relationship, and the twenty-first century**, by: independent working group (IWG), 2009 report p : 22 – section 2.

د: إنعكاسات إقامة الدرع الصاروخي في العالم

1. الإنعكاسات على روسيا ومحيطها

– روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي

يمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفياتي السابق العام 1991 أحد تداعيات وإنعكاسات مشروع «حرب النجوم» أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي الآنف ذكرها إذ أدَّت محاولة الاتحاد السوفياتي اللحاق بالركب العلمي والتنافس التقني، وأعباء الانفاق العسكري لسباق التسلح مع الولايات المتحدة، إلى التسريع في انهيار الاتحاد وسقوطه واستقلال عدد كبير من الدول والجمهوريات التي كان يتشكَّل منها. وبقيت روسيا وحدها الدولة الكبرى والوريثة الطبيعية لهذا الاتحاد بعد أن كانت زعيمة له وقائدة لهذه المجموعة من الدول التي كانت تدور في فلكها، في محيطها القريب، وعبر العالم، في ما عرف في ذلك الوقت بعصر المعسكرين الكبيرين: الرأسمالي، والشيوعي، أو الأميركي والسوفياتي، طوال فترة الحرب الباردة ما بين العامين 1945 و1990.

– العلاقات الروسية الاميركية

يكمن في لاوعي قادة الدولتين الروسية والأميركية شعور مشترك ومتراكم من الخوف والحذر والشك الدائم الواحد في نوايا الآخر، ناجم عن فترة طويلة من الصراع بينهما استمر حوالى نصف قرن. وعلى الرغم من المعاهدات والاتفاقات التي عقداها لإظهار حسن النوايا وتخفيض أسلحتهما النووية وعدد الصواريخ، إلاَّ أنهما يعرفان ضمنًا أن التنافس بينهما لمَّا ينته بعد. فالولايات المتحدة سكرى بنشوة الفوز والقضاء على الاتحاد السوفياتي السابق، وتفردها بقيادة العالم وزعامته، ومتابعة المحاولة للهيمنة على «الأوراسيا» وبقية العالم. أما روسيا الاتحادية، وارثة الاتحاد السوفياتي

السابق، فقد ضمَّدت جراحها، وأعادت ترميم اقتصادها ومؤسساتها، ثم بدأت إعادة بناء قواها العسكرية وصناعاتها الحربية والصاروخية والنووية، وذلك لردم الهوة بينها والغرب[17]. كما أنها لم تنسَ الاستراتيجية الأميركية التي وضعها زبغنيو بريجنسكي العام 1980 لطرد السوفيات من أفغانستان ودعم الميليشيات الإسلامية لتحقيق هذا الهدف. وحتى عندما كانت روسيا تحتضر في عهد الرئيس بوريس يلتسين لم يتخلَّ بريجنسكي عن خوفه من انبعاث روسيا من جديد وتهديد الأمن الأميركي، وكما قالت تقارير البنتاغون العام 1992 «إن روسيا هي القوة الوحيدة في العالم التي يمكنها تدمير الولايات المتحدة[18].

– **مخاوف روسيا وعدم الثقة المتبادلة**

حاولت الولايات المتحدة وما زالت تحاول إقناع روسيا بأن نظام الدفاع الصاروخي الجديد لا يستهدفها ما يعكس تناقضًا مع عقيدة الولايات المتحدة الدفاعية بالنسبة إلى روسيا، ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت أنها إنما تقوم بهذه الاجراءات بعد تقويم الأخطار التي تهدد أمنها القومي. وهذا يعني بعد تقويم إمكانات دول أخرى تجسِّد هذه الأخطار، أن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تملك القدرة النووية على تدمير الولايات المتحدة، لذلك لا يمكن لموسكو أن تصدِّق أن واشنطن التي تبني هذه المنظومة الدفاعية الصاروخية المتعددة الطبقات والباهظة الثمن لا تملك إمكان توجيه ضربات مدمِّرة لصواريخها النووية الاستراتيجية[19]. وما يعزِّز مخاوف روسيا هو أن الولايات المتحدة رفضت قيام قيادة مشتركة للمراقبة والسيطرة على هذه المنظومة مع روسيا وفق أصول وقواعد معينة، وآثرت أن تنفرد بقيادة هذه المنظومة لوحدها،

17- أحمد علو، **السياسة الخارجية الروسية**، مجلة الجيش، العدد 263.
18- Serge Halimi, **Retour Russe**, Le Monde diplomatique, Septembre 2008, N0 654, page 1.
19- مرجع سابق Pavel Zolotarev, **Missile defense challengers**, p: 71

وأن تقتصر مشاركة روسيا على تقديم مساهمات تقنية، وتبادل معلومات وحلول وليس المراقبة أو المشاركة في قيادة هذه المنظومة. كما أن روسيا تعتقد أن الدرع الصاروخي المزمع إقامته على أراضي تشيكيا وبولندا قد يكون الخطوة الأولى لنشره على أراضي القارة الأوروبية كلها وهذا ما ينسجم مع تبريرات حلف الناتو عن توسيع حدوده، وبالتالي قد تنتشر قوى الدفاع الصاروخي في غرب أوروبا، وهذا ما تعتبره روسيا اخلالاً بالتوازن الاستراتيجي بينها والولايات المتحدة، وفق المعاهدات المعقودة بينهما. وقد قامت روسيا بالإيضاح للولايات المتحدة أن الأراضي الروسية تمتلك ميزة أفضل لبناء درع صاروخي في مواجهة أي تهديد، خصوصًا من الجنوب، قد يهدِّد الولايات المتحدة. لكن هذه الأخيرة لم تبدِ حماسًا لمشاركة روسيا، ولا سيما أن ثمة معلومات كثيرة لدى روسيا تفيد بأن الولايات المتحدة تخطط لنشر أجزاء من منظومة دفاعها الصاروخي جنوب الحدود الروسية (جورجيا وأذربيجان)، ولعل العمل هذا كان أحد أسباب الحرب الجورجية الروسية الاخيرة، وهو ما يؤكد مخاوف الروس من أن الدرع الصاروخي الأميركي إنما يستهدف التهديدات الآتية من الجنوب ومن روسيا في الوقت نفسه. وبالاستناد إلى رأي الخبراء الروس والأميركان، فإن صاروخًا مضادًا للصواريخ ينطلق بسرعة 4,5 إلى 9 كلم/ ثانية يمكن أن يدمِّر هدفًا على مسافة 2000 إلى 2500 كلم من مكان نصبه، (إذا كان منصوبًا في شمال شرق بولندا، مثلاً)، لذلك فإن الصواريخ المنصوبة في شرق أوروبا، يمكن، برأي الخبراء، أن تصيب تلك المنشورة في قواعد «شليابنسك»، و«أورونبرغ»، و«وساراتوف» الروسية. كما أن بعض الخبراء يقول إن الصاروخ المنطلق بسرعة 9 كلم/ثانية يمكنه إصابة أي صاروخ بالستي منطلق من أي قسم من روسيا الأوروبية، وتدمير رأسه الحربي[20].

20- المصدر السابق ، p: 72

– وجهة نظر الولايات المتحدة حول درع الدفاع الصاروخي الأميركي في أوروبا

يرى الأميركيون أن أوروبا لا تملك دفاعًا ضد الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، لذلك فإن منصّات الصواريخ الدفاعية التي تقترح الولايات المتحدة إقامتها في وسط أوروبا (الرادار في تشيكيا، وعشر منصات صاروخية في بولندا) ستعمل بالارتباط والتكامل مع غيرها من عناصر منظومة الدفاع الصاروخية الأميركية ما يؤمِّن لأوروبا وسائل الدفاع الأولية تجاه أي خطر أو تهديد[21]. كما أن الولايات المتحدة عرضت نشر هذه المنصات والقواعد وإقامتها على نفقتها الخاصة، وتأمل بإنجازها بحلول العام 2013، هذا التاريخ الذي يسبق موعد ايران مع امتلاكها صواريخ بالستية بعيدة المدى كما يتوقَّع الأميركيون أو يرجِّحون. وقد صرَّح مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون أوروبا وأوراسيا «أن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى نشر هذه الصواريخ لتدافع عن نفسها ولكن أمن أوروبا هو من أمن الولايات المتحدة، كما أن الأمن عبر الأطلسي لا يمكن تجزئته، وأوروبا الوسطى هي المكان المثالي لحماية أمن أوروبا وأمن الولايات المتحدة ضد أي صواريخ بالستية تطلق من الشرق الأوسط[22].

قامت الولايات المتحدة بشرح وجهة نظرها وبذلت جهودًا لإقناع حلفائها وتبديد هواجسهم حول الموضوع وبخاصة روسيا التي تعرف أن هذه الصواريخ لا يمكن أن تشكل خطرًا عليها، أو على قوة دفاعها الصاروخية البالستية. ويرى الأميركيون أنه استنادًا إلى إمكانات الصواريخ البالستية الدفاعية، ووفق المواقع الجغرافية، لا تملك منظومة الدفاع هذه في أوروبا الوسطى إمكان التصدي للصواريخ البالستية الروسية البعيدة المدى، وبذلك

21- John p. Caves, Jrand Mc Lain Bunn, **Russia cold war perspective on missile defense in Europe**, www. Frstrategie.org/barre FRS/.

22- Ibid.

فإن الاعتراض الروسي، والإدعاء بالإخلال بالتوازن الاستراتيجي غير صحيح برأي الأميركيين، وأن تهديد روسيا لدول أوروبا في حال إنجاز هذا المشروع هو من قبيل التهويل والتكتيك الروسي لفصل الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين[23]، والتاثير عليهم لمنعهم من إقامة هذه المنظومة على أراضيهم.

– **العودة الى سباق التسلح**

لم تتوصَّل المفاوضات الروسية – الأميركية حول مشروع الدرع الصاروخي طوال الأعوام الماضية، إلى حل يرضي الطرفين إذ حافظ كل على موقفه ومقترحاته ورؤيته لإنجاز هذا المشروع. كذلك لم تفلح الجولات المتعدِّدة واللقاءات ما بين الرئيس الروسي السابق ورئيس الوزراء الحالي فلاديمير بوتين والرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، في إقناع الطرف الروسي بالموافقه على المشروع الأميركي، ولا أفلحت مقترحات الطرف الروسي في تغيير الموقف الأميركي، فتأجل البحث في المشروع. غير أن الأحداث التي وقعت في القوقاز في آب/أغسطس 2008، والحرب الروسية الجورجية والطريقة التي انتهت بها، سرّعت في قبول تشيكيا وبولندا للمشروع، بعد ترددهما سابقًا، إلا أن ذلك استدعى ردًا روسيًا قاسيًا ومهدِّداَ الدولتين بأنهما ستتعرَّضان لتلقي ردات فعل أي هجوم عليها من قبل هذه الصواريخ ما سيعرِّضهما للخطر، وتحوِّلهما إلى هدف للصواريخ الروسية. كما هدَّد بعض القادة العسكريين الروس بقصف مراكز هذه الصواريخ في البلدين[24]. كذلك صرَّح الرئيس الروسي ميدفديف بأن روسيا ستقوم ببناء دروع صاروخية دفاعية، وأنها وضعت قواتها في حالة جهوز دائم[25].

23- Ibid.
24- جريدة الحياة 2008/8/16
25- Tony Halpin, **Russia to build missile defence shield**, www.timesonline-27-september 2008.

كذلك أمر الرئيس الروسي باعادة تجديد الصناعات العسكرية النووية الردعية، وطلب من قادة جيشه وضع الخطط العصرية لإعادة تنظيم الجيش بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. كما صرَّح بأن روسيا ستبدأ بمرحلة إنتاج كثيف للبوارج الحربية، وبخاصة النووية منها والتي تحمل صواريخ «كروز»، والغواصات ذات المهمات المتعددة، وحدَّد أن منظومة الردع النووية لمختلف الظروف السياسية والعسكرية يجب أن تؤمن بحلول العام 2020. وهكذا يبدو أن هذا الموقف يعتبر كإعلان عن بدء سباق تسلُّح جديد مع الولايات المتحدة الأميركية بدأت تباشيره تظهر بإعلان رغبة روسيا بيع فنزويلا المعادية لسياسة الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية تقنيات نووية، كما صرَّح بذلك الرئيس الروسي في أثناء زيارته لتلك الدولة، بالإضافة إلى دعم سوريا وتقديم اليورانيوم المخصب إلى إيران ومساعدتها في بناء مفاعلاتها النووية.

ولكن هل سينحصر هذا السباق في التسلح في روسيا وحدها أم أن منطق الأمور وطبيعة العلاقات الدولية يشيران إلى أن هذا السباق سيشمل معظم الدول الكبيرة في العالم وخاصة النووية منها، والتي تسعى إلى أن تكون كذلك، فمن الصين والهند والباكستان إلى إيران وحتى أميركا الجنوبية، يبدو أن ردات الفعل تؤيد التوجُّه الروسي[26].

2. إنعكاسات إقامة الدرع الصاروخي على دول أوروبا وبقية دول العالم

– رؤية الاتحاد الاوروبي للمشروع وموقفه منه

ورد في إحدى وثائق الاتحاد الأوروبي للعام 2003، والتي تحمل عنوان «استراتيجية الأمن الأوروبي: أوروبا آمنة في عالم أفضل» ما يأتي: «على

26- Consequences of missile defence shield in the world. Google.com

عكس التهديد والخطر الواضحين خلال الحرب الباردة، فإن الأخطار القادمة والجديدة التي تهدد أوروبا، ليست عسكرية بشكل صاف، أو يمكن معالجتها بوسائل عسكرية محضة، فكل منها يتطلَّب مزيجًا من الوسائل[27]. كما يبدو أن أيًّا من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي لديه هواجس أو قلق مباشر من احتمال هجوم صاروخي عليها، ولكن هناك اختلافًا في وجهات النظر بين أعضاء حلف الناتو حول تقييم الأخطار من بعض الدول المعيَّنه. ولكن برلمانات هذه الدول لم تسقط الاحتمال من حساباتها ويبدو مستغربًا من الديمقراطيات البرلمانية أن تتصرَّف وتدفع مقابل احتمال الأخطار ودراسات معالجتها، في الوقت الذي لم تطلع فيه على هذه الدراسات[28]. إن ميثاق «دفاع صاروخي بالستي متعدد الطبقات وفعّال» كان قد وقّع العام 2005، من قبل دول الناتو، وقد قدرت تكلفة هذا المشروع للعشرين سنة القادمة «بمليار يورو»، إضافة إلى عشرين مليار يورو ستنفقها كل دولة من الأعضاء على بطاريات الدفاع الصاروخي. ويبدو أن ارتفاع هذه التكاليف يشكل هاجسًا لبعض الدول، فمعظم دول الناتو الأوروبية غير متهيئة أو غير موافقة على زيادة نفقاتها على أمور الدفاع بدلاً من أمور التربية أو الصحة. ولكن على الرغم من ذلك فإن «الناتو» يعتبر أن توسيع المنظومة الدفاعية لحماية المراكز السكانية يقود إلى إمكان التكامل المحتمل مع منظومة الدفاع الصاروخي القومية في الولايات المتحدة نفسها[29] التي تعيش أكثرمن أي دولة هاجس هجوم صاروخي عليها. ومنذ عهد الرئيس ريغن والحكومات الأميركية المتعاقبة تنقِّح وتتابع هذا المشروع الذي يعتبره الأوروبيون «غير واقعي» وخيالي. وفي ميزانية العام 2008 طلبت الحكومة الأميركية تعديلات على موازنة الدفاع الصاروخي في أوروبا لتعزيز وسائل الحماية

27- David Webb, **Does Europe need an anti-missile Defense Shield**, www.europarl.europa.eu.

28– Ibid

29– Ibid

للقواعد الأوروبية ومحطات الرادار، ولتوفير تجهيزات ووسائط اعتراضية. كذلك هي تريد توسيع هذه الحماية لتشمل الحلفاء والأصدقاء وإظهار الدعم الدولي لمنظومة الدفاع الصاروخي. والخطر الأساسي لكل هذه الانشاءات بالنسبة إلى الولايات المتحدة مصدره إيران، فهل هذا الخطر أو التهديد حقيقي؟

– الموقف الأوروبي

لا يشارك معظم الأوروبين نظرة الولايات المتحدة في اعتبار أن إيران يمكن أن تكون مصدر تهديد لهم، مباشر أو في المستقبل، لاعتبارات عديدة منها أن إيران حاليًا لا تملك رووُسًا نووية حربية، ولا يمكنها ذلك في المستقبل القريب، أو حتى أنها لاتريد ذلك من الأساس كما تقول. ولكنها تملك صواريخ متوسطة لا يزيد مداها عن 1200 كلم، وتنكر أنها تطوِّر الجيل التالي من الصواريخ ذات المدى 3000 كلم. وهذا الإنكار مثار جدل، ولكن الأكيد أنها لا تطوِّر أو تملك صاروخ شهاب3 بمدى 6000 كلم والذي، وإن كان يطاول القسم الأكبر من أوروبا، فهو لا يهدِّد أرض الولايات المتحدة التي تبعد أكثر من عشرة آلاف كلم. كذلك قد يكون من المحتمل أنها تطوِّر صاروخًا يصل إلى الولايات المتحدة ولكن ليس قبل العام 2015 كما يتوقَّع الأميركيون[30].

من ناحية ثانية يرى الأوروبيون أن وضع رأس نووي على صاروخ غير موثوق به يشكل عملاً خطرًا وباهظ الثمن. وحتى لو نجح في مهمته فإن الرد الانتقامي عليهم سيكون مدمرًا ويعني انتحارًا وطنيًا.

كما أنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة تتحضَّر بوجه احتمال خطر مستقبلي، أكثر منه خطر وشيك، ورغبتها في إقامة صواريخ اعتراضية في

30- Ibid p. 2

أوروبا يتطلَّب تعاونًا أوروبيًا مشتركًا يمكن تسريعه بإقناع الأوروبين بأن هناك خطرًا وشيكًا عليهم. ولكن لا يبدو أن هناك دلائل واقعية تشير إلى أن إيران ترغب في مهاجمة أوروبا، وتنحصر حجتهم في تطوير إمكاناتهم النووية (إذا وجدت فعلاً) لأهداف سلمية، أو في أحسن الحالات كما تعلن أكثر الدول النووية الأخرى، لأهداف ردعية، وحماية الذات الوطنية، ضد خطر نووي عليها[31].

– جدوى المشروع

اعتبرت مجموعة من العلماء في معهد ماساتشوستس الأميركي للتكنولوجيا (MIT) في دراسة أعدَّتها حول برنامج الدفاع الصاروخي الأميركي، أن هذا البرنامج فاشل لأنه «من الناحية العلمية البحته، قد لا تكون مبادرة الدرع الصاروخي في النهاية سوى مبادرة سياسية في المقام الأول قبل أن تكون عسكرية كما يبدو محتواها. كذلك اعتبرت الدراسة أن بإمكان العديد من البلدان، وليس روسيا وحسب، تطوير منظومات مضادة للدرع الصاروخي أبسطها إخفاء الرأس الحربي الحقيقي للصاروخ المهاجم ضمن مجموعة من وسائط التضليل المناسبة، ما يربك اجهزة الرادار والاستشعار، أو إطلاق مجموعة صواريخ دفعة واحدة، بما يفوق قوة الدرع على الاعتراض، أو تحميل كل صاروخ عددًا من الرووس الحربية الحقيقية والمزيَّفة ما يفقد الدرع فعالية الدور الموضوع له وغيرها من الوسائل التي يمكن اختراعها لشل فعالية الصواريخ المعترضة وتشتيتها.

من هنا، فإن معظم الدول الأوروبية ترى عدم جدوى المشروع أو إمكان تحقيق الأهداف التي وضع لأجل تحقيقها، خصوصًا بعد أن أفادت تقارير البنتاغون بأن التجارب العملية على فعالية الصواريخ الاعتراضية التي

31– Ibid p. 2

أجريت خلال العام 2008 لم تكن بحجم طموحات واضعي المشروع[32]، والتقنيات المتاحة حتى الآن، إذ نجحت 6 تجارب فقط من أصل 11 تجربة في إصابة الهدف. كما أن هناك الكثير من التعقيدات التقنية والفنية التي تعيق فعالية الصواريخ الاعتراضية من حيث الأمكنة التي ستقام فيها في أوروبا، وعدم موافقة بعض الاحزاب والقوى السياسية حتى داخل البلدان التي وافقت مبدئيًا على إقامتها فوق أرضها الوطنية، عدا عن وسائل الضغط الروسية على بعض هذه الدول.

خلاصة القول أن معظم دول الاتحاد الأوروبي يرى أن درع الدفاع الصاروخي ما هو إلا مشروع لاعتراض الصواريخ البالستية بواسطة صواريخ اعتراضية عالية الكلفة لم تتطوَّر بعد بالشكل الفاعل والمجدي والمجرب، والموثوق به، ويمكن اختراقه، ضد تهديد أو خطر من المحتمل أنه غير موجود في الحقيقة، كما أن بعض الدول الاوروبية يرى في الدرع «خط ماجينو» جديد في القارة الأوروبية[33].

– تداعيات المشروع

خلال عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون رفعت دوائر المخابرات الأميركية تقريرًا سريًا إلى إدارته تحذِّرها فيه من أن بناء منظومة الدفاع الصاروخي الوطنية قد تطلق موجات من عدم الاستقرار وتثير الحوادث حول العالم، وقد تعرِّض للخطر العلاقات الأميركية مع حلفائها الأوروبيين. كما رأى التقرير أن بناء الدرع ونشره سيدفع دولًا كالصين والهند والباكستان لتطوير صواريخها النووية الاستراتيجي المتوسطة المدى[34]. كذلك سيدفع هذا الأمر إلى انتشار تقنية الصواريخ في دول الشرق الاوسط.

32– Ibid p. 3

33– خط ماجينو هو خط دفاعي اقيم في اوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية، ما بين غرب اوروبا والمانيا النازية، وهو مؤلف من معتصمات وخنادق وقلاع محصنة مزودة بالاسلحة المتنوعة والجيوش المناسبة.

34- Bob Drogin and Tyler Marshall, **US secret report**, Los Angles Times, may 19, 2000.

3. انعكاس المشروع على بقية دول العالم

أثار موضوع إقامة الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا، موجات من ردود الفعل السياسية حول العالم، وبخاصة تلك الدول التي تعتبر نفسها معنيَّة بشكل مباشر بهذا الموضوع، أو تلك التي تملك أسلحة نووية ووسائط إيصالها المختلفة من صواريخ وغيرها.

ولما كانت روسيا قد اعتبرت نفسها المستهدفة الأولى والمباشرة لهذا المشروع فوقفت ضده، وحاولت وما زالت تحاول إقناع الولايات المتحدة بتغيير جغرافية نصب الصواريخ والرادارات التي يتشكَّل منها الدرع، وضرورة مشاركة الدول ذات العلاقة بهيئة قيادته ومراقبته وطريقة عمله، وهذا ما لم توافق الولايات المتحدة عليه حتى الآن.

وبما أن الهدف المعلن من إقامة هذا الدرع هو التصدي لخطر محتمل أو هجوم إيراني، أو كوري شمالي، صاروخي ونووي على أوروبا أو أميركا، فإن الموقف الايراني ما يزال يؤكد على عدم نيته في إنتاج أسلحة نووية، أو تصنيع صواريخ عابرة تهدد أوروبا أو الولايات المتحدة بخاصة بعد موافقة كوريا الشمالية على وقف إنتاجها وتصنيعها، أو بيعها الصواريخ والتقنيات النووية للدول التي تعتبرها الولايات المتحدة مصدر خطر وتهديد لها ولحلفائها.

ويمكن تلخيص مواقف بعض دول في آسيا حول الموضوع كما يأتي :

– الصين:

ترى أن إقامة الدرع الصاروخي في أوروبا ستضعف معاهدة الحد من الأسلحة الصاروخية المتوسطة في أوروبا (ABM) التي انسحبت منها الولايات المتحدة منفردة العام 2002، وبذلك فهي تعرض التوازن الاستراتيجي العالمي للخطر. كما أنها ترى أنه من الممكن تغيير المهمات

والوسائط التي تقول الولايات أنها ستقيمها في بولندا وتشيكيا، وتحوِّل هذه القواعد من قواعد صواريخ اعتراضية متوسطة إلى مراكز لاعتراض صواريخها العابرة للقارات، وهذا يمنح الولايات المتحدة تفوقًا نوعيًا على قوة الردع الصينية والروسية معًا، وبذلك تصبح الصين مكشوفة وغير آمنة. ولذلك اعتمدت الصين مبدأ «التدابير الضرورية» لحماية نفسها وضمان الرد «بالضربة التالية» بامكاناتها النووية، وزادت من عدد صواريخها ورؤوسها النووية وطوَّرت في وسائلها الاعتراضية وتدابيرها الدفاعية[35].

إن الصين تدعم الموقف الروسي في رفضها للمشروع في حال تطوره إلى ما هو أبعد من التصدي للخطر الإيراني، هذا عدا عن التعاون الموجود ما بين إيران والصين بخاصة التبادل التجاري بينهما وحاجة الصين المتزايدة إلى النفط والغاز الإيرانيين.

– منظمة شانغهاي[36]

ركزت في اجتماعها السنوي في آب/أغسطس 2008 على المبادىء الأساسية التي قامت عليها، ودعمت موقف روسيا من قضية حربها مع جورجيا، كما أكدت مواقفها السابقة من قضية الدرع الصاروخي وضرورة عدم تفرُّد الولايات المتحدة بنشر هذه المنظومة الصاروخية التي تهم أمنها فحسب، بينما المطلوب أن تشمل هذه المنظومة دول العالم كافة، وأن تشترك في قيادتها ومراقبتها والعمل من خلالها بمبدأ الشراكة، فالأمن يهم جميع الدول، ومن الضروري المحافظة على هذا الأمن بوجه أي خطر أو تهديد من أي جهة أتى. ورأت المنظمة أن هذا يسهل عمل المنظومة الصاروخية في أنحاء العالم، ويبدِّد هواجس الدول المعترضة.

35- Gary Brown and Dr Gary Klintworth, **The US National Missile Defense Program: vital shield or modern day Maginot line?,** in foreign affairs, December 2000.

36- (منظمة شنغهاي) : Shanghai Cooperation Organization (SCO). أسسَت العام 2001، واعضاؤها هم : الصين – روسيا – كازاخستان – قيرغيزستان – طاجكستان – اوزكستان – واعضاء مراقبيَن : الهند – ايران منغوليا – باكستان. وهدفها دعم الأمن الاقليمي والتعاون لمكافحة الارهاب والتهريب.

– **دول الشرق الاوسط**:

1) سوريا: على أثر الحرب الروسية – الجورجية في مطلع آب/أغسطس 2008، زار الرئيس السوري بشار الأسد موسكو والتقى الرئيس الروسي ميدفيديف ودعا بعد الاجتماع إلى تسريع التعاون العسكري بين دمشق وموسكو، وأعلن أن سوريا ستكون مستعدة لنشر منظومة صواريخ روسية على أراضيها إذا تلقت اقتراحاً بذلك، وذلك ردًا على نصب الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا.
2) إسرائيل: تعتبر معنيَّة مباشرة بمشروع نشر الدرع الصاروخي في أوروبا، وهي تعتبر نفسها المهدَّدة الأولى في حال امتلاك إيران أسلحة نووية وصواريخ بالستية، وبخاصة بعد إطلاق بعض التهديدات من قبل قادة إيران «بمحوها عن الخريطة» في حال شنَّت الولايات المتحدة أو إسرائيل هجومًا على إيران. ولطمأنة إسرائيل زودتها الولايات المتحدة مؤخرًا منظومة دفاعية صاروخية اعتراضية وجهاز رادار متطورًا لرصد انطلاق الصواريخ الإيرانية، وبإدارة عناصر أميركيين كما ستزودها طائرات متطوِّرة جدًا بعيدة المدى وقادرة على حمل صواريخ متطورة.
3) دول الخليج: على أثر الأزمة الروسية الجورجية طالب بعض دول الخليج الولايات المتحدة بيعها منظومات صاروخية اعتراضية قدِّرت قيمتها بمليارات الدولارات (دولة الإمارات العربية المتحدة اشترت بقيمة 7 مليار دولار من الولايات المتحدة)، كذلك أبدت المملكة العربية السعودية رغبتها في شراء نظام دفاع صاروخي مماثل.

خلاصة

في 17 أيلول/سبتمبر 2009 صرَّح الرئيس الأميركي باراك أوباما بأنه سيعلّق برنامج الدفاع الصاروخي في أوروبا، وسيدرس استبداله بوسائل أخرى، ربما في البحار، أو على أرض دول ثالثة قد تكون تركيا أو إسرائيل أو إحدى دول البلقان، وذلك في محاولة لاسترضاء روسيا وربما الصين، أو غيرها من الأسباب وهذا ما ترك ارتياحًا نسبيًا لدى الروس، وأثار قلقًا في إسرائيل التي سارعت الولايات المتحدة إلى تدعيم ترسانتها العسكرية بصواريخ حديثة وربطها بمنظومة عمل الصواريخ الدفاعية الأميركية سواء أكانت البرية منها كصاروخ ثاد (THAAD)، أو باتريوت 3 (PAC)، أو غيرها، وتزويدها رادارات حديثة وغيرها، ولكن الأهم من ذلك أنها ربطتها بالمنظومة الرادارية الأميركية الفضائية ورادارات الأساطيل البحرية من منظومة aegis، وأجرت معها مناورات وتدريبات على كيفية عملها وطريقة اعتراض صواريخ منطلقة من أي مكان في الشرق الأوسط، وذلك بهدف منعها من أي تصرف عدائي تجاه إيران أو لبنان، في الوقت الذي لا تريده الولايات المتحدة، وإقامة حدود الاطمئنان داخل اسرائيل بالقدرة على التصدي والرد على أي محاولة إيرانية أو غيرها لضرب إسرائيل بالصواريخ من مختلف الأنواع. وهكذا أصبح النظام الدفاعي الصاروخي الأميركي منتشرًا حول العالم تقريبًا، بحرًا وجوًا وفي الفضاء الخارجي والذي ربما سيكون مسرحًا لحرب الصواريخ إذا اندلعت خلال هذا القرن، ذلك أنه قد بات من الواضح أن الدول الكبرى النووية والصاروخية تسير باتجاه سباق تسلح جديد ميدانه الفضاء، وأسلحته الصاروخ والرادار والقمر الصناعي ومدافع الليزر المركَّزة في الفضاء، وبذلك نكون أمام حرب نجوم حقيقية هذه المرة.؟

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

مستقبل مستخدمي مواقع الانترنت في المنطقة العربية الالكترونية خطوة باتجاه الديمقراطية الالكترونية ..... د. هدى عوّاد 125

مجلس أمن قديم في نظام عالمي جديد ..... د. جوناثان دايفيس 127

مستقبل مستخدمي مواقع الانترنت في المنطقة العربية
خطوة باتجاه الديمقراطية الالكترونية

أصبح استخدام المواقع الالكترونية أداة فعّالة للمواطنين العرب الذين يعيشون في ظل أنظمة حديدية للتعبير عن أنفسهم ولكشف المظلمات. هذه التكنولوجيا الجديدة مكّنت الأشخاص من القيام بالأمور بشكل رقمي، أي بواسطة الكومبيوتر والانترنت، بدلاً من القيام بالأمور مادياً أو جسدياً في البلدان العربية حيث تعتبر حرية التعبير مقيّدة. إلا أن هذه الحرية لم تتحقّق من دون ثمن إذ أن الحكومات التي شعرت بالتهديد بدأت باتخاذ إجراءات صارمة ضد مستخدمي المواقع الالكترونية.

أصبح العدد المتزايد لمستخدمي المواقع الالكترونية في المنطقة العربية ظاهرة حقيقية تستدعي التعامل معها إذ أنها قد تأخذ الأمة العربية باتجاه الديمقراطية الالكترونية.

على الرغم من كل التعقيدات، يظهر هذا الواقع الإمكانية التي يمكن للانترنت توفيرها في مجال التحول نحو الديمقراطية.

العام 1996 صرّح بيل غيتس نقلاً عن أحدهم «أن الكومبيوتر الشخصي الموصول بشبكات تبادلية الفعل تمنح المواطنين فرصة المشاركة بسهولة في العملية الديموقرايطة».

أحد المظاهر المثيرة للجدل في هذا الموضوع هي التطور نحو مجتمع المعلوماتية الشاملة وتشعباته الاجتماعية والسياسية. ويسمح الانترنت بالولوج السهل الى المعلومات التي توفرها بلدان أخرى. هذا الأمر ليس له تأثيرات تجارية وتعليمية فحسب وإنما تأثيرات مثيرة للجدل سياسياً أيضاً في بلدان حيث تعتبر حرية التعبير محدودة. العديد من المشاكل المرتبطة

بالتباين بين الشمال والجنوب في مجال تكنولوجيا المعلومات ظاهرة في المنطقة العربية إلا أن مستوى التطور لا يمكن الافتراض بأنه متجانس إذ تختلف المستويات التعليمية بين البلدان وكذلك القدرات المالية والرغبة في الابتكار كما يتباين مستوى القبول السياسي لهذه الوسيلة الجديدة. نتيجة لذلك نجد أن بعض البلدان الثرية نسبياً ذات القدرات التكنولوجية المتطورة لديه بضع «بوابات على الانترنت» أو«Internet ports» في حين أن عدد المستخدمين يتزايد بشكل أسرع في بلدان أخرى ذات هيكلية أضعف.

وبناء على الفوارق في البنية التحتية والوضع السياسي، يمكن تقسيم العالم العربي إلى مناطق ذات درجات تطور متباينة وهي: بلدان شمال أفريقيا، المنطقة العربية الوسطى، المشرق ومصر، وبلدان الخليج العربي. وتؤمن العديد من المواقع على الانترنت تعليقات أو اخبار عن موضوع معيَّن لذلك فإن استخدام هذه المواقع قد يكون له أحياناً عواقب غير متوقعة في مناطق حساسة سياسياً. وبما أن التحكم بالمواقع الالكترونية أصعب بكثير من الاعلام المرئي والمسموع أو حتى المكتوب يعمد العديد من الانظمة الفاشتية إلى قمع مواقع الانترنت أو معاقبة من يديرونها. وهنا يطرح سؤال البحث: هل يمكن لتقنيات الرقابة أن تنجح على المدى الطويل نظراً إلى واقع أن هذه الرقابة تتطلب مراقبة وثيقة لكل الـ«Internet ports» في البلاد وهذا غير ممكن إلا في حال كان عدد مستخدمي المواقع محدودًا جداً؟

مجلس أمن قديم في نظام عالمي جديد

بخلاف الكثير من مفاهيم العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن مفهوم النظام ومعناه لا يقسمان هذا الفرع من العلوم إلى مناقشات إيضاحية عظيمة.

في المعنى الواسع لكلمة «نظام» نتبيَّن أنها تعني التفاهم، أو على الأقل التفاهم السياسي، أما «السياسة» فهي البحث عن النظام. بناءً عليه، وبشكل متلازم، حين ينهار نظام عالمي قائم كما حصل مع النظام الثنائي القطب خلال الحرب الباردة وبخاصة عند تفككه من دون وجود نظام وريث موافق عليه، تنهمك العناصر المكونة للمجتمع الدولي في البحث عن نظام عالمي جديد. وبما أنها لا تبحث عن نظام كيفما اتفق بل عن نظام على مستوى عالمي يصبح هذا البحث هادفاً حتى إن لم يكن واضحاً وحاداً حتى إن لم يكن مميتاً، ويقتضي استخدام القوة حتى إن لم يكن العنف. هذا البحث بحد ذاته يمكن اعتباره جزءًا من النظام العالمي الجديد وخصائصه.

هناك عدد من أنواع إجراءات اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية تثبيت النظام في أحد المجتمعات.

وتتقيَّد هذه الأنواع بعلم النماذج الأساسي القائم على نوع إجراءات اتخاذ القرارات المحدودة في صيغتها التجريدية على الرغم من كونها مختلطة في الواقع ومن هذه الأنواع نذكر المجموعات الآتية:

الإجراءات الجازمة التي تتخذها قيادة هيئة هرمية سواء كانت تنفيذية أو قضائية أو إمبراطورية.

1. الإجراءات التحالفية التي تتخذها مجموعات فرعية ذات أحجام متفاوتة حيث تقرر المجموعة الأكبر أو الأقوى عن كل البقية والأشكال

الأكثر شيوعاً في هذا المجال هي المجموعات الديمقراطية أو التحالفية وهذا يعتمد على ما اذا كانت الوحدة المكونة دولة أو شخصاً.

2. المجموعات التفاوضية التي تتألف من مجموعات متساوية تعمل معتمدة مبدأ الإجماع أو حق الفيتو مثلما هي الحال في المنظمات الدولية المشابهة للأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن والمؤسسات الوطنية.
3. المجموعات المتأصلة أو الذاتية التي تديرها يد خفية لوكالة خارجية أو قوة داخلية مثل السوق.

كما يحصل عادةً، حين تتواجه المفاهيم الواضحة مع العالم الحقيقي نرى أن النظام العالمي الحالي يتكوَّن من القليل من كل المجموعات المذكورة سابقاً.

وغالباً ما أحدث علم نماذج آخر تعادلات في العلاقة بين الوحدات المكونة بالاعتماد على ما إذا كانت متساوية أو غير متساوية وعلى ما إذا كانت العلاقة بالتالي متماثلة أو غير متماثلة. علاوةً على ذلك نرى أن لا وجود للمساواة في الواقع في العلاقات الدولية أو على الأرجح في أي علاقات سياسية على الرغم من أن هذا الواقع هو عامةً في نزاع مع الرواية الخيالية للتساوي بين الدول.

وعلى الرغم من أن اهتمام هذا المقال يكمن في المجال الدولي فإن النظام العالمي يتألف من وحدات حكومية تكون أوامرها وثيقة الصلة بشكل الأوامر على صعيد العالم.

ولكنه قد يكون من المطمئن أو على الأقل من المشجع أن الديمقراطيات لا تتقاتل في ما بينها كما يجزم معظم العلماء، إلا ان الأنظمة الأخرى تتقاتل في ما بينها كما تقاتلها الأنظمة الديمقراطية أيضاً.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Elham MANSOUR
Dr. Hassan MNEIMNE ..... General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief : Prof. Michel NEHME Editor Director : Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

- Language should be concise and clear. Use the active voice.

- Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

- Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

Contents

N° 71 - January 2010

The Future of Bloggers in the Arab region: A step Towards Electronic Democracy

Dr. Hoda AWAD *5*

Old Security Council in a new World Order

Dr. Johnathan DAVIS *41*

Abstracts *85 - 89*

Résumés *91 - 95*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2010

The Future of Bloggers in the Arab region: A step Towards Electronic Democracy

Dr. Hoda AWAD*

Web logging has become an effective tool for Arab citizens living under controlled regimes, to express themselves and reveal public grievances. This new technology has made it possible to do virtually what on cannot do physically in Arab countries where freedom of expression is constrained. However, this freedom did not come without a price; governments, feeling threatened, started cracking down on bloggers.

Research statement

The increasing number of bloggers using online blog in the Arab region has become a real phenomenon that needed to be dealt with as it could take the Arab nation a step toward electronic democracy. Despite all limitations, this shows the potential for democratization that the Internet has to offer. Bill Gates, 1996, quoted that

* *Professor of Political science and Political Communication at Misr International University, Egypt.*

"personal computer connected with interactive networks will provide citizens with the opportunity to participate easily and immediately in democratic process".

The research problem

One particularly controversial aspect of this topic is the development toward global information society and its social and political ramifications. The internet allows easy access to the information supplied by other countries. This not only has educational and commercial effects but also politically controversial in countries with limited freedom of speech. Many of the problems connected with the north-south differential in information technology are apparent in the Arab region. However, the level of development cannot be assumed to be homogeneous, as individual countries differ in their educational standards, financial strength, and willingness to innovate. The level of political acceptance of the new medium also varies. As a result, some relatively wealthy countries with a large high-tech potential only have a few Internet ports, whereas the number of users is growing much faster in other, structurally weaker countries.

Based on the differences in infrastructure and political situation, the Arab world can be divided into the zones with differing degrees of development: the North African countries, the Arab heartland: Levant and Egypt, and the Gulf countries.

Political Dangers

Many blogs provide commentary or news on a particular subject, thus, blogging can sometimes have unforeseen consequences in politically sensitive areas. Since blogs are much harder to control than broadcast or even print media, many authoritarian regimes

often seek to suppress blogs and\or punish those who maintain them.

Research question

Could censorship techniques work on a long- term basis, given the fact that it requires close observation of all the internet ports in a country, which again is only possible if the number of users is very limited?

Methodology

The recent development of the network communication and its sociopolitical consequences has stimulated researchers, writers as well as academic and research centers to organize seminars for discussion. The purpose of this paper is of two folds: First, is to highlight and to compare among the main findings of the research works and studies that tackled the new media and the phenomenon of weblog and bloggers. Second, it investigates the abilities of the o weblogs and their users in non-Western democratic regimes, as in the Arab countries, to practice freedom of speech and to develop new means and ideas for changing the existing sociopolitical as well as their economic reality. Despite the censorship and restrictions that can sometimes escalate to exercise repressive methods against the users (bloggers) number of weblogs is increasing particularly those concerned about political reforms.

Introduction

Globalization and the innovation of Information and Communication Technology

"We are creating a world where anyone anywhere may express his or her beliefs, no matter how singular, without fear of being coerced into silence or conformity"-

(Barlow 1996 - Founder of the Electronic Frontier Foundation)

The innovation in Information and Communications Technology (ICT) is changing the world around us. In the past few decades, several communicative mediums were invented and lots of ponderings and discussions revolving around their democratic potential have erupted. It all began with the invention of the radio in the 1920s and seventy years later, the internet drew a lot of attention as one of the most powerful inventions of the digital age. At present, there is no doubt that the world is entering a new age of information access and news dissemination made available by the internet. After all, the internet is an open medium that allows the free flow of information and ideas across the globe, thus empowering freedom of expression and exchanging of information. Yet, this potential means that the internet is posing a significant threat to governments which are continuously seeking tough and serious measures to control and restrict one of the basic human rights: The right to freedom of expression and opinion.

The above statement taken from "A Declaration of the Independence of Cyberspace", a charter released by John Perry Barlow, founder of the Electronic Frontier Foundation (EFF), a

US based non-profit advocacy and legal organization working to protect freedom in the digital world, appears to be the general consensus that the internet will bring enormous changes and help promote free speech and democracy across nations. This might stand true for most countries around the globe but, unfortunately and sadly enough, not for all. The current situation faced by Internet users in the Arab world in specific, casts doubts upon the existence of the Barlow's declaration.

The most striking features of the Internet are the spontaneous, unofficial representation which encourages additional participants to join on their authority and interests plus ability to use the technology. Such a feature provokes high expectations for democratic development. However, what perspectives, what political, economic, and cultural advantages do the "information age" offer the Arab societies? Will access to the network of networks take these societies one step farther on the way to democracy and free access to information, or will it foster the development of information elite on a regional as well as an international level?

Given the fact that the differentiation between the North and the South countries in the access to basic resources and infrastructure for network technology , as well as the differentiation between the metropolis and small cities, the overwhelming majority of the developing countries' populations are excluded from the opportunities offered by network communications. The general social conditions (e.g., illiteracy and lack of resources, contribute to this fact In the 90s according to a German study indicated that about half of the internet is used commercially, and that this percentage is increasing. (Boldt 1977)

Development of the Network Communication in the Arab World

Many of the problems connected with the north-south differential in information technology are apparent in the Arab region. However, the level of development cannot be assumed homogeneous, as individual countries differ greatly in educational standards, financial strength, and willingness to innovate. The level of political acceptance varies. As a result, some relatively wealthy countries with a large high tech potential only have a few internet ports, whereas the number of users is growing much faster in other structurally weaker countries, another reason for these discrepancies among the Arab countries in the heterogeneity of the infrastructure necessary for data communication.

Based on the differences in infrastructure and political situation, the Arab world can be divided intro three zone with differing degrees of development: the Maghreb countries, the Arab heartland, and the Gulf countries. The result of this study supported the fact that heterogeneity exists among countries in the same region, for instance, in the Maghreb or north Africa Tunis and Morocco are highest in terms of access to internet, while Algeria though it is an oil producing country and suppose to possess financial strength access to internet is rather limited. As for Libya and Mauritania access to internet is rated very low.

Who are the Bloggers? Demographic coding indicates that Arabic bloggers are predominantly young and male. The highest proportion of female bloggers is found in the Egyptian youth sub-cluster, while the Maghreb /French Bridge. Syrian clusters have the highest concentration of males.

On ***"Mapping the Arabic Blogsphere": Politics, Culture and Dissent***

A study undertaken by a group of researchers in Berkman centre

for Internet and Society at Harvard University highlighting the place of Egypt in the Arabic blog sphere, the study explores the structure and content of the Arabic blogosphere using link analysis term frequency analysis and human coding of individual blogs. The study identified a base network of approximately 35000 active language blogs discovered several thousand Arab blogs with mixed use of Arabic, English and French, created a network map of the 600 most connected blogs with, and with a team of Arabic speakers hand coded over 4000 blogs. The goal of the study was to produce a baseline assessment o the networked public sphere in the Arab Middle East, and its relationship to range of emerged issues, including politics media, religion, culture and international affairs.

A country-based network: Arabic blogosphere is organized primarily around countries.

Egypt is by far the largest cluster and includes several distinct sub-clusters, on which is characterized by secular reformist bloggers, and another by members of the Muslim Brotherhood, a group that is technically illegal in Egypt Egyptian bloggers comprise the largest structural cluster in the Arabic blog spheres due to its largest population compared to Arab country. Marc Lynch argues that Egypt has some of the most active political bloggers in the Arab public sphere, that is, bloggers who are connected to political movements are actively engaged in politics. The findings of the Berkman centre seem to support this argument, especially in the Secular Reformists and the Muslim Brotherhood clusters. Egyptian bloggers frequently use political badges on their sites to show support for various campaigns, such as for freeing bloggers, calling for reform, or promoting social issues such as combating HIV, AIDS stigmas. Some of these campaigns like «stop the curse», organize some groups of bloggers against others. In fact,

Egypt is the one national grouping where we see evidence of the kind of large scale political clustering found in the United States and some other politically active blogospheres as Iran. Egyptian bloggers comprise nearly one-third of those in the Arabic map and form a large structural cluster that contains several attentive clusters, including secular reformists, wider opposition youth, Egyptian Islamic and Muslim Brotherhood.

Saudi Arabia comprises the second largest cluster and focuses more on personal diaries and less on politics than other groups.

Kuwait, this cluster is divided into two sub-clusters based on bloggers' language preference, splitting those that write primarily in English from those that use Arabic. Both groups focus heavily on domestic news and politics, though the Anglophone bloggers are more likely to advocate reform and discuss economic and women's issues.

Levantine/ English Bridge, this groups of bloggers is located mainly in the countries of the eastern Mediterranean sometimes referred to collectively as the Levant, including Lebanon, Palestine, Jordan and Syria as well as most bloggers from Iraq. They are joined in this section of the network, which connects to the US and international blogosphere.

Syria, this cluster features frequent, though often mild; criticism of domestic leaders and both includes Arabic language bloggers with closer links to those in Saudi Arabia, and English language bloggers closer to those in the Levantine / English Bridge region.

Maghreb/ French Bridge is a group comprised of a cross national set of bloggers located mainly in Morocco, Tunisia and Algeria. Many of these bloggers write in a mixture of Arabic and French. They are found mostly among the religious focused bloggers.

Islam-Focus, this cluster is a loosely connected set of bloggers

from various Arab countries who are focused mainly on Islam, mixing personal theological and political topics.

Common Issues of Discussion among bloggers

A-Personal life and local Issues

In September 2008, a national survey undertaken by the (IT) Information technology centre sponsored by the Egyptian cabinet was set to investigate the opinion of the youth about the different usages of the internet. According to the preliminary sample of 1833 individual's age from 18 to 35 years old, the result was that 73% of this sample group use the internet mostly to follow up the news; 68% use the internet for entertainment; 63% use the internet for communication purposes through e-mails. As for the web logs Egypt's contribution amounts up to 230 thousands according to the statistics of 2009 by the CAPMAS (The Centre for Population and Mobilization Statistics) in Egypt which represents 30% of the total web logs in the Arab world.

B-Discussion of the United States

The United States is not a dominant, political topic in Arabic bloggers, neither are the wars in Iraq and Afghanistan. Most discussion of the United States is in the English Bridge and Syrian clusters, and when the United States is discussed it is usually in critical terms.

C-Muslim Brotherhood

Although the Muslim Brotherhood is technically illegal in Egypt, it has a very active presence in the blogosphere. The late Nagib Mahfouz, the Nobel laureate, once said: "if you want to move people, you look for a point of sensitivity, and in Egypt nothing moves people as much as religion". It continues to move

the social and political mechanics of the people, the future of Egyptian politics and the consciousness of our nation's bloggers alike. As in most of the Arab world faith and politics are very much intertwined in Egypt and the impact of the two stretch far outside the countries own borders encouraging those in the diasporas. Like other Egyptian political bloggers, Brothers' bloggers, talk about human rights and defend those who have been arrested by the government. They are also engaged in public debate about organization's future and priorities. This debate is mainly between the older establishment leaders and younger reform minded members, but there is also engaged in public debate about the organization's future and priorities. This debate is mainly between the older establishment leaders and younger reform conservatives pushing back against the latter.

D-Terrorism

This issue is a bigger issue among Aventine / English Bridge and Syrian bloggers than others, where it is not a major issue. Across the map however, when discussing terrorism, Arab bloggers are over whelming critical of violent extremists. We consider this a positive finding. Although qualified because the issue of attitudes toward terrorism hinge on the interpretation across the Arab World. Whatever its presence in other less public online venues, overt support for violent global confrontation with the west appears to be exceedingly rare in blogs, however, it is not unusual to find blogs that criticize terrorists on the one hand, and praise Hamas or Hezbollah for fierce resistance to Israel on the other. This complex issue merits additional research.

E-Human Rights and culture

Human rights civil and political rights are also a popular topic of conversation across the Arabic blogosphere- much more

uniformly common that discussion of western culture and values which is concentrated mainly in Levantine/ English Bridge cluster. Among culture topics, poetry, literature and art are more popular across the board than pop culture.

Most of the writings of the bloggers concentrate on personal, diary-style observations. Those that write about politics tend to focus on issues within their own country and are more often than not critical of domestic political leaders. Foreign political leaders are discussed less often and most commonly in terms more negative than positive. Domestic news is more popular than international news among general politics and public life topics, especially within large national clusters writing entirely in Arabic. The one political issue that commands the most attention of bloggers across the Arab world is Palestine and particular the situation in Gaza.

Research on blogs in the Arab world is scarce as blogging is considered a new phenomenon to the Arab public. Examining the existing literature on internet in general and blogging in specific, one notices that it has been written from a western point of view by western analysts and researches where blogging has a different purpose since the right to freedom of expression is granted and enjoyed by citizens, unlike the situation in the Arab world where this right is not fully practised and valued by governments. Because there never was a public forum in the Arab world that specifically served to help average citizens practice and bolster their right to freedom of expression, which "remains a dream in most of the Arab world" (Mostyn 2002:159), blogging has become an essential communication strategy for many frustrated Arabs. Citizens in that region are thrilled to set up their own blogs primarily to overcome corrupt political practices introduce

social and moral ideals.

Obviously, it would be fair to presume that the internet, given its free nature, will be act as a remedy to authoritarianism. Nonetheless, one should be aware of what (Kalathil and Boas 2003: x) describe as "blind optimism" since the internet certainly threatens and challenges authoritarian regimes. Posusney and Angrist (2005: 2) show pessimism concerning any democratic transition in the Middle East in the near future and note, "what distinguish the Middle East are not simply the *phenomenon* of enduring authoritarianism but rather the *density* of it and the absence of a case of successful democratization".

Scanning the different Arabic blogs, which are scattered on the web, it may seem easy to generalise that in that part of the world, where authoritarian regimes control, blogging is mostly identified with politics, democracy and free speech. Yet, while the majority of the literature has doubted and denounced the internet's role in democratisation, other scholars stress that the internet has constituted a public space for free discussion and has therefore proved efficient in promoting democracy.

No doubt that the increasing usages of the internet in the Arab countries signalled social and political awareness particularly among the young generation.

Blogging and Arab governments

Blogging is new in the Arab world that the parallel term in Arabic, *tadween* (to chronicle), was coined only in 2006 (Ambah 2006). "There are almost 40000 Arabic blogs out of the 37 million on the internet" (The Arabic Network for Human Rights Information 2006) and although most of them were created in 2006 with the aim of creating a more democratic system, their power and

popularity have exceeded all expectations.

Scanning the Arabic blogosphere, one notices that a large portion of the bloggers are political activists, journalists, and other politically influential elites who are setting up their own political blogs in order to, not only let their voices and thoughts heard, but also to play an active force in changing the democratic status in their countries. They cross red lines, challenge the taboos and risk their lives by writing about sensitive issues and even filling streets protesting events, at a time when criticising the government and defending their rights out in the open is improper. Tarawneh (2005:74) reveals that in the Arab world no tool has ever existed before to share ideas, to form a position, to organize a move, or simply to live a democratic life, therefore, blogging is "regarded one of the few truly democratic forms of expression in the media and are a good opportunity especially for younger people to explain their views and attitudes".

Since the internet "enable people to be active in the political realm" (Street 2001: 212) and promises the dawn of a new political age at a time when traditional media, suffering from censorship, have the capacity to distort the truth and present a biased picture of political issues, blogging has made it easier for people" to look elsewhere in their search for the truth" (Mostyn 2002:34) and express themselves to a potential audience of millions. Bloggers who are politically active, flock to the internet, free of all constrains and engage freely with fellow activists to achieve a particular goal. They enjoy being politically active online, expressing opinions and planning campaigns at a time when acting on the ground is hard and risky. McCaughey and Ayers (2003:71) call this participation "online activism" where members of the virtual communities "take advantage of the technologies and techniques offered by

the Internet to achieve their traditional goals".

Unfortunately and despite the internet's democratic potential and people's hopes, this online freedom, in most Arabic countries is costing bloggers their "offline freedom". Bloggers there are being silenced, imprisoned and tortured by their governments for uncovering corrupted practices and discussing religious and political matters interpreted by these governments as threatening. Ravetz (1998:117) stresses, "with the growth of the internet, nations are looking for effective laws and technical means by which to regulate the subject matter of the Internet, just as they have consistently done so with other communications tools; radio, television, newspaper and the post". However, Hofheinz (2005) reveals that governments will always fall behind technological innovations when trying to control those technologies since "while censorship remains an issue of great concern, governments have not been able to silence the expression of dissent on the net and to prevent the increasing use of technology to strengthen communication and coordination among opposition and civil society activists". In addition, Schultz (1985 cited in Rawnsley 2005: 180) points out that governments when feel challenged and threatened "try to stifle these technologies and thereby fall further behind in the new industrial revolution, or else they see their totalitarian control inevitably eroded".

Democracy in the information age

There is an ongoing debate surrounding the definition of "democracy". Mill, N.D. cited in Deegan 1993:1) notes that the obvious and common definition is "the government of the whole people by the whole people, equally represented". Schmitter and Karl (1996:50) offer a wider definition by referring to basic principles of democracy: "Modern political democracy is a system

of governance in which rulers are held accountable for their actions in the public realm by citizens, acting indirectly through the competition and cooperation of their elected representatives". However, the above two definitions lack reference to certain factors that must exist for government to be described as democratic. Dahl (1982:11) lists several "institutions" that citizens should join, namely, the right to free expression without the government punishment and the right to look for other sources of information.

Without a doubt, "democracy and communication are necessarily linked" (Kedzie 2002:107). Communications has the power to increase people's access to information, freedom to know, share and discover. However, no matter how much differences exist when identifying democracy, Sreberny (2001:104) connects the notion of democracy to that of development by pointing out, "While there is clearly much debate about definitions of democracy, there is increasing agreement about that need for greater participation, growth of civil society and development of human resources as part of the development process". Agreeing with Sreberny (2001), Lipset and Sargent (cited in Kedzie 2002:107) reveal key principles that define democracy. They include "citizen involvement in political decisions, equality, civil liberties, representation, and majority-rule".

But, what about information technology, particularly the internet, and its role in achieving democratisation? What vision of democracy is going to emerge from the information revolution? New terms such as "digital democracy", "electronic democracy", and "cyber-democracy" referring to the marriage between technology and democracy as working closely together and mutually reinforcing each other have emerged recently. But,

is there a link between Information Technology and democratic improvement? Kedzie (2002:108) points out "communication via the internet and associated media breeds efficacy".

The term electronic democracy or cyber democracy describes democracy taking place online. Hacker and van Dijk (2000:1) note that people flock to the internet in an "attempt to practise democracy without the limits of time, space and other physical conditions using ICT [information and communication technology] or CMC [computer-mediated communication] instead, as an addition, not a replacement for traditional 'analogue' political practices". This type of digital democracy allows citizens living in non-democratic systems to meet online and deliberate major policy issues and therefore create an attentive public since the internet "allows a higher level of interactivity than traditional mass media" (Van Dijk, 1997 cited in Hacker and van Dijk 2000:50), allowing, consequently, for communications to take place through computer screens and electronically mediated interchanges instead of face-to-face interactions. This advantage made possible by digital democracy, is expected to strengthen civic engagement and political activism forming an "interactive democracy which can be described as a group of citizens whose matters of common concern are dealt with through ongoing discussions, debates and deliberations" (Gibson, R. K. et al. 2004:99).

Other authors have long argued that it will be instrumental in the transition of authoritarianism to democracy as it provides ordinary citizens with political resources and opportunities to expand their political participation in a democratic environment. Porebski (2002:1220) notes that e-democracy is "the remedy for democracy crisis". In other words, e-democracy is regarded as

the evidence of the crucial role of the ICT in overcoming the democracy crisis.

No wonder, this convergence between information and technology has the ability to revive and foster democratic deliberation among citizens in what Frantzich (1999) calls "citizen democracy". Rheingold (1996) notes that this citizen-based democracy is able to amplify the power of grassroots groups to organise political action and sway public opinion.

The internet was embraced by the globe as a new tool for free speech against oppression and authoritarian control as it offers unlimited and uncensored amount of information. Nonetheless, when discussing the internet's democratic potential, researches and scholars split into two groups; those who foresee a bigger role for the internet and those who are pessimistic concerning any democratic change. Many scholars of Middle Eastern studies assume that the power of the web will enable citizens in the region to establish more participatory political climates and freer flows of information. Anderson (1999:52) reveals the importance of the internet in Arabic countries by describing the internet as a "fast and flexible, not least for providing opportunities for alternative expressions, networking, and interpretations that draw on and extend its technologies".

Given that freedom of expression is controlled in most of the Arab world, Sreberny (2001:116) reveals that the internet is always able to facilitate this freedom despite all restrictions since "the net facilitates individual and small-group participation, connects groups to each other, crosses boundaries of national space and gender although it can create its own, new, boundaries as well". Therefore, "notions of democracy, civil society, press

freedom and human rights are being articulated as never before". Furthermore, Norton (cited in Sreberny 2001:105) reveals that giving importance to those rights in the Arab world emerges from the fact that the internet and the way citizens are using it, is threatening governments, "…there has long been little doubt that the regimes in the region are under increasing pressure from their citizens. Repression at the hands of the state has become a topic of public discussion, and human rights, activists, though relatively few in number, have become increasingly vocal. In short, the regime's governments, especially the Arab ones, are facing persistent crises of governance… the pressures for change is general and growing, although they are obviously not equally intense in all states".

Castells (2002:2) argues that the Internet and its associated technologies will contribute to the end of information control and will witness the beginning of an exhilaration era for citizens living under repressive regimes. He puts it this way:

"The Internet is a communication medium that allows, for the first time, the communication of many to many, in chosen time, on a global scale. As the diffusion of the printing press in the West created what MacLuhan named the "Gutenberg Galaxy", we have now entered a new world of communication: The Internet Galaxy".

Edelman (2004) a researcher studying internet filtering warns against increasingly sophisticated methods for Internet censorship employed by authoritarian states:

However, Kalathil and Boas (2003) warn that technology alone cannot accomplish miracles and that the Internet itself "is not inherently a threat to authoritarian rule" (2003:136). They

suggest that the Internet may be mostly a facilitator for pro-democracy work in other areas, rather than playing the lead role itself. The fact that authoritarian states control the pace and the nature of the Internet's diffusion within their borders should not be overlooked.

Needless to say, some people never believed in the most exaggerated expectations of the Internet. Lessig (1999) argues that governments can most certainly regulate the Internet, both by controlling its underlying code and by shaping the legal environment in which it operates. Winston (1998) in *Media Technology and Society: from the Telegraph to the Internet* is convinced that "beyond the publicity, the Internet was just another network. This is to say its social effects could (and would) be as profound as, for example, those of the far more ever-present network, the telephone. The Internet is nothing but another chapter in the long history of electronic systems of communications. Besides, Castells (2002) is not blind to the fact that even though the Internet contains the potential for the democratisation of information, this does not mean that it is an inevitable result of the ongoing development in a given country. He points out: "At the dawn of the twenty-first century there is an unsettling combination in the Internet world: pervasive libertarian ideology with increasingly controlling practice. In other words, "global networks cannot be controlled, but people using them, can, are, and will be – unless societies opt for the freedom of the Internet by acting from and beyond the barricades of their nostalgic libertarians"(2002:183-84).

In summing up, this section reveals that the window of opportunity Internet provides is perhaps not as wide-open as was hoped for in the early years. But, there is still enough room for

change to slip through. Castells (2002:171) says it well: "It is a contested terrain, where the new, fundamental battle for freedom in the Information Age is being fought".

Egypt as a Case Study: the changing political background in Egypt and Control of the internet in Egypt

"The effects of the revolution in ICTs should not be limited to achieving economic and developmental gains. They should be extended to strengthening political, social, and cultural links among nations to bring about world peace based on justice, equality, and… supporting national efforts toward more freedom, democracy, and respect of human rights" -

(Egyptian President Hosni Mubarak at The World Summit on the Information Society 2003).

It is ironic how the above statement by President Mubarak contradicts an assertion made by the chairman of the Information Centre in the Egyptian Cabinet, Mr. Rafat Radwan, in which he states, "Net cafes must be monitored. Any activity has good and bad elements. There should be several restrictions such as a central control on material sent through the Internet that could be against Egyptian principles. The Vice Squad in the Ministry of the Interior should play a role in monitoring these net cafes" (Islam Online 2000).

On 26 March 2007, the Egyptian government held a referendum to make some 34 amendments to the constitution aimed at, as justified by President Mubarak, "increasing democracy in the country which he has ruled unchallenged for a quarter century" (*The Associated Press* 2007). The central issue in the amendments was the banning of political parties based on religion, which many suggest is a direct attempt to prevent the Muslim Brotherhood

from ever taking power constitutionally and therefore to strengthen President Mubarak's grasp on power. Amnesty International, a Non Governmental Organisation (NGO) working to promote respect for human rights around the world, stresses that the amendments are "the greatest erosion of human rights in Egypt" (Amnesty International 2007).

The case of the Egyptian blogosphere

In 2004, a movement called the Kifaya National Movement for Change was formed in response to the constitutional referendum. Kifaya (Arabic for *enough)*, is an all-purpose message to President Mubarak: Enough of a presidency that has endured 24 years and that would be extended by six if he chooses to present himself for re-election; enough of the president's manoeuvring to place his son Gamal in position to succeed him. The Egyptian bloggers played a big role in the movement's success by taking part in covering all of its activities and providing press coverage that domestic and international media did not provide.

The country's control practices are a concurrent example of how technologies are leading to restrict further the freedoms of Egyptian citizens. Those to defy the Egyptian government and push at the limits of freedom of expression in a way that has alarmed the authorities were accused no less than being criminals and were sentenced to jail. In a report by the Non Governmental Organisation, Human Rights Watch (2005) entitled "False Freedom: Online Censorship in the Middle East and North Africa", the NGO reveals that the rights to freedom of expression, association and assembly in Egypt continues to be restricted. Also, Egypt has been added to the list of "13 Internet Enemies" which Reporters without Borders issued in November 2006.

Web logging in Egypt

The Egyptian blogging community, available at the Egyptian Blog Ring www.egybloggers.com, Egyptian Blogs Aggregator http://www.omraneya.net/, The Arab Blog Network www.itoot.net, Jeeran Blogs www.jeeran.com/blogs, Bloggers without Borders http://www.dwwen.com/, and Maktoob Blogs http://www.maktoobblog.com/, is one of the most active blogging communities in the Arab world housing thousands of fast-growing blogs. Bloggers in Egypt are making use of the freedom made available electronically by playing a double part; as citizens discussing matters of concern such as governmental and political issues, and as a threat to the Egyptian government.

Marc Lynch (2007) stresses that in Egypt, "Blogs have played an important role in historically unprecedented bouts of political activism in recent years". However, political blogging can be extremely risky in Egypt since activists use their blogs for political organization and campaigns, using blogs to mobilize for contentious politics. Arresting bloggers has become a frequent procedure recently, particularly for bloggers who attempt to cover the political scene in Egypt. A number of bloggers were being imprisoned in Egypt during the past few years in what Amnesty International calls "a slap in the face of freedom for expression in Egypt" (Amnesty International 2007). The first blogger who dared to post a photo of a torture incident was Alaa Abdul Fattah. He posted the photo of a State Security officer known for torturing people in police stations. Alaa was arrested during a peaceful protest and was jailed for 45 days but his arrest spurred a protest by others around the world, some of whom created a new blog, "Free Alaa" http://freealaa.blogspot.com.

In February 2007 another Egyptian blogger, Abdul Kareem

Nabil Suleiman, who blogs under the name, Kareem Amr, was also detained by the public prosecutor and expelled from Al-Azhar University, the main state-run institution of Islamic higher education, because of his writings on his blog karam903.blogspot.com. His sentence is the first in Egypt in which a blogger is imprisoned for his writings online. Abdul Kareem was sentenced to four years in prison for insulting religion and defaming President Mubarak, in addition to announcing himself as a secularist. A campaign blog, "Free Kareem" http://www.freekareem.org/, was also set up calling for his release. In another incident, on 15 April 2007, blogger Abdul Monem Mahmoud who blogs at "Ana Ikhwan" http://www.ana-ikhwan.blogspot.com, Arabic for *I am a brother*, was detained for 45 days for "belonging to an illegal organization", the Muslim Brotherhood, "creating and possessing images destructive to public order", "organizing secret meetings with the aim of disturbing public order", "disparaging religions" and "insulting President Mubarak" (Reporters Without Borders 2007). The Egyptian blogosphere and activists rallied to his defence in an impressive way and launched the "Free Monem campaign" available at http://freemonem.cybversion.org. www.dwwen.com/ and Maktoob Blogs http://www.maktoobblog.com/.

Blogging for a cause: Reform

"Computer-mediated communication and networking is a useful mechanism for disadvantaged groups in their efforts at collective action and empowerment" (Mele 1999:292). Almost all of the Egyptian bloggers including human rights activists interviewed state that their main goal for setting up blogs is to rebel against the regime with the aim of making a difference in Egypt. They hoped that, by blogging about matters of concern,

they would empower citizens, make them aware of problems within the system, and direct their attention to basic human rights, which they have been deprived of and motivate them to take action. Ahmad Mahdi, a human rights activist in Egypt explains,

> *"Bloggers in the Middle East, especially in Egypt, are indeed a vital player in revealing corruption, dictatorship and torture". He asserts his point of view by quoting The Economist which calls bloggers "pyjamahideen" because "they are 'mujahedeen' fighting for freedom of expression, using their personal computers in their bedrooms while wearing their pyjamas".*

Through blogging, blogger Hady, who blogs at "Afkar Da Vinci", Arabic for *Da Vinci's ideas* http://afkar-davinci.blogspot.com, adds

> *"I share my thoughts with the hope to make a difference [in the Egyptian society] and promote people's awareness".*

Dalia Ziada, a young human rights activist and a blogger herself who blogs at http://daliaziada.blogspot.com about human rights values, labels blogging as the most influential form of writing to shape people's minds in countries where free speech is suppressed. She reveals,

> *"The state of freedom of expression in Egypt is getting worse one day after the other. My Ultimate goal in this life is to bring peace and justice to the world by changing the mentalities of the people and blogging has given me a good opportunity to achieve this goal".*

This valuable opportunity to express ideas and opinions without having to worry about someone looking over your shoulders is the driving force behind blogger Mohammed El Sharkawy's interest in blogging. Mohammed was arrested in April 2006 and was released on the 23rd of May to be arrested again two days later upon his participation in a demonstration in front of a

Cairo court. He was accused of "illegal gathering" (in violation of the emergency law), "obstructing traffic", "insulting President Mubarak" and "insulting police officers during his arrest".

In an interview with the Deputy Editor of *The Daily Star Egypt*, Mohammed who blogs at www.speaksfreely.net stresses

> *"As a citizen journalist, I want to be part of an alternative citizen media that will be a headache for the regime. I want to say that we are watching, participating and writing what we experience with no ulterior motives"*(Malky 2007:7).

The above examples demonstrate that blogging, despite all obstacles, has proven useful in triggering and encouraging a collective action among the Egyptian blogging community. By setting up a healthy and free-thinking environment, citizens were made aware of problems surrounding them, encouraged to express their anger freely and for the first time ever challenge the government. Blogging helped Egyptians rebel and evolve.

Moreover, blogs have also opened an unrestricted space where activists can give account and testify events that go unreported by the state-run media, hence proving to be an eye-opener to influence citizens. In his blog, http://malek-x.net/, Malek Mustafa, a blogger who witnessed and published a post on the event of the sexual harassment of women in Cairo in summer 2006, reveals that this incident was met with zero coverage in the press. Malek explains,

> *"One of the things I believe bloggers like me have achieved is creating a new breed of citizen journalists who communicate what they witness like any correspondent"* (Al Malky 2007:1).

Another female blogger, Ethar Ahmad, who blogs at "Without Masks" http://infinite-grief.blogspot.com, agrees that blogging is

> *"An act of writing what you want, whenever you want with the aim of revealing lots of secrets and videos of torture taking place in Egypt".*

"Speaking my mind out loud" is what Loay, a twenty year old blogger who blogs at "Poles Apart" http://polesapart3.blogspot.com/, hopes to achieve through blogging. He stresses,

> *"State controlled media in Egypt is less reliable in reporting certain issues as they only show the good part; whereas blogging allows for clear and real explanation of stuff".*

In accord with all views, blogger Mohamed El-Gohary who blogs at "Politikia and the Society" http://politikia.blogspot.com/, clarifies,

> *"I blog for rebellion and creation through publishing some uncensored articles which the magazine he used to work for said they were not suitable for publishing".*

The government's crackdown

Ferdinand (2000) explains that when messages spread via the internet, it becomes difficult for governments to stop them; therefore, they try to control the internet in every possible way. This battle, on the one hand, is challenging the notion of blogging as a tool for free expression while on the other hand, many bloggers especially those who were threatened by the government, admit that Egypt benefited from this censorship in other ways. Egyptian bloggers taking part in this battle are determined more than ever to win the on going fight. Commenting on the current pessimistic situation concerning free expression in Egypt amid those arrests, Dalia Ziada seems very daring and defying when showing that government's arrests will always prove unsuccessful in silencing bloggers. She reveals,

> *"On the contrary, the internet provided and still providing an unlimited amount of freedom to its users and accordingly to the whole society. Through blogging we were able to express bold ideas and discuss thorny issues and communicate with international supporters.*

Ibn Rushd, [who was an Andalusian- Arab philosopher, also known in European literature as Averroes], said once that no one can control words or ideas. That was in his age. So, do you think that any one can restrict ideas in the age of IT and globalization? Of course not. The government is using repression and censorship for our own. I mean we as bloggers benefited from this. The more repression the government does, the more new young people join the blogosphere and the more we got international support".

"There are tens of thousands of programmers around the world who are programming solutions to that problem right now".

Those statements are clear proof that blogs are indeed a fast-growing cell, multiplying in numbers and their influence is spreading quickly. Even if governments attempt to arrest bloggers or block blogs, they will always be faced with an increasingly serious challenge that they will find hard to counter effectively. What those opinions show is that governments are fighting a losing battle as many web-savvy surfers find ways around the system in order to access blogs.

What bloggers are trying to demonstrate is that they can break a story days before the press takes it on. For example, Reuters might have some photos of an incident, but not a full story, and Al Jazeera for example, might not be present, so blogger accounts are critical to spreading Information.

The future of blogging:

Supporting the idea that citizen interaction in cyberspace had the potential to affect both the formation of public opinion and the conduct of democratic politics" (Margolis and Resnick 2000:100), Ahmad believes that blogging is having a democratic effect,

"I expect that these blogs would be one of the factors which can contribute to greater democratisation as the people become more aware of the problem of their country and more willing to pressurise for more democratisation".

Hady assures bloggers that the democratic impact of blogging is growing especially with the introduction of other types of blogging such as photographs (photolog), videos blog, which will reinforce that influence:

"Bloggers did not stop there with textual posts. They took a step further to the streets, acting as citizen journalists by publishing pictures and videos, thus proving that the government's crackdown on blogs is one major proof of their rising influence".

The above is clear evidence that no matter what the government does in order to block blogs and arrest bloggers, bloggers will always find a way to interact freely and spread their influence through the seemingly only available way to express opinions.

Conclusion

"Freedom is participation. Freedom is distribution. Freedom is interaction. Freedom is the ability to influence and be influenced. Freedom is the ability to change others and to be changed as well"-

(Balkin 2004)

Ten years ago, weblogs were born and in no time, their craze reached the Arab world. Making use of the presumably free flow of information on the internet, citizens living under Arabic authoritarian regimes, particularly in Egypt and Jordan, were thrilled by this new electronic medium where they can bypass restrictive policies and engage each other in discussion, share opinions and get their voices heard.

Attempting to answer the research question put forward in this study, it is clear that while blogging is gaining clout and appeal among frustrated Arab citizens, the inevitable regime crackdown has followed. Governments felt threatened and obliged to police the cyberspace and punish bloggers who are critical of the government, regime and religion.

The key element of this study came throughout a number of interviews with bloggers and human rights activists from both countries. By tackling each country on its own, this research reveals the number one goal behind blogging in Egypt which can be best summed up in one word: "Reform" by reaching out to Egyptians and reminding them of their rights which are overlooked by the government. Moreover, this dissertation demonstrates that government crackdown will never succeed in silencing bloggers. On the contrary, bloggers take government reaction as a motivation keep up their work in revealing injustice especially those who were jailed.

As for the relationship between mainstream media and blogs, the study shows that Egyptians find blogging more reliable in that matter as they seek to tell the truth and this is a sign of credibility. While Egyptian bloggers seem very defying, determined and optimistic concerning blogging and its potential democratisation, the study shows that very few Jordanian bloggers foresee a positive future for blogging in enhancing freedom of expression despite the online freedom they enjoy. They do not favour discussing politics or blog about the government out of fear and therefore they seek self-censorship to avoid trouble although they do it unwillingly.

Regardless of the differences, the most substantial finding of this study proves that bloggers' practices on the net contain the growing seeds of important transformations in two ways: First, by warning, arresting, jailing bloggers and blocking, deleting blogs,

governments playing two paradoxical but interlinked roles at the same time which, unintentionally, cultivate a climate, proving that blogging is indeed a step forward towards democracy and freedom. In this regard, one cannot help but think that governments are fighting a losing battle. Secondly, blogging, taking its free nature, allows a continuous free flow of opinions and bold ideas and opening discussions on issues of concern. Accordingly, the river of information can never stop and when all these blogs are linked and networked to each other and bloggers coming together in cyberspace and produce voices on the Internet, a culture of democratisation is sure to emerge".

Arab Governments should stop wasting time and resources cracking down on bloggers and should focus more on the benefits they can gain from blogging. If governments combined forces with bloggers, they will be more likely to have a social and political impact in the society.

The study concludes that blogging contains the growing seeds of positive transformations in regard to democracy and freedom of expression in the Arab world. It also suggests some recommendations for Arab governments in dealing with free expression as a fundamental human right. No doubt that the new media facilitates communication without being subject to geographical barriers, that is why the young generation are attracted to it use not only for entertainment This media is becoming useful for disseminating fanatic ideologies that threaten the stability of the existing political regimes particularly in countries of patriarchal nature as the Arab states. This new media is very influential due its quick communication potentials yet many researchers are worried whether this new media could eliminate the gap between those who know and those who do not know and lack the access to such a media, or will it lead to information elite?

Bibliography

- Al Malky, R. 2007, **"Blogging for reform: The case of Egypt"**, *Arab Media and Society.* [online]. [Accessed 13 July 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.arabmediasociety.com/articles/downloads/20070312143716_AMS1_Rania_Al_Malky.pdf
- Alterman, J. B. 1998, "**New media, new politics?: From satellite television to the Internet in the Arab world",** Washington: Washington Institute for Near East Policy
- Ambah, F. S., **"New Clicks in the Arab World"**, 2006. *The Washington Post*, 12 November, P. A13
- Amnesty International. 2007, **"Egypt: Karim Amer sentence makes bloggers new target of the authorities",** [online]. Press release, issued 22 February 2007. [Accessed 20 May 2007]. Available from the World Wide Web: http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE120062007?open&of=ENG-2MD
- Amnesty International. 2007, **"Egypt: Proposed constitutional amendments greatest erosion of human rights in 26 years"**, [online]. Press release, issued 18 March 2007. [Accessed 22 May 2007]. Available from the World Wide Web:
- http://news.amnesty.org/index/ENGMDE120082007
- Anderson, J. W. 1999, **"The Internet and Islam's new interpreters"**, *In*: Eickelman, D. F. and Anderson, J. W. (eds.). *New media in the Muslim world : the emerging public sphere.* Bloomington: Indiana University Press, pp. 41-56
- Balkin, J., **"Digital Speech and Democratic Culture: A Theory of Freedom of Expression for the Information Society"**, 79 N.Y.U. L. REV. 1 (2004). p44
- Barlow, J. P. 1996, **"A Declaration of the Independence of Cyberspace"**, *Electronic Frontier Foundation* [online]. [Accessed 20 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.eff.org/~barlow/Declaration-Final.html
- Bruse Etling and John Robert Berkman, **"Internet and democracy: Mapping the Arabic Blogosphere: Politics, Culture and Dissent"**, Centre Research publication No. 2009, Harvard : berkan Centre for Internet and society, June 2009
- Bloods R. 2003, "**Blogs and Journalism: Do they connect? Nieman Reports"**, [online]. 57 (3). [Accessed 2 June 2007]. p. 61. Available from the World Wide Web: http://www.nieman.harvard.edu/reports/03-3NRfall/V57N3.pdf
- Bowman, S. and Willis, C. 2003, **"We Media. How audiences are shaping the future of news and information"**, The Media Center at the American Press Institute. [Accessed 10 August 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.hypergene.net/wemedia/download/we_media.pdf
- Bruns, A. 2005, **"Gatewatching: Collaborative online news production"**, New York; Oxford: Peter Langusa Publishing

- Castells, M. 2002, **"The Internet galaxy: Reflections on the Internet, business, and society"**, Oxford: Oxford University Press
- Coleman, S. 2005, **"Blogs and the New Politics of Listening, The Political Quarterly"**, [online]. 76 (2). [Accessed 1 August]. p. 273-280. Available from the World Wide Web: http://www.blackwell-synergy.com/doi/pdf/10.1111/j.1467-923X.2005.00679.x
- Dahl, R. A. 1982, **"Dilemmas of pluralist democracy: Autonomy vs. control. New Haven"**, London: Yale University Press
- Dailymotion. 2007, **"Interview with the jailed egyptian blogger Abd al-Monem Mahmoud"**, [online]. [10 August 2007]. Available from World Wide Web: http://www.dailymotion.com/fikrat/video/x1rbd6_interview-with-abd-almonem-mahmoud
- Deegan, H. 1993, **"The Middle East and problems of democracy"**, Buckingham: Open University Press
- Edelman, B. 2004, **"On a filtered Internet, things are not as they seem"**, [Accessed 15 August]. Available from the World Wide Web: http://www.rsf.org/article.php3?id_article=10761
- Egyptian Government Service Portal. n.d. [online]. [Accessed 20 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.misr.gov.eg/english/laws/Constitution/chp_three/part_one.asp?uniqueID=A86E5E70645E635D735A6F6E655E5A617260615A666F6E6E5A646572725E5E657271666264AA&l=165562&Auth=True
- **"Egypt's Information Society"**, 2005. [online]. [Accessed 24 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.mcit.gov.eg/EgyInfo_Society.pdf
- **"Egypt State Information System"**, 2007. [online]. [Accessed 17 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.sis.gov.eg/En/Land&people/Population/030900000000000001.htm
- Eickelman, Dale. 2002. Bin Laden, **"The Arab Street and the Middle East's Democracy Deficit"**, *Naval War College Review.* [online]. LV (4). [Accessed 18 August 2007], pp. 39- 48. Available from the World Wide Web: http://ics.leeds.ac.uk/papers/pmt/exhibits/2300/Eickelman.pdf
- Eltahtawy, M. **"Threats unlikely to silence bloggers as Egypt jails youth for insults"**, [online]. 2007. *SaudiDebate.com,* 1 March. [Accessed 15 August 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.saudidebate.com/index.php?option=com_content&task=view&id=556&Itemid=148
- **"Encyclopedia of the Nations"**, 2007. [online]. [Accessed 18 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.nationsencyclopedia.com/economies/Africa/Egypt-POLITICS-GOVERNMENT-AND-TAXATION.html
- Fandy, M. and Hearn, D. 1999, **"Egypt: Human Rights and Governance"**, *In*: Magnarella, P.J. (ed.). **"Middle East and North Africa: Governance, democratization, human rights"**, Aldershot: Ashgate, pp. 103-123.
- Ferdinand, P. (ed.). 2000, **"The Internet, democracy and democratization"**, Ilford, Essex

- Fischbach, M.R. 1999. Jordan. *In*: Magnarella, P.J. (ed.), **"Middle East and North Africa: Governance, democratization, human rights"**, Aldershot: Ashgate, pp. 83-101
- Foster, G. (1994), **"Fishing with the Net for research data"**, *British Journal of Educational Technology*, 25(2), 91–97
- Frantzich, S. E. 1999, **"Citizen democracy : political activists in a cynical age"**, Lanham, Md.: Rowman & Littlefield Publishers
- Gan, S. and Gomez, J. 2004, **"Asian Cyberactivism: Freedom of Expression and Media Censorship"**, Friederich Naumann Foundation
- Gibson, R. K. et al. (eds.). 2004, **"Electronic Democracy: Mobilisation, organisation and participation via new ICTs"**, London: Routledge
- Gillmor, D. 2006, **"We the media: Grassroots journalism by the people, for the people",** Sebastopol, California: O'Reilly
- Hacker, K. L. and van Dijk, J (eds.). 2000, **"Digital Democracy: Issues of Theory & Practice"**, London: SAGE
- Hill, K. A. and Hughes, J. E. 1998, **"Cyberpolitics: Citizen activism in the age of the Internet"**, Lanham, Md.; Oxford: Rowman & Littlefield
- Hofheinz, A. 2005, **"The Internet in the Arab World: Playground for Political Liberalization.** ***Internationale Politik und Gesellschaft"***, *[online]. 3 (3)*. [Accessed 20 July 2007]. pp. 78-96. Available from the World Wide Web: http://www.fes.de/IPG/arc_05_set/set_03_05d.htm
- Human Rights Watch. (2005), **"False Freedom: Online Censorship in the Middle East and North Africa"**, [online]. Report dated November 2005. [Accessed 2 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.hrw.org/reports/2005/mena1105/mena1105web.pdf
- Human Rights Watch (2007), **"World Report 2007"**. [online]. Report dated 11 January 2007. [Accessed 22 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://hrw.org/wr2k7/pdfs/jordan.pdf
- Islam Online. 2000, **"Debate over tightening the control on internet cafes in Cairo"**. [online]. [Accessed 20 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-27/alhadath7.asp (in Arabic)
- Jarvis, J. 2003, **"Weblogs can be first step toward democracy"**, *Saint Paul Pioneer Press* 16 June, P. T2.
- Johnson, B. **"Blogs turn"** 10. 2007, *Guardian Unlimited*, 7 April. [online]. [Accessed 8 April 2007]. Available from the World Wide Web: http://blogs.guardian.co.uk/news/archives/2007/04/07/blogs_turn_10.html
- Kalathil, S. and Boas, T. C. 2003. **"Open networks, closed regimes: The impact of the internet on authoritarian rule"**, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace
- Kedzie, C. & Aragon, J. 2002, **"Coincident Revolutions and the Dictator's Dilemma: Thoughts on Communication and Democratization"**, *In*: Allison, J.

(ed.): *Technology, Development, and Democracy: International Conflict and Cooperation in the Information Age*. Albany: State University of New York Press, pp. 105-130

- Lessig, L. (1999), **"Code and other laws of cyberspace"**, New York: Basic Books.
- Lynch, M. 2007, **"Blogging the new Arab public. Arab Media and Society"**, [online]. [Accessed 20 May 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.arabmediasociety.org/articles/downloads/20070312155027_AMS1_Marc_Lynch.pdf
- Lynch, M. 2007, **"Blogging the New Arab Public: Arab Blogs' Political Influence Will Grow. World Politics Review"**, [online]. [Accessed 13 July 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.worldpoliticsreview.com/article.aspx?id=694
- Mann, C. and Stewart, F. 2000, **"Internet communication and qualitative research: a handbook for researching online"**, London: SAGE
- Margolis, M. and Resnick, D. 2000, **"Politics as usual: the cyberspace revolution"**. Thousand Oaks, CA.; London: SAGE
- McCaughey, M. and Ayers, M. D. (eds.). 2003, **"Cyberactivism: online activism in theory and practice"**, New York ; London: Routledge
- McCoyd, J. L. M. and Kerson, T. S. 2006, **"Conducting Intensive Interviews Using Email: A Serendipitous Comparative Opportunity. Qualitative Social Work"**, [online]. 5(3): pp. 389–406. Available from the Wold Wide Web: http://qsw.sagepub.com/cgi/reprint/5/3/389
- Meho, Lokman I. (2006), **"E-Mail Interviewing in Qualitative Research: A Methodological Discussion"**, *Journal of the American Society for Information Science and Technology* 57(10):pp. [Accessed 15 August 2007] 1284-1295.
- Mele, C. 1999, **"Cyberspace and disadvantaged communities: The internet as a tool for collective action"**, *In*: Smith, M. A. and Kollock. (eds.). *Communities in cyberspace.* London; New York: Routledge*, pp. 291-310.*
- Merriam-Webster Dictionary (2004), *Merriam-Webster Dictionary website.* [online]. [Accessed 10 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionary/
- Mostyn, T. 2002, **"A history of censorship in Islamic societies"**, London: Saqi
- Murelli, E. (ed). 2002, **"Breaking the digital divide: Implications for developing countries"**, Commonwealth Secretariat and SFI Publishing
- Perrone, J. 2007. [online]. [Accessed 28 June 2007], **"What is a weblog?"**, Available from World Wide Web: http://www.guardian.co.uk/information/guardianunlimited/story/0,,906729,00.html
- Porebski, L. 2002, **"Three Faces of Electronic Democracy"**. *10th European Conference on Information Systems. [online]* 6-8 June, Gdansk, Poland. University of Gdańsk, pp. 1218-1227. Available from the World Wide Web: http://is2.lse.ac.uk/asp/aspecis/20020082.pdf

- Posusney M.P. and Angrist, M.P. (eds). 2005, **"Authoritarianism in the Middle East: regimes and resistance"**, Boulder, Colo.; London: Lynne Rienner Publishers, Inc.
- Preece, J. 2000,.**"Online Communities: Designing usability, supporting sociability"**, Chichester; New York: John Wiley
- **"Privacy International"**, 2003. [online]. [Accessed 20 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.privacyinternational.org/article.shtml?cmd[347]=x-347-103761
- Ravetz, J. 1998, **"The internet, Virtual reality and real reality"** *In*. Loader, B. D. (ed.): **"Cyberspace divide: Equality, agency, and policy in the information society"**. London: Routledge, pp. 113-122
- Rawnsley, G. D. 2005, **"Political Communication and Democracy"**. Basingstoke: Palgrave Macmillan
- Raynsford, J. 2003, **"Blogging: the new journalism?"**, [online]. [Accessed 10 August 2007].
- Available from World Wide Web: http://www.journalism.co.uk/features/story604.shtml
- Reiss, M. 2004, **"The Nuclear Tipping Point: Prospects for a World of Many Nuclear"**
- "**Weapons States"**, *In*: Campbell, K.M. et al. (eds). *The Nuclear Tipping Point.* Washington, DC: Brookings Institution Press. [Accessed 17 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.brook.edu/press/books/chapter_1/nucleartippingpoint.pdf
- Reporters Without Borders. 2007, **"Blogger Abdul-Moneim Mahmud freed, but Kareem Amer still held"**, [online]. Press release, 4 June 2007. [Accessed 10 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.rsf.org/print.php3?id_article=21995
- Reporters Without Borders. 2006, **"List of the 13 Internet enemies"**, [online]. 7 November. [Accessed 10 July 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.rsf.org/article.php3?id_article=19603
- Sandmonkey. 2007. Done. 28 April, **"Rantings of Sand monkey"** [online]. *[Accessed 3 May 2007].* Available from the World Wide Web: http://www.sandmonkey.org/2007/04/ Dalia Ziada. 2007. Judge Murad is accusing me of contempting Islam and wants to block my blog!!!!!.11 May. *Dalia Ziada* [online]. [Accessed 6 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://daliaziada.blogspot.com/2007/05/judge-murad-is-accusing-me-of.html
- Schmitter, P. C. and Karl, T. L. 1996, **"What Democracy Is... and Is Not"**, *In*: Diamond, L. and Plattner, M. F. (eds.). **"The Global Resurgence of Democracy"**, Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, pp. 49-62.
- Selwyn, N. and Robson, K. 1998, **"Using e-mail as a research tool"**, [online] *Social Research Update*. [Accessed 16 August]. Available from the World Wide Web: http://sru.soc.surrey.ac.uk/SRU21.html

- Smith, M. A. and Kollock, P. 1999, (eds.), **"Communities in cyberspace"**, London ; New York: Routledge
- Sreberny, A. 2001, **"Mediated culture in the Middle East: Diffusion, democracy, difficulties"**, *Gazette. [online].* 63(2-3), [Accessed 15 May 2007], pp.102-119. Available from the World Wide Web: http://gaz.sagepub.com/cgi/reprint/63/2-3/101
- Street, J. (2001), **Mass Media, Politics, and Democracy"**, Houndmills: Palgrave
- Rheingold, H. 2000, **"The virtual community: Homesteading on the electronic frontier"**, Cambridge, Mass.; London: MIT Press
- Tarawneh, N., **"Talking to Strangers: Jordanian bloggers make themselves heard"**, *JO Magazine*. Issue 24. August 2005. p.74.
- The Arabic Network for Human Rights Information (2006), **"Implacable Adversaries: Arab Governments and the Internet"**, [online]. Report dated 13 December 2006. [Accessed 2 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.openarab.net/en/reports/net2006/blogger.shtml
- The Associated Press. 2007. **"Egypt constitution referendum brought forward, opposition cries foul"**, *The International Tribune*. [online]. [Accessed 22 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.iht.com/articles/ap/2007/03/20/africa/ME-GEN-Egypt-Constitution.php
- **"The Egyptian Presidency"**, 2005. [online]. [Accessed 17 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.presidency.gov.eg/html/the_president.html
- The Foreign Ministry of Jordan. 2007. [online]. [Accessed 28 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://mfa.gov.jo/
- **"The World Summit on the Information Society"**,. 2003. [online]. [Accessed 24 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.itu.int/wsis/geneva/coverage/statements/egypt/eg.html
- United Nations High Commissioner for Human Rights. n.d. [online]. [Accessed 18 June 2007]. Available from the World Wide Web: http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/a_ccpr.htm
- Walker, J. (2003), **"Final version of weblog definition"**, [online]. [Accessed *2* June 2007]. Available from the World Wide Web: http://huminf.uib.no/~jill/archives/blog_theorising/final_version_of_weblog_definition.html
- Winston, B. (1998), **"Media technology and Society: a history, from the telegraph to the Internet"**, London; New York: Routledge.

Old Security Council in a new World Order

Dr. Johnathan DAVIS*

The Concept of Order

Unlike many other concepts of political, economic and social sciences, the concept of order and its meaning do not divide the discipline into great definitional debates. "Order in as much as it means peaceful coexistence under conditions of scarcity" wrote Talcott Parsons and Edward Shills, "is one of the very first of the functions imperatives of social systems. Order implies a relationship among items based on some principle. It often carries a suggestion of or is even used synonymously with harmony or stability, as in Saint Augustine's definition, "the distribution which allots things equal and unequal, each to its own place"(1).

In its broadest sense, order is all understanding, or at least all political understanding, and politics

* *Free Lance Researcher*

1- Han Sung-Joo, ed., "**The New International System**".

is the search for order. Inherently, therefore, when an incumbent system of world order breaks down, as did the bipolar system of the Cold War, and particularly when it breaks down without an approved designated successor, the component pieces engage in a search for a new order. And since they seek not just any order, but order on the global level, that search is purposeful even if not explicit, intense even if not deadly, involving power even if not violence; the search itself serves as part of the new order and its characteristics(2).

There are a number of types of decision-making procedures that define how order in a society is achieved. The following adhere to the fundamental typology that is based on the type of decision-making procedures, which, although mixed in reality, are limited in number in their pure form:

- Authoritative, commanded from the top of a hierarchical structure, whether executive or judicial, imperial or hegemonic.
- Coalitional, composed of subgroups of shifting size in which the largest or strongest part decides for the whole, the most common forms of which are alliance-related and democratic; depending on whether the component unit is a state or a person.
- Negotiated, composed of formally equal subgroups operating under the unanimity or unit veto rule, as in international organizations similar to the United Nations and specifically the Security Council and national institutions.
- Inherent or spontaneous, run by the hidden hand of some external agency or inner force such as the market(3).

2- Boutros Boutros-Ghali, **"An Agenda for Peace"**; Kofi Annan, **"Ditchley Foundation Lecture XXXV"**, Ditchley House, UK, June 26, 1998.

3- I. William Zartman, ed., Collapsed States.

As it usually happens; when clear concepts meet the real world, the current international order is a bit of all of the above. Another typology often invoked draws on the relation among the component units, depending on whether they are equal or unequal and whether their relationship is therefore symmetrical or asymmetrical. Yet, in reality there is no equality in international or probably any political relations, although this fact is generally at odds with the legal fiction of interstate equality.

Although the concern of this article lies in the international field, the world order system is composed of state units whose domestic orders are relevant to the shape of the global whole. It may be reassuring, or at least hopeful, that democracies do not fight each other, as asserted by most scholars, but other systems do, and democracies fight them too, as just one example of the intrastate-interstate linkage.

Power and Order

Most important for this inquiry is the relationship between power and order. For all its definitional uncertainties, power is the central concept of political science and also the cause of order, whether exercised in authority, coalition, negotiation, or more automatic dynamics. "Politics for us means striving to share power or striving to influence the distribution of power, either among states or among groups within states", Max Weber averred the fact that distribution is always asymmetrical to some degree provides the dynamics of politics, within as well as between states. "Inferiors become revolutionaries in order to be equals", Aristotle wrote; "and equals in order to be superiors".

Power provides the structure for world order, as order is the structure for power. A manifestation of that the culmination of the winning parties after World War Two producing the

Security Council exercising structural power of commanding magnitude[4].

The two prominent notions of power, as a relation or as a possession, are linked but also underlie some diametrically opposite understandings. The first notion, power as a relation, is ex post and conclusion oriented; it can be appreciated only after an event has taken place, and it is dependent on an outcome of an encounter. As a result, it can be added up over time, but is only grossly predictive and specifically inaccurate. More broadly, it is actor- oriented, dependent on the user's will and skill. The second notion, power as a possession, is ex ante and anticipatory; it can be calculated before any interaction, and it assumes (wrongly) that aggregate sources always produce identifiable outcomes. This notion reads results into structure and subordinates freedom (or at least wisdom) of choice to its structures. Nigeria and South Africa do not often get their way in Africa, where they are profoundly strong in their region. Thus, to assume a coincidence between the two notions of power is inaccurate: The United States does not always get its way either, although it is the strongest on the world scene[5]. But the debate remains over how often, in what instances, in what way, and with what freedom of policy choice it does get its way, and how many times the structural power of the Security Council is utilized?

The next question concerns the way one arrives at a particular order, a matter of importance under system or regime change, whether in the international system mutating from bipolar coalitions to uni-polar hegemony or multi-polar pluralism or in domestic polities in transition (from authoritarian order

4- Hans Morgenthau, **"Politics Among Nations"**.

5- Talcott Parsons and Edward Shils, **"Toward a General Theory of Action"**, p. 180.

presumably to democracy). The domestic question has occasioned a vigorous literature pointing to the importance of power holders negotiating pacts to retain protection, if not position, in the transition.

Analysis of the evolution of the international system that produced the United Nation's Security Council is limited by the uniqueness of the current case, the only instance of system change without a major war. The United States arrived at a hegemonic position through the exercise of its enormous economic power, and demonstrated to the Soviet leaders their ability to use the Security Council more effectively(6).

However, the United States now finds itself in a predominant position in which its power (as a possession)—its gross domestic power in Seyom Brown's term—is unable to accomplish its goals (as a relationship); hence, its best course of leadership is to assert its power by restraining it, as subsequent arguments in this article indicate, a central question addressed by Robert merit mentioning is: What is power and what is the order built on it?

Earlier debates over bi-polar versus multi-polar stability in international politics have turned into a debate over hegemony versus multi-polarity, and the ongoing debate over the importance of a hegemon versus a middle power coalition for regional integration and international cooperation continues into the new world order with so many pressures to change the existing power structure in the Security Council of the United Nations(7).

Although the verdict seems to have tilted in favor of bipolarity and then hegemony over multi-polarity as the key to stability, there is a tinge of argument to please the court or acquiescence

6- Susan Strange, **"Cave! Hic Dragones"**, p. 345.

7- Hedley Bull, **"The Anarchical Society"**, p. 3; Stanley Hoffmann, **"Conditions of World Order"**, p. 2.

to the current order of things in the analysis. Unfortunately, a deeper but less satisfying conclusion is, arguably, that any of the three orders is stable if it is played "right": that is, each order contains stability mechanisms of mutual restraint whose use depends on the dominant parties' sense of responsibility (to maintain stability!) and not on any inherent homeostasis. To identify unilateral philosopher kings, bilateral regimes, and the multilateral balance of power as such mechanisms confirms the need for a place for will and skill in political analysis, along with more objective mechanisms and regularities(8).

Such mechanisms offer structural possibilities similar to the Security Council but not secluded to it, but they are not automatic and require will on the part of the agent and skill in the necessary processes to operate(9). Although developed polities in general have worked out their institutional structures, developing countries continue to debate the effects of a centralized, if not authoritarian, power structure versus a pluralistic system, whether parliamentarian or dual executive. The most notable enactment of this debate occurred in the early 1990s in the twelve countries of Africa where civil society made the extraordinary move of seizing sovereignty from the authoritarian incumbent in sovereign national conferences (SNC) and drawing up a new social contract(10).

The same question faces other countries in Africa and elsewhere in the Middle East, Asia, and Latin America that feel the same desire for transition from authoritarian rule, even without a SNC. An authoritative order faces the challenge of keeping the father

8- In Aristide Zolberg, **"Creating Political Order"**, p. 42.

9- Augustine, **"The Political Writings"**, p. 144.

10- Aristotle, Politics; Robert Goodin, **"Structures of Political Order"**; Oran Young, **"Regime Dynamics"**, pp. 98-101; Lewin, Lippitt, and White, **"Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created «Social Climates»"**; Robert Dahl, **"Hierarchy, Democracy, and Bargaining in Politics and Economics"**.

of the nation dynamic and honest, whereas the coalitional order faces the challenges of keeping the coalition stable or the great coalition honest and dynamic, and the negotiated order faces the challenge of participation, recognizing both those who are part of the problem and those who are not part of the problem as legitimate parts of the solution. The question remains how can a Security Council produced in the 1940s of the Twenties century cope with these neo developments of inter and intra power relationships?(11).

Even though democracy is without exception the favored solution to the power-and-order problem, it is used to justify truly democratic, democratizing, and undemocratic orders and its inevitable abuses and inefficiencies return the analysis to focus on remedies for problems of effectiveness and responsibility, especially when such a debate touches of the reformation of the Security Council. By the same token, its remedial insignificance on the domestic level should give pause to those who would seek to create a "democratic" international order, whether with states or with populations as the component units, where equivalent remedies have yet to be invented, as well as to those who look to democracy without preparation as a quick fix, either from within or from without(12).

The millennium brought a startling, or refreshing, new angle to the problem of power orders by introducing the prospects of weakened states facing an increasing number of challenges. In internal politics, the need for the state, whatever its power structure, to rely increasingly on cooperation with non-state actors returns to prominence the concept of civil society as a crucial

11- Juan Linz, **"Totalitarian and Authoritarian Regimes"**.

12- Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **"Transitions from Authoritarian Rule"**.

element in the internal order and an answer to the problems of effectiveness and responsibility. International politics has already begun to grapple, still inconclusively, with the problem of permeable and circumvented sovereignty weakening the fiber of its state system. It also increasingly recognizes the role of nongovernmental organizations in preparing, supporting, and implementing state initiatives. As a result, negotiation, rather than authority or coalition democracy, has become paramount as the decision-making order within the networks, dialogues, regimes, and outsourcing that are needed to tie the pieces together(13).

The state has come back as the heart of political analysis, just in time for the body politic to be subject to invasive surgery and bypasses to overcome its sclerosis. Thus state building (the correct translation of the misused term "nation building") has again resurfaced as a major link in the rise of the non-state challengers to the state system and a major challenge to the leaders of the world order system, whether for mission or structural reasons.

Scholarship paces events, as it should (despite the claims of external interference through this relationship). After all, there is more scholarship these days on state collapse or democratization than on revolution or monarchy, more on multi-polarity than on bi-polarity: "Transformations of political discourse in the West have been a function of changing conceptualizations of threat to the existence of political order". Thus, after the collapse of communism and under international anarchy, authoritarian order is generally not at the top of the current agenda for research and debate(14).

13- Friedrich von Hayek, **"The Fatal Conceit"**, pp. 307-309.

14- Aristotle, Politics; Raymond Aron, **"The Anarchical Order of Power"**, pp. 44-45.

The Quest for Order in World Politics

Three forms of order-democratic coalitions, oligarchic negotiation, and inherent, automatic orders-have produced new analysis and concerns. The assertive policy of the United States in the early 2000s restored concern and debate about authoritarian order, if only to put it into perspective. Order through hierarchy is doubtless the oldest type, but the divine right of kings has passed into history in most places. Even as late as the nineteenth century, it was the source of legitimacy in Europe, and in Africa and the Middle East it still is, whether heredity or coup is the source of incumbency(15).

Even democratic systems have retained strong executive institutions, although they are usually balanced by legislatures and (authoritarian) judiciaries in a separation of powers, or checks and balances. Such balancing is characteristic of international orders, global or regional, as will be discussed next, because by definition they exist in international anarchy (i.e., leaderlessness), the very characteristic that makes assertions of leadership tempting for a great power. It is because of this definitional characteristic that uni-polarity and too ostentatious assertions of hegemony are viewed with disapproval by other members of the system, and also because no one likes to be an inferior. A second, more focused level of objections derives from the fact that the authoritative state and the others are certain not to share all the same interests, and indeed to possess certain opposite interests because of their positions.

Efforts by the central power to assert a total commonality of interests can only go so far. So hierarchy alone is not the source of order, and it is essential to recognize that the United States (to

15- Immanuel Kant, **"Perpetual Peace"**.

name names) does not consistently, or even frequently, prevail. Indeed, the current concern is not that the United States will lead the pack but that it will ignore it, scarcely a form of hierarchical order(16).

Order through coalition has received new emphasis in current concerns about the process of democratization and the evidence that previously non- democratic orders of governance lack the coalitional fluidity necessary for their immediate transformation into democratic orders. Balance becomes the source of order; a statesman "must perpetuate order, which he does by keeping the multitudinous aggressions of men in balance against one another", Jacques Barzun maintains, echoing Bagehot and Talleyrand.

In international politics, order based on the coalition process is an established tradition. The basic mechanism involving a flexible coalition of states wanting to preserve the status quo against a rising hegemon, known as the balance of power or, more recently, balance of threat, is still central to international relations theory(17).

If half a century of bipolarity took some of the flexibility out of coalition behavior, both within and among the blocs, two decades of post bipolar uncertainties have not produced the anti-hegemonic coalition against Imbalance of Power the remaining superpower that the theory might have predicted, as Kenneth Waltz points out, probably because the hegemony's political yoke is easy, its economic burden is lightened by a lot of free riding, and its values are widely shared, as Seyom Brown indicates below. US language and behavior, particularly in the first Bush administration of the 2000s, weakened these restraints, leaving

16- Max Weber, **"Politics as a Vocation"**, p. 78.

17- Aristotle, **"Politics"**, Book V A II §3, p. 242.

much fence mending for the second term and its successors[18].

In the process, the opposite coalition behaviors of bandwagoning and balking have also come to light as an attractive alternative, particularly for small states. Another new extension has been the analysis of regime building and multilateral diplomacy, theoretically quite different from the generally assumed bilateral character of negotiation, as a matter of managing complexity through coalition. Although basic coalition theory dates from an earlier era, these new uses of the concept have broken out from the simpler assumptions of that theory and require further theoretical expansion and then testing. Yet even in established democratic orders, ascriptive components such as ethnicity and gender pose problems of voter rigidity. The result is that democracy is no longer analyzed with the primary focus on the individual voter, as in earlier studies, but on aggregated votes. Analysts have repeatedly and variously noted that the presumed egalitarian status necessary for free choice by individual voters is negated by the in-egalitarian status of the ascriptive blocs to which they belong and also by status effects on attitudes, participation, and choice, bringing a reexamination of the new relevance of classical solutions to both aspects of the rigidity problem, ranging from proportional representation to gerrymandering[19].

The rigidity problem has led to other avenues of analysis. The issue of preconditions to democracy is being reexamined. Either socioeconomic development to higher levels of literacy and productivity or economic reform to pluralist economic competition is claimed by some to be a necessary antecedent to

18- R. H. Tawney, Equality; Robert Dahl, **"The Concept of Power"**; J. W. Thibaud and H. H. Kelley, **"The Social Psychology of Groups"**.

19- Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **"Transition from Authoritarian Rule"**; Valerie Bunce, **"Do New Leaders Make a Difference?"**

competitive political pluralism. Passage from an authoritarian to a democratic order is found to require a negotiated transition of elite pacts to avoid a replication of the authoritarian bloc under new conditions(20).

Ethnic voting blocs must be broken by cross-cutting, interest-aggregating parties to avoid the creation of permanent ethnic majorities, yet political parties tend to become vehicles for ethnic voting blocs. As scholars come to the conclusion that there is no best form of democratic constitution, research on democratization devolves into the "puzzle phase" as its focus is drawn to transitional institutional structures, voting regulations and practices, transparency guarantees, and post-electoral implementation. The flaws of simple majoritarian systems are receiving greater emphasis as democracy, at its best, comes to be seen as a coalition process in which all have a share in power(21).

In the legislative arena, the Quest for Order in World Politics has been subject to sophisticated statistical and game-theoretical analysis carrying coalition theory to its most developed point, although circumscribed by the conditions of legislatures. Negotiated orders were the subject of an enormous burst of attention and analysis in the last decades of the previous millennium. Negotiation has been characterized as involving "an initial disorder-the dispute-and an endeavor to reach an order-the settlement".

It has long been studied in the uninstitutionalized order of international relations, leaving coalition and authority and their variants as the contending systems of order for domestic politics. If there are signal dates in the real world for a new

20- Richard Smoke, War

21- Gunnar Sjöstedt, **"Asymmetry in Multilateral Negotiation Between North and South at UNCED"**.

focus on negotiation, they come from the 1960s-between 1962 in international relations, when the Cuban missile crisis turned superpower military confrontation to diplomatic bargaining, and 1968 in domestic relations, when youth around the world refusing authority sought to negotiate new realities. It was also the time of seminal works that launched the analysis of a form of order different from the others—neither commanded nor divided but based on unanimity between and among formally equal parties about a constructed outcome(22).

The new attention has opened an entirely new area of analysis untouched in previous accounts that dealt only with outcomes—bills, treaties, institutions, states, constitutions—while ignoring the way in which they were achieved. Negotiated orders have a participatory legitimacy and ownership shared with voted orders but without the necessary losers, and the negotiated order's threefold choice (accept, reject, continue) allows for a positive-sum creativity that the twofold choice of voting and the "no-choice" acceptance of authority do not provide. Negotiation, however, requires recognition of the parties' legitimacy, an ability to accept half a loaf, and a tolerance of ambiguity in decisions that some situations do not permit. Without the tools of negotiation analysis, it would not be possible to investigate many aspects of world and domestic order such as international regimes, labor-management relations, peacemaking and peacekeeping, business deals, and preparation of legislation; yet it is significant that these very issue-areas are the ones where much remains to be done and learned about negotiation(23).

Thus negotiation can be treated as both a dependent and an

22- Roger Kanet and Edward Kolodziej, eds., **"The Cold War as Cooperation"**.

23- I. William Zartman, ed., **"Governance as Conflict Management"**.

independent variable in the search for order. Two questions dominate: "What is the order inherent in or leading to negotiation?" and "What kind of order does negotiation produce?" Negotiation processes follow one of three patterns (or a mix of them): concession/convergence distributive bargaining, which produces zero-sum ("win/lose") outcomes; compensating exchange trading, which produces positive-sum ("win/win") outcomes; or formula/detail integrating construction, which also produces positive-sum ("win/win") outcomes. There is a high correlation of process to outcome, but the determinants of the initial choice are not yet clear(24).

Imbalance of Power

Among the three, compensating exchanges and integrating construction produce more stable outcomes since distributive bargaining contains an incentive for later rejection by the losing party - Farhang Rajaee's "politics of deliberation and inclusion". Compared to other types of order, institutionalized negotiation orders such as consensus legislation, international regimes, civil society groups, pacted transitions, and institutional amendments, among others, tend to be more creative, more flexible, and more able to handle change. Recent work has reinforced the conclusion that elected orders confirm legitimacy but only as a prerequisite, and that the real work of satisfying cross-cutting majorities and minorities through effective governance is produced by negotiations among the elected parties and their appointed agents(25).

Most recently, spurred by approaches in other sciences, a new

24- Gene Lyons and Michael Mastanduno, eds., Beyond Westphalia; Francis Deng et al., Sovereignty as Responsibility; Gareth Evans and Mohamed Sahnoun, eds., The Responsibility to Protect.

25- Maryann Cusimano, Beyond Sovereignty; Harold Saunders, A Public Peace Process; Wolfgang Reinicke, Global Public Policy.

type of order has begun to receive attention, the spontaneous or inherent order, or the political equivalent of the market. International political analysts have long claimed the balance-of-power mechanism to be not a policy option but an automatic pattern into which states' actions fall, although uncertainty remains as to whether it is indeed an automatic effect or a voluntary policy coalition (including a balancer)(26).

Structuralists, as expressed by Kenneth Waltz, over policy and role in the power distribution of the system. Social scientists and philosophers have long sought an elegant explanation for order in the form of a natural, self-maintaining equilibrium, but in the postwar era, they have asserted but then disclaimed the homeostatic tendencies of social systems. Rational choice analysis carries something of an inherent order mechanism under its innocent assumption of rationality, not surprising since rational choice is putatively the political equivalent of market economics (realist theory is less convincing in the same claim in international politics)(27).

However, the proposal that the political system (state or international system) is the equivalent of the market, larger than the sum of the parts of rational political actors, does not provide the same convincing insights and has already been co-opted and worn out (if not discredited) by the twentieth century's emphasis on raison d'état, Staatsmacht, and eventually the totalitarian state, and the post-World War II recurrent emphasis on world reformist missions. The millennial search continues for a political order that has its own regularities and mechanisms and can be subjected to scientific theory and analysis, independent of the vagaries of human choice.

26- Dietrich Rueschemeyer, Peter Evans, and Theda Skocpol, eds., Bringing The State Back In.
27- Pasquale Pasquino, **"Political Theory, Order, and Threat"**, p. 19.

In the forms of order-coalition, negotiation, the political equivalent of the market, leaving empire aside-the potential is still underdeveloped. Coalition theory has not kept up with its application; negotiation theory is still a matter of many different views of the elephant; and theorists are still searching for the political equivalent of the market[28].

The Quest for Order in World Politics

Legislation or diplomatic mandate, coalitions are best subject to theoretical analysis when their components qualify as constituted units with well-determined interests and positions. But when their interests are inchoate and their existence itself the subject of political action, as is most usually the case, even the best analysis becomes inductive or ad hoc. Similarly, negotiation analysis has long been based on an assumption of established positions, bottom lines, and concession/convergence behavior, conditions that allow elegant theory but omit most of the negotiation process and conceive it in unrealistic terms. The political "market" too can only be a process. Important conceptualizations of a political system as a mechanism with explicable and foreseeable consequences, developed in the 1950s and 1960s, have been put on the shelf for the moment, ready for retrieval in response to new questions and new bursts of inspiration[29].

Concerns About Order

The relation of power to order sets up a further agenda of concerns, some having to do with the dynamics of putative opposites, such as the relation between order and change, and others with supposed synonyms, such as order and justice, or

28- Michael Schatzberg, **"Big Man in Africa"**.

29- Samuel P. Huntington, **"The Clash of Civilizations"**; Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **"Transitions from Authoritarian Rule"**.

order and legitimacy, or order and law. None is new (what is, in political theory?) but all are of particular concern for the state of world order at the outset of the millennium. The relation between order and change is a continuing concern that the end of the Cold War order has thrown into new prominence, and is taken up in Chapter 4 by Paul Schroeder and Chapter 5 by Charles Doran. Order is not the opposite of change: There is orderly change and the change of orders, as in patterns (or anatomies) of revolution, stages of development, measures of transition, and amendment of constitutions(30).

Thus, the eternal question regarding the relationship between order and change takes on two meanings: the scientist looks for regularities in new clusters of events, the practitioner (including the victim) looks for orderly-that is, if not nonviolent, at least predictable-change. New subjects of attention for interpretative scholarship on change and order for the beginning of the millennium include interstate systemic transformation, transitions from one type of world order to another and state collapse(31).

In international politics, the inability of realist theory to explain, let alone predict, the collapse of the bipolar system and the avenues of its succession has raised penetrating questions about its theoretical power and defensive answers about its constrained applicability.

In the now-merging areas of interstate and intrastate conflict, the search for nonviolent change has led to the new field of conflict management, resolution, and transformation, which enables investigation of patterns of conflict and ways of channeling

30- Jacques Barzun, **"Bagehot or the Human Comedy"**, p. 204; Jean Orieux, **"Talleyrand ou le Sphinx Incompris"**, pp. 249, 295, 396.

31- Hans J. Morgenthau, **"Politics Among Nations"**; Stephen M. Walt, **"The Origins of Alliances"**; Henry Kissinger, "False Dreams of a New World Order", Washington Post, February 26, 1991.

violent conflicts into political interaction.

Indeed, government itself is conflict management, providing an orderly process of change and mechanism for handling conflict among legitimate demands (and resources) and controlling its potential escalation into violence(32).

The Hegemonic

Order, like past systems of world order, finds itself torn between selective goals of domestic regime change and regime support against change.

Justice is not necessarily order, any more than is peace or mercy.

Orders are likely to be overtaken by the struggle for justice if they do not already achieve it (Goethe and Houphouet-Boigny notwithstanding), but since the bases of justice themselves change over time; today's just order may be tomorrow's cause for revolt(33).

International politics has looked for order in justice and justice in order on different occasions, for example, as rival organizations seek "peace" versus "peace with justice" in the Middle East. The relationship between order and justice is the subject of Chapter 8 by Farhang Rajaee. Yet neither on the ground nor in the most recent periodic burst of scholarship has a consensual definition of a just order that can stand up to the inevitable changes in criteria been established. For all the travesties that it perpetrated on humanity, communism began as a search for a just order, but order soon became its own criterion, overriding justice, both

32- Stephen M. Walt, **"The Origins of Alliances"**.

33- Oran Young, **"International Cooperation"**; I. William Zartman, **"International Multilateral Negotiations"**; Fen Osler Hampson, **"Multilateral Negotiations"**; Andreas Hasenclever, Peter Mayer, and Volker Rittberger, **"Theories of International Regimes"**; Bertram I. Spector and I. William Zartman, eds., **"Getting It Done"**; John Odell, **"Negotiating the World Economy"**.

in its domestic polities and in its regional system. In the case of fundamentalist religious orders (especially Islamist ones), justice is cited as the motivating factor in the imposition of an authoritarian system, with the same inherent deformation as already seen under communism. Whereas after the Cold War the weak hegemonic order may be criticized more for its ineptitude in the pursuit of justice, the Islamist reaction takes on the injustice of the order itself. Since the defeat of world communism and the confrontation with Islamic fundamentalism, democracy has been frequently touted as the way to a just order, although the question plagues the current confrontation as it did the earlier one: Where is justice if the democratic order produces an antidemocratic system?(34).

Order and legitimacy are distinct terms, so that "legitimate order" is not a redundancy, any more than the might that makes order makes that order right. Legitimacy, defined as "the right to rule", can only refer to domestic political orders, where rule occurs and where the analysis asks whether the reigning domestic order is indeed legitimate and how legitimacy is determined. There is still no internal answer, despite some sophisticated polling techniques and rational choice analyses; legitimacy is generally judged from the outside, as commentators look in, and is often distinguished from "legal", the internal measure(35).

The current criterion for awarding legitimacy, both within states and within the international institutions of world order that they comprise, is the presence of democracy, often elusive to definition and discovery. Yet order and legitimacy are not totally independent of each other: Legitimacy contributes to order, but order contributes to its own legitimacy(36).

34- William Riker, **"The Theory of Political Coalitions"**.

35- Alexis de Tocqueville, **"De la démocratie en Amérique; John Stuart Mill, On Liberty"**.

36- Seymour Martin Lipset, **"Political Man"**; Lani Guinier, **"The Tyranny of the Majority"**.

In the anarchic international order, legitimacy needs a new definition, perhaps referring instead to the order's right to exist, if not back to the concept of justice itself. In the absence of a direct determination, which is more applicable in domestic polities, investigations relating to legitimacy in an international order necessarily involve questions about the process of its establishment, the allocation of its benefits, and the balance of benefits and responsibilities.

As with justice, the question is not raised about the legitimacy of the hegemonic order but rather about the uses to which that hegemony is put.

The relation between order and law is less treated in the current debate.

In the late 1960s, "law and order" became the designation of the right, the forces against change. For Weber, "The political element consists, above all, in the task of maintaining 'law and order' in the country, hence maintaining the existing power relations". In domestic relations, law is roughly synonymous with order, despite the ideological appropriations of the phrase, but the heated debate is over how much of public and private life needs to be ordered by law. While the provision of private socioeconomic security from the cradle to the grave has been somewhat reduced in many countries, legal regulation of everything from abortion to zebra mussels is viewed by many as overly intrusive and sparks a conservative call for "less government"[37]. The answer for many is found in John Locke's assertion of civil society as an order without authority, with the players capable of regulating their own affairs without invoking Hobbes's Leviathan, but the relation between the two-the subsidiary question-is unclear:

37- Seymour Martin Lipset, **"Some Requisites of Democracy".**

Is law needed to regulate what civil society does not, or is civil society needed to regulate what law does not? Yet civil society is an increasingly important subject of inquiry, particularly in regard to the developing countries, where the problem is an alternative not to intrusive government but to lame or privatized government. In international politics, where there is practically no government at all, the same question is the basis of the dispute between the realists and the liberals over how anarchic the international order is and to what extent state "behaviors" are constrained by regimes, that is, by soft law, institutions, or "principles, norms, rules and procedures"(38).

The debate is partially definitional, although the liberal school is better equipped to explain cooperation than its opponent, which is more attuned to conflict. The two also split over law's application in the current asymmetric world order, as highlighted by Gustav Schmidt in Chapter 7: Are the hegemonic law enforcers subject to the same laws, however soft, as the rest of the international community?(39).

The Universality of Order

It is hard to imagine that any of these concerns could be limited to a particular cultural area of the globalized world or would be a worry to only a Western mind. Order itself is universal, and its forms are limited. Each has its advantages and disadvantages, and none is the cultural property of any particular country or region. There may be (or may have been) a Confucian order in China, an Islamic order in Iran, an Enarquic order in France, or a monarchial order in Morocco, but the concept of order is

38- Juan Linz and Alfred Stepan, **"Problems of Democratic Transition and Consolidation"**; Richard Rose, William Mischler, and Christian Haerpfer, **"Democracy and Its Alternatives"**; Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, **"Transitions from Authoritarian Rule"**; I. William Zartman, ed., **"Tunisia"**.

39- Krishna Kumar, ed., **"Post-Conflict Elections, Democratization, and International Assistance"**, p. 54.

common to them all, and their peculiar characteristics can also be found here and there around the globe. It is hard to compare, analyze, talk of them, or combine them in a global system without using common concepts of order(40).

Nonetheless, political culture would aver that particular conceptions of order dominate the ethos and practice of large world areas, based on current political systems, historical traditions, predominant religions, and regional configurations, an analysis that both Gustav Schmidt and Farhang Rajaee develop in Chapters 7 and 8, respectively. From this point of view (admittedly generalized and perhaps caricatured), Asia both East or Confucian and Western or Arabo-Muslim can be said to favor am centralized, hierarchical political order, as contrasted with the Judeo-Christian Atlantic West, which is characterized by a pluralized competitive order. China and Egypt would be typical of the first; the United States and Europe of the second. The Confucian system dominant in China (and reinforced by the Marxist-Leninist-Maoist ideology) regards hierarchy as superior to competition as an ordering principle, and enlightened authoritarian command is its form of decision-making. A deeply inbred fear of social chaos (luan) preconditions the Chinese preference for a strong central authority(41).

A strong government is also perceived to be better able to deliver public goods. Its political geography has long been seen in terms of concentric circles, based on the pivotal Middle Kingdom, and indeed the vast country of China has one time zone. Values are in service of the collective and emphasize communal harmony. Foreigners are held separate, socialization into dominant cultural patterns is the main function of education, and political

40- T. S. Kuhn, **"The Structure of Scientific Revolutions. The Quest for Order in World Politics"**.

41- Arend Lijphart, **"Democracy in Plural Societies"**; Donald Horowitz, **"Democratic South Africa?"**; Donald Horowitz, **"Ethnic Groups in Conflict"**.

participation is through the single party. Negotiation becomes difficult to practice, and instructive discourse is preferred. Yet on the interstate level, competition is vigorously engaged, state sovereignty strongly defended, and regional autonomy actively asserted, yielding a non-hierarchical and anti-hegemonic worldview(42).

Despite very different sources, Arab-Muslim political culture has remarkably similar characteristics, as seen in Egypt and most other Arab countries. The non western democratic system centered around the leader (za'im) is predominant, the single party or at least the dominant party runs the political system, and democracy has a hard time taking hold. If the Arab world is broken up into separate states, the Arab nation and the single Islamic community (umma) are idealized and mythologized, and the classical language of the Quran is the standard of civilization and the word of God (al-Lah). Egypt is the Mother of the Earth (masr umm al-duniya), even if some other Arab states would claim at least paternity. Out of this culture comes the most important current version of the balance of power, a non-state protest movement that seeks to stop the globalizing world and get off, to return to its own imposed view of orthodoxy. Its non-state form reflects the non-state form of globalization and its hydra-formed organization responds to the hegemonic structure of the world order system. Yet it is also an anti-pluralizing movement, attaching corrupt Muslim governments in the name of Sunni atavism and a return to a golden age. Although in both East and West Asia pluralism is bound to exist, it is conditioned and contained within the centralized authoritarian order(43).

In contrast, the Atlantic West is characterized by competitive

42- L. S. Shapley, **"A Value for N-Person Games"**; J. F. Banzhaf, **"Weighted Voting Doesn't Work"**; Steven J. Brams and P. J. Affuso, **"Power and Size: A New Paradox"**.

43- P. H. Gulliver, **"Disputes and Negotiations"**, p. 21.

pluralism, multiparty democracy, a multicultural stew in the melting pot, and many time zones. The United States is no more united than its federalism will allow, and European unity takes place only by preserving its multistate system.

Where pluralism has to be contained, it is done through binary logic, Manichaean conceptualization between good and bad, black and white, and legal confrontation. France invented and the United States applied the separation of powers within government, and this pluralism has been paralleled historically by the richness of American associational life in civil society(44).

Even where the European monarchial tradition has left a shadow of centralism, it has been eaten away at the edges throughout history by the English barons, German states, Italian (even including papal) tolerance for ambiguity, and French republicanism. This is a negotiated polity par excellence, combined with the elections and coalitions of democracy. Little wonder that the balance-of-power practice and theory came out of this type of state system.

These vignettes can be either dismissed as caricatures or endlessly debated and diagnosed as clashing civilizations, as can no doubt the whole area of political (or any other) culture. Yet there is a lot of literature and discussion behind the general picture of the three cultures that the vignettes present, and they represent a certain consensus about different notions of order in different parts of the world, even in their abbreviated form. From this point of view, it can be argued that there is a dominant pattern of expectations and discourse about appropriate orders in various parts of the world, whatever the exceptions and blurred edges that might exist. The overriding point, of course, is that these images reflect a common notion of the meaning of order and of

44- Thomas Schelling, **"Strategy of Conflict"**; Fred Charles Ikle, How **"Nations Negotiate"**; Richard Walton and Robert McKersie, **"A Behavioral Theory of Labor Negotiations"**.

the forms it can take, even if elements in that universal typology find different supporting examples from different regions. These different views of the same elephant combine into a single system of world order, larger than the sum of its diverse parts, in which they must find a role, whatever they do at home. In response to the original questions, different regions may answer differently as to which order is preferable, but they enter into the debate on the basis of a common understanding of the orders possible and practiced among massive human collectivities on this earth(45).

The following arguments join in this debate from nine different points of view. They identify the current system of world order and the position of the United States in it, and in so doing identify its weaknesses and dangers as well as its strengths. To some, the marking characteristic is US hegemony, which determines the type of international order. To others, it is the order itself, larger than the sum of its parts that determines the role of its components, including the United States. Although the separation between these two approaches is not neat and their overlap is great, this difference in emphasis has been used to divide the analyses into two parts in the following presentation(46).

Yet each of these approaches is driven by a larger argument over the relation between structure and policy. To some, in both approaches, it is the structure of relations that determines the policies of the component parts, who do only what they can do given their place in the system, whereas to others, states have a wider range of policy choices that determine the structure of the world order system. As in the previous dichotomy, the distinction between the two is not hermetic, and they tend to meet each

45- Fred Charles Ikle, **"How Nations Negotiate"**.

46- M. Smith, **"The European Union and a Changing Europe"**; G. Casper and M. M. Taylor, **"Negotiated Democracy"**.

other coming and going. In fact, as often in purportedly sharp academic debates, the argument is circular, and its two sides are complementary: Where you sit depends to a large extent on where you get on the train. Structure is the result of component elements' choices, which are in turn limited by their place in the structure. The analysis could be termed structural possibilism, in recognition that human choice cannot be contained in any determinism but is free to exhibit brilliant inventiveness as well as stupid mistakes, in addition to predominant regularities(47).

The four chapters in the first part of the book focus on US hegemony in the international order. The first two chapters center their analyses on the concept of power and its operation within the system of world order. Starting from the fact of US predominance, Kenneth Waltz shows how the hegemon will adopt dominant policies, although it has a choice between preemption, on the one hand, and deterrence and containment, on the other. Faced with the hegemon, the others will seek to keep it in check. Yet, they will be ineffective for the very reason that impelled their attempt at balancing. Robert Jervis, in Chapter 3, is not so sure. In a world order characterized by both wars and security communities, hegemonic policies are inherent in the position of the predominant state. Such policies are understandably inherent in the international power structure, but they are not inevitable. Structure need not preempt choice, and indeed the feedback from the choice of prevention (or rather preemption) over deterrence has a profound effect on the next round of choice(48).

47- Richard Walton and Robert McKersie, **"A Behavioral Theory of Labor Negotiations"**; Robert Axelrod, **"Conflict of Interest; Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation"**; I. William Zartman, ed., **"The Negotiation Process"**; Lynn Wagner, **"Problem-Solving and Bargaining in International Negotiation"**; P. Terrence Hopmann, **"The Negotiation Process and the Resolution of International Conflicts"**; John Odell, **"Negotiating the World Economy"**.

48- Robert Keohane and Joseph Nye, **"Power and Interdependence"**; Oran Young, **"Regime Dynamics"**; Anselm Strauss, **"Negotiations"**; Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **"Transitions from Authoritarian Rule"**.

The next pair of chapters emphasizes the importance of choice over structure from very different angles. Both, like the preceding pair of authors, see the urge to domination inherent in the US position of power. In Chapter 4, historian Paul Schroeder examines the historical record to analyze the policies adopted by predominant states in their choice between hegemony and empire (loosely construed). Hegemony is equated with leadership in a multi-participant, even if not multi-polar, system, whereas empire means overextension, exhaustion, and ultimately betrayal of predominance's responsibilities. The historical record shows that the outcome of imperial pursuit is not only policy failure but a return to hegemonic leadership to recoup systemic predominance. The system rights itself at some cost. In Chapter 5, Charles Doran, a quantitative systems analyst, throws doubt on the entire notion of hegemony. No actor, no matter how powerful, is able to impose its policies on the international system, but it can adopt policies that shorten or prolong its predominant position in the power cycles. It cannot overwhelm putative balancing coalitions, but it can gather a coalition around itself, a multilateralism of the willing, that tempers both the single dominance and the countervailing structure(49).

The chapters in Part 2 focus on the world order system as the context for the hegemon, reversing the emphasis of the first part while maintaining the same elements. In Chapter 6, Seyom Brown sees US hegemony as embedded in a polyarchic field of actors in competition for resources and support. Their classically predicted balancing and bandwagoning around the hegemon is joined by a third policy of balking when the first two become ineffectual. This array of choices structures the system

49- Krishna Kumar, **"Post-Conflict Elections"**.

and leaves the hegemon with policy choices of its own (empire, unilateralism, isolationism, and leadership). In Chapter 7, Gustav Schmidt presents a view from within the Atlantic security community but from Europe. Separate policy choices, different definitions of security, and special emphases on welfare mean that the hegemon's coalition partners have a rising role to play in determining the ruling order. Their imperfect community also means that the global order is really a confederation of regional order, a new texture that other analyses have passed over(50).

The next two chapters see the international order as one of globalization, although again of very different natures. For Farhang Rajaee, the global order takes the shape of a no-polar world of non-state as well as state players constituting a single multicultural civilization formed and regulated by the information revolution. Where the previous state system was dominated by a search for security, the ensuing system is challenged by the demands of justice. As the new order develops, its participants, no longer just states but humanity, face the classical alternatives of tyranny, rebellion, or civility, mirroring choices posed in previous chapters but in a different form. To Michael Klare and Peter Pavilionis, globalization is characterized instead by a competition for scarce resources, conducted by states for their populations as well as for their own security needs. The structural challenge is constituted by demand outpacing supply, in which the various members of the previously identified orders all face resource inadequacies. Policy choices to avert conflict are technical and specific rather than systemic(51).

50- Thomas Schelling, **"Arms and Influence"**, chap. 4; Friedrich von Hayek, **"Rules and Order"**; Morton Kaplan, **"New Approaches to International Relations"**.

51- Hans Morgenthau, **"Politics Among Nations"**; Kenneth Waltz, **"Man, the State, and War"**.

The final window on the unfolding shape of the world is opened by Francis Fukuyama who echoes the inadequacy of both an institutionalized order and a counterbalanced uni-polar order to deal with characteristic conflict. These conflicts are topped by the dual threat of the ultimate nongovernmental organization, the terrorist balancer of the globalized superpower, and the super-empowerment conferred by the potential availability of weapons of mass destruction. The answer, still unfolding, comes in the shape of institutions that contain hegemonic leadership and combine the requirements of legitimacy and power needed for a new and stable system of world order(52).

The contemporary debate, as it develops in these chapters, is not over differences in the sorts of world order that succeed the Cold War bipolarity or over a competition between regional or cultural models for the global system. The contributors quickly come to agreement over the nature of the hegemonic world order, with some slight disagreement over precisely what name to give it. But thereupon, they debate whether policies and relations within that system are the result of automatic mechanisms of power structures inherent in the hegemonic order, as realism would indicate, or whether they are the result of the goals and ultimately the whims of the hegemonic states and their leaders, framed by normative impulses and institutions as liberals would hope or by public opinion as constructionists aver. Although the answer takes on a partisan as well as an academic tone during presidential campaigns, it is crucial for an understanding of the future, as is the underlying goal of the debate in this collection(53).

52- Kenneth N. Waltz, **"Theory of International Politics"**, pp. 88–93; Mancur Olson, **"The Logic of Collective Action"**; Robert Bates, **"Toward a Political Economy of Development"**.

53- Donald Green and Ian Shapiro, **"The Pathologies of Rational Choice"**.

For if the policies of the post-bi-polar hegemonic era are a structural consequence, and then there is little leeway (other then rhetorical) in its future. A balance of power among states may eventually materialize, delayed beyond the currently analyzed reasons by the common need to face the non-state balance of power that brooks no allies and threatens all who ride the tide of globalization. But the opposition of lesser states is merely a structural phenomenon, an occupational hazard; the hegemonic position itself is a lightening pole for envy, cynicism, and jealousy the Venus Envy Complex. The hegemon cannot long rely on self-restraint as the mode of its leadership, and its crusades against evil states (before they become empires) for the democratic salvation of their peoples are measures of its stature. The debate, then, is only about verbiage, the packaging, not the content. In this view, ideology (and history) is not banished by realism but is inherent in it. A state's policies and means are always in balance, as Walter Lippman told us long ago(54).

But if the policies of the hegemon and the bystanders are actor-determined, the scope for alternatives is wide, even if not boundless, limited only (and enabled) by secondary structural characteristics, by the institutions the actors accept, or by the public opinion they court and shape. The debate in this view is directly about policy directions and about the pursuit or abdication of ideational (or "missionary") goals offering wide options. These options may include the speed and decisiveness of response to world conflicts, the purposes of power, the choice and use of allies, the use and acceptance of institutions, and the tone of the

54- Regarding negotiation, see the well-known story about the blind wise men who were asked to describe the elephant. Each returned with a simile based on the part of the animal he grabbed (an elephant is a rope, said the tail-grabber; an elephant is a tree, said the leg-holder; an elephant is a hose, said the trunk man; etc), whereupon the king (who could see) said that the elephant is all these things.

message from the hegemon. They could also include a shift to a focus on transnational dangers, from disease to terrorism, or a refocus on the implications of new measures of gross national power (such as oil) in the place of power-structural determinism. In this view, realism provides no guide as to what may or even can happen, although liberal institutionalism and constructivism only indicate additional inputs. But the options will not include the renunciation of the hegemonic role and the responsibilities that go with it. Such is the nature of the imbalance of power the ever-uncertain system of world order(55).

In light of the above assessment of the world order could we say that the Security Council of the United Nations is still lacking in meeting the drastic changes in the new world system and thus the new reality of the world order? To answer this question on has to structure the answer by breaking it into 21 different undertaking situations:

Council Reform aadly Needed but Solutions are Difficult

In a world system that has drastically changed, There is a need for better Security Council to promote international peace and security and defend international law. Since the Council plays a much more active role than in the past, its failures are more evident and its reform is more urgent than ever. But the path to reform is exceedingly difficult. Nations can agree on the Council's shortcomings, but they differ sharply on the necessary solutions. All agree, for example, that the Council's membership and institutional structures reflect outdated geopolitical realities and political thinking, shaped by the world of 1945. The five permanent members, with their vetoes and many special

55- David Easton, **"A Systems Analysis of Political Life"**, and David E. Apter, **"Choice and the Politics of Allocation"**, pp. 19–21.

privileges, now arouse widespread criticism as a self-appointed oligarchy. But for more than a decade, nations have been debating Council reform in the UN General Assembly without result. Change in the Council's membership, the thorniest issue of all, requires revision of the UN Charter. Proposals have come and gone, but no membership plan has yet won the needed support for such a major institutional change. At present, a new burst of diplomatic energy has enlivened this important but much-misunderstood issue(56).

Council Reform Issues go Beyond Membership Change

The debate on membership expansion (and new permanent members) attracts most of the attention, but Council reform involves much more than the chairs around the table and who sits in them. The Council is far too loosely organized and depends far too much on the management of the permanent five (P-5). By design, it has only minor institutional support from the Secretariat, placing impossible burdens on the delegations of elected members and weakening all efforts at institutional development, precedent-setting and organized institutional memory. Incredibly, the Council's rules of procedure remain "provisional" after nearly sixty years of operation. The Council's influential presidency changes constantly in a monthly rotation, producing an organized confusion. Most of the Council's business takes place behind closed doors, in "consultations of the whole", away from scrutiny and accountability and lacking any record (such as minutes) that could be referenced by future members. The Council passes many resolutions but only haphazardly

56- Charles Doran, **"Systems in Crisis"**; Torbjørn Knutsen, **"A History of International Relations Theory"**; Robert Gilpin, **"War and Change in World Politics"**, and Samuel P. Huntington, **"The Third Wave"**; Robert Dahl, **"Polyarchy"**;

enforces them, fueling resistance to perceived "double standards" in its actions. Too often it seems the captive of great power politics with little connection to the needs of the world's peoples. The ten elected members of the Council say they feel like "tourists" or short-term passengers on a long distance train. In spite of some minor improvements in working methods, the Council remains inflexible, oligarchic and out of touch with the world.

The Council Reform Movement Seeks Disparate Goals but Many Want More Democracy[57].

Calls for Council reform began in the early 1990s, in response to the Council's controversial action and inaction (Iraq and Rwanda for example) and the Council's growing activity in the post-Cold War period. Critics of the Council made seven demands – that the Council be: (1)more representative, (2)more accountable, (3)more legitimate, (4)more democratic, (5)more transparent, (6)more effective and (7)more fair and even-handed (no double standards). Such demands seem reasonable, but they are not easily compatible. A Council of forty members, for example, might be more representative, but it would hardly be more effective. Still, many reformers have sought a more broadly democratic institution that would weaken the oligarchy and create a more diverse and broadly representative body. But reform action has to confront many questions: How best to promote accountability, transparency or other sought-after qualities? How to win political support for a reform package that the oligarchs must accept, and, how to bridge the gaps that exist between diplomatic rhetoric and institutional reality?

57- Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **"Transitions from Authoritarian Rule"**; G. Casper and M. M. Taylor, **"Negotiated Democracy"**; I. William Zartman, ed., **"Collapsed States"**

Democratic Slogans and Undemocratic Practices

Reformers sometimes ask: how can even the best-organized Council function effectively and fairly in a world where great powers, like Tyrannosaurs, stalk the global landscape? Powerful governments that claim to champion "freedom", "democracy", and "good governance", have been known to behave despotically in the international arena, bending small states to their will and acting in violation of international law. Such powers sit in the Council and cannot be expected to solve problems that they themselves have created. This can be called the "foxes guarding the chicken coop" problem. Some reform proposals, couched in democratic language, would multiply this problem; enlarging the oligarchy by adding five or six other powerful governments. More permanent members would scarcely make the Council more representative, accountable, transparent, legitimate or even-handed. Self-interest, not democracy, motivates these membership claims and a Council loaded with more permanent members would suffer from gridlock and political sclerosis.

"Realist" Reform Arguments

Some scholars and think-tank analysts have argued that reform must bow to "realism" and that the Council must reflect the actual distribution of wealth and power in the world, not abstract ideas of fairness and justice. This line of argument shows an important conundrum in Council reform. How can democracy operate in a state system with such huge global disparities of wealth and power? Clearly, the answer cannot be a Council composed largely or entirely of major powers. Such a body could never command sufficient legitimacy much less arrive at fair and effective decisions. Reforms that appear "realistic" today would

soon prove thoroughly unrealistic, leading to further domination, bitterness, destabilization and violence. Effective reform can and must solve this problem. Shallow "realist" thinking and the narrow state-interest of aspirants to permanency will not produce the needed innovation(58).

Charter-Changing Reform Projects Are Unlikely, Especially for New Permanent Members

Changes in the UN Charter, like all constitutional changes, must command a very high degree of support in the international community. Proponents of any Charter-based reform plan will face great difficulty in winning the necessary two-thirds vote in the General Assembly and still more difficulty obtaining ratifications from two-thirds of all member states, including the mandatory endorsement of the five permanent members. Assent and ratification by the P-5 will be the most difficult (and unlikely) of all. In spite of public declarations to the contrary, the P-5 are content with the present arrangements and oppose any changes that might dilute or challenge their power or expand their "club". China has already announced it will block permanent membership for Japan and the United States has suggested that it will only support Council reform that commands an implausibly "broad consensus".

Middle Powers Pursue Self-Interest through Permanency

Influential middle powers Japan, India, Brazil, and Germany have come together as the Group of Four (G-4), supporting each other's bid for permanent seats on the Council. Brazil would be the only permanent member from Latin America, India

58- Shmuel N. Eisenstadt, **"Modernization"**; Samuel P. Huntington, **"Political Order in Changing Societies"**; I. William Zartman, **"Collapsed States"**.

and Japan would bring Asia's permanent seats to three, while Germany would bring Europe's permanent seats to four. Africa claims two new permanent seats of its own and has at least five aspirants, among whom South Africa, Nigeria and Egypt have the strongest claims. In seeking new permanent seats, these 7+ nations must curry favor with the P-5, who can veto their bid for permanent membership. So the aspirants give up at least part of their independence on the world stage and they abandon, for the time being, alternative reform projects that might be more innovative, lasting and democratic.

Permanent Member Candidates Stir Rivalries that Ensure Defeat

Japan and Germany have realized that they cannot reach permanent status without other new permanent members from Asia, Africa and Latin America. Ironically, however, these Southern partners make the Japanese-German bid even more unattainable. Each additional candidate for permanent status stirs the opposition of its own regional rivals, multiplying the number of opponents. Thus Pakistan opposes India, Argentina and Mexico oppose Brazil, South Korea and China oppose Japan, and Italy opposes Germany – to name only the best-known cases. In Africa, with many candidates in the wings, rivalry has become even more intense. This complex political geometry assures broad opposition and guarantees defeat for the aspirants. Opponents have come together in an organized grouping called "Uniting for Consensus". The considerable interest attracted by the Uniting for Consensus group and the modest number of co-sponsors of the G-4 proposal suggest the looming collapse of the G-4's reform initiative.

More Permanent Members Would Multiply the Deformities of Permanency

If the G-4 resolution fails, as it is likely that the Council will escape from a dangerous and crippling reform. As the past sixty Five years have demonstrated, permanency of membership makes the Council inflexible and unable to accommodate change. Like "president for life", permanent membership sets the stage for future anomalies and provides no avenue for normal evolution as states' status and power rises and declines in the international system. One ambassador from an elected delegation in the Council called the permanent members mockingly the "H-5" or Hereditary Five, to highlight the anachronism of their status in a world that aspires to democracy. The present five permanent members already burden the Council heavily. Ten or eleven permanents would make matters much worse. Their presence would block future reform and make limitation or outright elimination of permanency far more difficult(59).

Permanent Members Have Rights but Few Responsibilities

The Council needs the involvement and support of major states to do its work effectively, but the permanent members often fail to meet their responsibilities. Permanent members have offered very few troops and military support to the Council's peacekeeping operations and some permanent members have even been seriously in arrears with their UN assessments, putting the organization's finances in danger, and preventing

59- John J. Mearsheimer, **"Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War"**; Daniel Deudney and John Ikenberry, **"Soviet Reform and the End of the Cold War"**; Alexander Dallin, **"Causes of Collapse of the USSR"**; John Lewis Gaddis, **"International Relations Theory and the End of the Cold War"**; Friederich Kratochwil, **"The Embarrassment of Changes"**; Richard Ned Lebow, **"The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism"**; Edward Kolodziej, **"The Pursuit of Order, Welfare and Legitimacy"**.

needed peacekeeping operations because of funding caps. An unspoken but key reform issue is: how to make those with the most influence and resources more supportive of the Council and of the UN, without the UN giving in to their blackmail and allowing them to call the shots because of their major-supporter status?

More Permanent Members Would Further Block Council Action

Permanent members, through their veto and veto-threat, prevent the Council from acting on important matters of peace and security that fall within their national interest. Five permanent members already prevent the Council from acting on a very wide range of topics. Five or six new permanent members would exclude many more matters. Indeed, eleven permanents might exclude virtually all topics from the Council's agenda, making effective Council action all but impossible. The aspirants claim that they are ready to agree not to use their veto for fifteen years and presumably this would reduce the problem of blockage – but only partially. Since their votes would be important in Council deal-making, they could still exercise powerful blocking action and impose their national interests in a manner not altogether different from their veto-wielding colleagues.

More Permanent Members Would Burden the UN with more Specially Privileged Members and Special Perks

The five permanent members have two well-known Council advantages – continuous membership and veto power, both privileges provided in the Charter. But permanent members have wrested many more special privileges and perks for themselves. They insist on the right to control certain high-ranking UN posts

and to name the tenants in those posts (or at least have a large influence over who among their nationals may occupy them). They intervene regularly in the workings of the Secretariat and disproportionately influence the wording of reports and the shaping of initiatives. They insist on the right to have one of their nationals sit as a judge in the World Court, so that their interests will be represented there. And they even have their own private lounges at UN headquarters. These privileges for the Five place a heavy burden on the UN, reducing, as a consequence, the rights and privileges of all others. Adding five or six more states in this "first class" category would be a ruinous development.

A Middle Tier of Privilege – the "Plan B" Option and its Variants

The Secretary General's Panel on "Threats" proposed a new type of Council membership – a middle tier that would be elected but for longer terms, so as to provide a semi-permanent status for middle powers. This solution, sometimes referred to as "Model B" or the "Blue Model", is seen as a kind of consolation prize for Germany, Japan, Brazil and the rest. Further, by providing a new category of longer Council terms, it recognizes the problem of the very short, two-year terms that elected members have at present. Another proposal presented in the Uniting for Consensus resolution in July, and known as the "Green Model", proposes simply an expansion of ten more elected seats, with all elected members being able to stand for re-election and win additional two-year terms. These proposals are greatly preferable to adding permanent members but they have a serious disadvantage – they add many new members to the Council, making it extremely unwieldy.

Enlargement (in Whatever Form) Would Make the Council Burdensome and Ineffective

The Council is not a legislature, but rather a body that combines quasi-legislative authority in security emergencies with power for rapid executive action. With fifteen members, the Council is already past the outer limit of the size-efficiency range for an executive body with such big responsibilities. Even in private consultations, ambassadors frequently read lengthy official statements, prepared in capitals. A single round of such "discussion" can take half a day, preventing swift and decisive action. Negotiations are laborious among such a large number of members, and consultations with capitals, time zone differences, and multiple languages add to the burden. Ten or eleven new members would create a hopelessly awkward and inefficient institution(60).

Enlargement would lead to an All-powerful Executive Committee

In a famous essay, historian C. Northcote Parkinson used the history of the British cabinet to demonstrate what happens when a body goes past the most efficient size. Ample academic literature makes the same point – when committees get too large, they give rise to executive committees that do all the serious work, or else (worse still) the original body becomes dysfunctional and irrelevant. At the UN, an enlarged ECOSOC stands as a clear example of how greater size detracts from effectiveness. An enlarged Security Council would only reinforce the power of the P-5 (or P-11) as an executive committee, leaving the elected members (however numerous) more powerless and frustrated than ever.

60- Paul Pillar, **"Negotiating Peace"**; I. William Zartman, **"Elusive Peace"**; Jacob Bercovitch, I. William Zartman, and Victor Kremenyuk, eds., **"Handbook of Conflict Resolution"**.

Ambassadors with Council Experience Say Enlargement Would Be a Mistake

In recent years, many ambassadors of elected Council members – from all regions and state types – have spoken privately against enlargement, based on their own two years of real Council experience. Such views have been especially striking since they have often run counter to the pro-expansion positions of their national governments. Ambassador Peter van Walsum, who represented the Netherlands on the Council in 1999-2000, was one of these many practical dissenters. In 2005, from retirement, he wrote a forceful commentary in the Financial Times, concluding that "No one can seriously believe a council with 24 members can be more effective than one with 15, but it has become politically incorrect to point this out".

Enlargement Is Not an Effective Route to Better Representation

Member states often argue that added members will make the Council "more representative". But this is only marginally the case. Adding members adds more states, with their own state interests. Such members only weakly "represent" their region or state-type (poor, island, small, etc.), since there is no system of accountability. Instead, they act primarily on the basis of their own national interest. If they are large regional hegemons, they may seek to increase their hegemony at the expense of other regional states. If they are states involved in civil conflict, they may seek to block Council remedial action (Rwanda notoriously sat on the Council during the genocide) with negative effects on many neighbors. And if they are small and weak states, they may be exposed to great power pressure, bowing often to threats

or blandishments and voting according to the interests of the mighty, not the interests of regional neighbors and friends(61).

Suggestions for Representation through More Effective Regionalism

Informal regional arrangements provide the best route to representation on the Council, as a prelude to regional seats. Regional unions of states like the European Union or the African Union will lead in this direction. While the EU has developed furthest, other regional bodies may evolve quickly, including a proposed body in Latin America. In the meantime, regional groups can pool resources and policy coordination and take steps to make regionally-elected states far more responsive to regionally-agreed policy. Each region could have its own secretariat in New York that could strengthen its own elected members and promote common policies with no Charter revision required. This would help small and poor nations to enlarge their capacity and enhance their ability to participate in the Council on a strong footing. A small state with only three or four diplomats on its Council team suffers from a huge disadvantage compared to members with teams of 20 or more. That same small state, supported by a number of experts from a permanent regional secretariat, would magnify its capacity. The regional secretariat would also give elected members access to institutional memory of the Council, narrowing the huge advantage now held by the P-5. To further strengthen regional ties, member delegations could also include diplomats from other regional countries. Brazil and Argentina have already exchanged diplomats during recent Council terms. Other states could act likewise. But real progress can only take place if stronger regional states give up their hopes for permanent

61- Adam Przeworski, **"States and Markets"**; I. William Zartman, ed., **"Governance as Conflict Management"**.

seats. When these states realize that progress depends on common action with their neighbors, they can promote common interests and not theirs alone.

Towards Restriction of the Veto and Other Special Privileges

Reform of the Council must seek to restrict (and eventually eliminate) the veto, but this obviously cannot be done in the near future through Charter revision, which itself is subject to the veto process. Instead, states must mobilize pressure and persuasion to get P-5 members to limit their veto use, especially the threatened or "hidden veto" that casts a shadow over the Council's proceedings at all times. If Germany, Japan, Brazil, India and the other aspirant states abandon their quest for permanency, they can provide major diplomatic muscle in this veto-restriction effort along with support for a regional approach to membership. The veto should be immediately ended in such cases as decisions on new UN memberships, election of the Secretary General and other cases rarely touching on core P-5 interests. Similarly, the 185 non-permanent states should make joint efforts to limit other special P-5 privileges, such as claims on high Secretariat posts and World Court seats. Eventually, in the more distant future, permanency itself should be negotiated into well-deserved oblivion and the oligarchy eliminated once and for all(62).

Improvement in the Council's Working Methods

The spotlight on membership, permanency and Charter change has obscured the promising reform possibilities in the Council's procedures and working methods – changes that can

62- Hedley Bull, **"The Anarchical Society"**, and John Rawls, **"A Theory of Justice"**; Brian Barry, **"Theories of Justice"**; Johnm Elster, **"Local Justice"**. See also I. William Zartman et al., **"Negotiation as a Search for Justice"**.

occur with far less difficulty. In the past fifteen years, the Council has slowly been reforming itself, largely under pressure from the ten elected members. The Council today holds more effective public meetings, consults better with non-Council actors such as Troop Contributing Countries, goes on missions to crisis areas, publishes its program of work and targets its sanctions better, to name just a few significant improvements. But much remains to be done. The Council must close the chapter on the famous "provisional" rules of procedure and adopt standing rules at long last. It must hold more open meetings. It must consider ways to draw support from the Secretariat and to have a more institutionalized presidency. It must devolve more work to subsidiary arrangements such as the team coordinators, lessening the burden of discussion imposed on the ambassadors. It must strengthen the work of its expert panels and bring them together into a united information-sharing process. And it must work harder to seek information from the real world and to consult with NGOs and policy actors of all kinds(63).

Council Reform Is a Work in Progress, Not a Quick Fix

Council reform is a process for the long haul, not a quick fix. It must be based on ideas for more democratic global future, not outworn concepts from the past like permanency and great power oligarchies. In the midst of the present diplomatic furor, it is time to take a more calm and long-term view. What kind of world do we want and how can we patiently find the way there?

63- Ronald Rogowski, **"Rational Legitimacy"**.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Michel Nehmé*

Fall of the Wall of Berlin:
Evaluations and impressions ***87***

• *Dr. Ghassan Al-Izzi*

One year of the Obama Administration lifespan has passed:
what were the challenges facing this administration on the national and international scenes ***88***

• *Dr. Ahmad Elaw*

Between nuclear proliferation
and the deterrence force of missiles
The world is under threat ***89***

Dr. Michel Nehmé

Fall of the Wall of Berlin: Evaluations and impressions

The year 1989 still haunts the memories. The fall of the Wall of Berlin on the 9th of October 1989 declared thus a new beginning. The 20th commemoration of this historic moment drives us to think deeply of an extraordinary event and to draw the incumbent lessons.

Despite the wars that broke out between the European Nations during the 20th century we notice nowadays that these nations that these same nations are still collaborating among them on the political, economic and historic levels.

The obvious tension rising between Moscow and Washington in addition to tensions between Moscow and a number of the ex Soviet Union nations didn't prevent the presence of a certain level of collaboration and cooperation. However, it is totally natural not to neglect the importance of the incidents which occurred in 1989.

With the fall of the Wall of Berlin the Cold War between Communism and Capitalism came to an end and therefore it is unnecessary to mention once more that the capitalist regimes won this war with the unification of the Federal Republic of Germany and the German Democratic Republic in one country.

20 years later, a considerable number of researchers elaborated the following question: the victory of Capitalism, has it been a good outcome?

One year of the Obama Administration lifespan has passed: what were the challenges facing this administration on the national and international scenes

Barak Hussein Obama entered the White House in a very crucial moment of US history when the American citizens began raising doubts about the efficiency of their economic and political system. The responsibilities of his office makes it incumbent on him to solve the problems which the Bush Administration encountered and in particular the collapse of the new administration.

The emergence of the financial crisis shattered the whole international economy and accordingly it became difficult to foresee the return to stability and normal management of the financial markets despite all the measures taken by the administration. Therefore, the Americans chose Obama in hope for a radical solution to the crisis and to overcome this crisis with the aim of boosting the economy.

It became evident one way or the other that the World has voted for Obama and more precisely to the United States of America.

Yet, after the euphoria of victory, the question which arises tackles Obama's ability to bring the changes he had promised to achieve during his electoral campaign.

Between nuclear proliferation and the deterrence force of missiles The world is under threat

Countries of the whole world have been striving since ever to reinforce security and protect themselves as political and sovereign entities. It became evident that the security of nations can be affected by political means rather than military.

However, the possession of weapons of mass destruction also entail the capability of exploiting them because of their danger. This term has taken a military dimension due to the fact that the weapons have already a political influence over International relations. This subject has an important aspect in the political negotiations between the states since it considered as the driving force of military and political orientation.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Michel Nehmé*

La chute du mur de Berlin : Evaluations et Impressions ***93***

• *Dr. Ghassan Al-Izzi*

Un an déjà dans l'administration Obama: Les défis sur les deux scènes intérieure et internationale ***94***

• *Dr. Ahmad Elaw*

Entre la prolifération nucléaire et les répressions des missiles Le monde sous la menace ***95***

Dr. Michel Nehmé

La chute du mur de Berlin : Evaluations et Impressions

L'année 1989 est toujours vivace dans les mémoires. La chute du mur de Berlin le 9 Octobre 1989 annonce alors un nouveau départ. La 20ème commémoration de ce moment historique nous amène à réfléchir intensément à un évènement extraordinaire et à en tirer les leçons qui s'en imposent.

En dépit des guerres menées par les nations européennes les unes contre les autres au 20ème siècle mais elles collaborent ensemble aux échelons économique, politique et historique. Les tensions palpables entre Washington et Moscou, ainsi qu'entre la Russie et certains Etats de l'ex URSS, une certaine collaboration existe. Il est toutefois naturel de ne pas négliger l'importance que revêtent les incidents de l'année 1989.

Avec la chute du mur de Berlin, la guerre froide entre le communisme et le capitalisme s'est disséminée. Il n'est alors pas nécessaire de rajouter que le capitalisme en est sorti vainqueur lors de l'unification des deux Allemagnes.

20 ans après cet évènement, multiples chercheurs ont élaboré la question suivante : la victoire du capitalisme est-elle une bonne chose ?

Dr. Ghassan Al-Izzi

Un an déjà dans l'administration Obama: Les défis sur les deux scènes intérieure et internationale

Barak Hussein Obama est arrivé à la Maison Blanche à un moment crucial de l'histoire américaine, au moment où les Américains ont commencé à douter de l'efficacite de leur système économique, politique. La responsabilité lui incombe de résoudre les problèmes rencontrés par l'administration Bush, en particulier l'arrêt de l'effondrement de la nouvelle administration.

L'émergence de la crise financière a bouleversé l'économie mondiale dans son ensemble, il était difficile alors de prévoir un retour à un fonctionnement normal et à la stabilité sur les marchés financiers, en dépit de toutes les mesures prises par l'administration. Les Américains ont alors choisi Obama, espérant trouver une solution radicale à la crise et la surmonter afin de relancer l'économie.

Il est devenu clair d'une façon ou d'une autre que le «monde» a voté pour Obama, et plus précisément au profit des États-Unis..

Mais après l'euphorie de la victoire, la question qui se pose est sur l'aptitude d'Obama à apporter des changements qu'il a promis de réaliser pendant sa campagne électorale.

Dr. Ahmad Elaw

Entre la -prolifération nucléaire et les répressions des missiles Le monde sous la menace

Les pays du monde entier s'efforcent depuis toujours, de renforcer la sécurité et de se protéger en tant qu'entité politique et souveraine. Il est devenu clair que la sécurité des nations peut être atteint par des moyens politiques plutôt que militaires, en particulier les armes de destruction massive (nucléaires, chimiques, biologiques, radiologiques, etc)

Les acquisitions d'armes de ce genre impliquent aussi les moyens de les utiliser en raison de leur risque, Si ce terme a pris une dimension militaire, parce que les armes ont déjà une influence politique dans les relations internationales avec l'imposition d'une sécurité collective et globale d'élaboration de différentes stratégies. Ce sujet a un aspect important par la négociation politique entre les États, étant le moteur de l'orientation politique et militaire, en particulier les États-Unis en tant que e «leader américain du monde actuellement».

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Future of Bloggers in the Arab region:
  A step Towards Electronic Democracy

- Old Security Council in a new World Order